الفصل الرابع

برتكولات نيفاشا للسلام

المبحث الأول : خلفية تاريخية عن مشكلة الجنوب وجهود شركاء السلام.

المبحث الثانى : برتكولات نيفاشا للسلام

المبحث الثالث : التداول الديمقراطى للسلطة

المبحث الأول

خلفية تاريخية عن مشكلة الجنوب وجهود الشركاء السلام.

دولة جنوب السودان التى انبثقت عن جمهورية السودان. كانت من ثلاث مديريات حسب اعلان ميلاد السودان بحدوده الجغرافية الحالية وهى: ألاستوائية, بحر الغزال , وأعالي ألنيل(*1*) موسى([1]).(*2011 ص17*) وكان السودان أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة, تبلغ مساحته *6000,000* كيلومتر وتقع الدولة في شرق أفريقيا, وعاصمتها هي جوبا. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الوليدة انفصلت عن باقي السودان إثر استفتاء شعبي أعلن عن نتائجه في فبراير *2011*م ونالت استقلالها في *9* يوليو *2011*م, وتضم الدولة *10* (عشر ولايات) وتحدها من جهة الجنوب الشرقي أثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكنغنو الديمقراطية ومن الغرب أفريقيا الوسطي ومن الشمال جمهورية السودان.[2](سلسلة اصدارات الاعلام , *2002ص78*).

ويدين السكان بالديانة المسيحية بنسبة *80*% و*18*% من المسلمين و*2*% من الديانات الأفريقية[2](المسوعه الحره)، وتقع بين خطي العرض *4* درجة و*12* درجة شمالاً وبين خطي الطول *23,5* و*36* درجه شرقاً.

مساحتها *589* ألفاً و*745* متر مربع, وبحسب تعداد العام *2008*م فأن عدد سكانها *5.8* مليون نسمه أي بنسبة *20* بالمائة من إجمالي عدد سكان السودان قبل استقلال الجنوب عنه. عاصمتها "جوبا" وأكبر مدنها واو وملكال ورمبيك وأويل وياي. اللغات الرسمية هي الإنجع عشر احفاد الضبط والجنود السودانيين وهى منحدرة اصلا من لغة البارى وتستخدم على نطاق واسع [3](طلال*2010 ص31*) ليزية وتعد اللغة الأولى أو الرسمية

ويتم الحديث على نطاق واسع بلغة محورة عن العربية وتدعى (عربي جوبا) وهى لغة كونها فى القرن التاس فضلاً عن لغات عدة تقليدية لأكثر من مجموعة عرقية.[4] الملك, 201ص22)

تذخر الدولة بتباين عظيم في التنوع العرقي وتشكل القبائل النيلية والبانتيو والنيلية الحامية الغالبية العظمى من الذين يحترفون الرعي والزراعة كحرفة أساسية, وتمتزج بعض القبائل النيلية مع غيرها في البلدان المجاورة لها.[5] (يعقوب, سابق قص151).

نجد أنه خلال الأعوام 1955م، 1972م دارت حرباً أهلية بين الحكومات المتعاقبة في الشمال والمجموعات المتمردة في الجنوب وانتهى الصراع آنذاك بالتوقيع على اتفاقية منح بمقتضاها الجنوب " الحكم الذاتي" .

مشكلة الجنوب:

ترجع بذور المشكلة إلى السياسة التى كان يمارسها الاستعمار البريطاني في تطبيقه لسياسة فرق تسد, والتي مورست علي أبناء جنوب السودان مباشرة بعد إخماد ثورة 1924م وأدت إلى عزله عن الشمال.

عمل المستعمر على فرض سياسات عديدة بعد أن انتزع السير (جون لودر مفي) الحاكم العام للسودان موافقة حكومته في تطبيق هذه السياسات في:

- محاربة اللغة العربية فى الجنوب والأسماء العربية
- تشجيع اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية, كلغة للتخاطب بين الجنوبيين.
- محاربة العادات الشمالية ومنع انتشارها.
- محاربة الزي الشمالي والعربي.

– ابعاد الشماليين وسكان دارفور عن الجنوب ونقل المآمير ونوابهم من الجنوب وكذلك ابعاد التجار الشماليين وإرسالهم إلي خارج الجنوب. [6] (اصدارات الاعلام . 200333,ص78).

تم إحكام هذه السياسة بوضع قانون المناطق المقفولة لعام 1932م. وتنفيذاً لهذه السياسات, عمل المستعمر على ترحيل التجار الشماليين إلى دارفور وكسلا والنيل الأزرق. ترحيل قرى المسلمين من المديريات الجنوبية إلى خارجها حتى لا يؤثروا في غير المسلمين, إلي جانب إصدار أوامر بعدم السماح بدخول العرب من شمال السودان للمديريات الجنوبية لأي غرض كان, منع الجنوبيين من زيارة دارفور ومن يفعل ذلك يعاقب, منح الشماليين حداً أقصى للبقاء في الشمال حتي 13/12/1930م[7](مسألة الجنوب.2003م ص .79)

ويرى صلاح محمد إبراهيم[8](محمد ابراهيم .1994م ص22.): أن الإدارة البريطانية عملت على تصفية كل خلاوى القرآن والمدارس العربية ومنعت تعيين مدرسين من الشمال وأنشأت قوات شرطة خاصة بالجنوب. كما تم إنشاء فرقة عسكرية بالإستوائية وتم تجنييد أفرادها من أبناء الجنوب. كل ذلك ساعد على خلق إنطباع قوي لدي الجنوبيين بأنه سيكون لهم يوماً دولتهم الخاصة بهم. وبالرغم من وجود العديد من الوثائق البريطانية التي تفضح نوايا بريطانيا التي ترمى إلى فصل الجنوب وإلحاقه بشرق إفريقيا.

في العام 1946م تعدلت هذه السياسة عندما أصدر السير "جيمس روبرتسون" السكرتير الإداري منشوراً دعا فيه الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في سياسة فصل الجنوب. داعياً إلى اتباع سياسة جديدة تربط الشمال بالجنوب وذلك لصعوبات صاحبت ضم الجنوب إلى شرق أفريقيا, ويرجع ذلك إلى وجود بعض المشاكل القبلية أي وجود ما يعرف بالمصلحة الذاتية.

لم يجد هذا الاتجاه البريطاني الجديد ترحيباً من الجمعيات التي تعمل على فصل الجنوب عن الشمال, غير ان الإدارة البريطانية لم تستجب لتلك الضغوط. وبدأت في العام *1946*م في السماح لبعض المعلمين الشماليين بالسفر إلي جوبا في إطار متغيرات إقليمية ودولية ومحلية, من أبرزها اشتداد الحركة الوطنية والاتجاه لإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان.

مؤتمر جوبا:

مؤتمر جوبا الذي انعقد في يومي *12* و*13* يونيو *1947*م كان البداية للحوار بين الشمال والجنوب, برئاسة السكرتير الإداري ومديري المديريات الجنوبية ومدير شئؤون الخدمة وزعماء القبائل ونظرائهم وبلغ عددهم نحو سبعة عشر شخصاً، أما الشماليون فلم يزد عددهم عن ستة أعضاء من بين الشخصيات المرموقة في البلاد.*(10)*(عزام ,*1999*. ص*40*)

أعلن الزعماء الجنوبيون في ذلك المؤتمر أنهم لا يريدون الانفصال عن الشمال ويحبذون استمرار السودان بلداً واحد, وقد التزمت الإدارة البريطانية بمقررات المؤتمر على الرغم من المنشور الذي أصدره السكرتير الإداري (هارولد ماكمايل) وبه بعض الإجراءات المفضية إلى انفصال الجنوب.*(11)*(عزام . سابق ص *40*)

أورد دكتور بهاء مكاوي في كتاب(*11*) *2006*. ص*184*) عن "تسوية النزاعات في السودان": أن الجنوبين الذين اشتركوا في المؤتمر أمثال جيمس طمبره وكلمنت أمبررو أعلنوا في البداية عدم رغبتهم في إرسال

مندوبين للمشاركة في الجمعية التشريعية, وطالبوا بتكوين مجلس استشاري للجنوب, لكن في اليوم التالي تغير موقفهم تماماً عن فكرة الوحدة بين الشمال والجنوب مؤكدين أن أية محاولة لفصله ستضر به سياسياً واقتصادياً وأنهم لا يرغبون في الاتحاد مع يوغندا,

ويقال أن السياسي القانوني محمد صالح الشنقيطي لعب دوراً مقدراً في إقناع الجنوبيين بالمشاركة في الجمعية التشريعية, وقد ذكر السكرتير الإداري آنذاك "السير جيمس روبرتسون" في مذكراته أن الشنقيطي قضي الليل فى إقناع الجنوبين بفكرة الانضمام للجمعية التشريعية. ([12])(مكاوى *2006*. ص*184*).

أبدى السكرتير الإداري إمتعاضه للنتائج التي خرج بها المؤتمر مؤكداً على ضرورة حماية الجنوب "فبدون حماية لا يستطيع الجنوبيون أن يتطوروا تبعاً لتقاليدهم, كما أن الشمال سوف يبتلعهم ويطغى عليهم وسوف يتدهورون ليصبحوا مجتمعاً من الخدم (مذكرات السير جيمس روبرتسون).

أورد دكتور عبد الملك عوده في كتابه "حالة جنوب السودان"([13])عودة,*1984*, ص *24*) : أن الفترة التي تلت المؤتمر وقيام مؤتمر الخريجين شهدت العديد من تبادل الاتهامات بين الشماليين والجنوبيين , وبدأ العداء يطل بوجهه من جديد. وقد وجدت الجمعيات التبشيرية المسيحية الفرصة لاشعال نار الفتنة والكراهية وتزايد شعور العداء بين الجنوبيين تجاه الشماليين, وعندما تمت السودنة بمقتضى اتفاقية *1953*م التي نصت على معايير المؤهل والأقدمية, حصل الجنوبيين على ست مقاعد فقط من أصل *800* وظيفة, كل ذلك أثار سخط الجنوبين واعتبروه استبدالاً للاستعمار البريطاني بآخر شمالي.

وفى هذا الجو المشحون بالتوترات وقع تمرد الفرقة الاستوائية توريت وهو التمرد الذي يعتبر بداية للحرب الأهلية التي استمرت سنين عدة, وقتل العديد من الشماليين ولجأ قادة التمرد للغابة والأحراش لمقاومة الحكومات المتعاقبة بعد ذلك.

في الأول من يناير *1956*م عندما احتفل باستقلال جمهورية السودان دولة موحدة تضم الشمال والجنوب, وإخلاء الجيوش الأجنبية عنه وقيام الحكومة الوطنيه , تم الاتفاق بين النواب الشماليين والجنوبيين على إعطاء الجنوب حكماً ذاتياً (فدرالي) كما ورد سابقاً

في التاريخ السوداني و تم تجاهل الأمر المتمثل في الحكم الفيدرالي من قبل الحكومات المتعاقبة.

في العام *1958*م عندما استلم الجيش بقيادة الفريق عبود السلطة, تعامل مع المشكلة بطريقة عسكرية محضة, وبدأت مرحلة جديدة من الصراع السياسي بين الشمال والجنوب نييجة لفرض الحكومة سياسة جديدة إذ علمت على إنشاء الخلاوى ونشر اللغة العربية, وتم افتتاح معهد مريدي لتدريب المعلمين في الخرطوم ليزداد عدد الطلاب الجنوبيون معرفة باللغة العربية[14],(مكاوى . سابق ص*1990*) وعملت على إنشاء فصول للتعليم الديني في واو وجوبا ومريدي وخلاوى وصل عددها إلى مائة خلوة.[15](البونى *1989*ص*25*)

وفي فبراير *1960*م اعتبر مجلس الوزراء الجمعة عطلة رسمية في جنوب البلاد وبرر ذلك بأن صلاة المسيحيين يوم الأحد ليست مرتبطة بوقت محدد وأن عدد المسلمين يفوق المسيحين, وأن عطلة الجمعة قد طبقت من قبل بالجنوب إلي أن أوقفت في العام *1930*م.[16] (بكرى , *2005*ص*93*).

في العام *1962*م أصدر النظام قانون الجمعيات التبشيرية والذي حد من الصلاحيات الممنوحة للهيئات التبشيرية العاملة في الجنوب, كما أعطى مجلس الوزراء الحق في رفض أو تجديد الصلاحيات.

في العام مارس *1964*م قام نظام عبود بطرد الجمعيات التبشيرية لتخطيها الحدود في أداء رسالتها المقدسة واستغلالها الدين لبث الكراهية والحقد في عقول الجنوبيين ضد أبناء وطنهم من الشماليين. (*17*)(البونى . سابق . ص*30*).

وظل أسلوب الصدام والمواجهة العسكرية هو النهج المتبع خلال فترة حكومة الفريق "عبود" حتي قيام ثورة *21* أكتوبر في العام *1964*م. وتمت الإطاحة بحكومة الفريق عبود.

تكونت حكومة إنتقالية برئاسة سر الختم الخليفة ومن الأحزاب والقوات المسلحة. جرت اتصالات لمعالجة الوضع المتردي في (المقبول لدى الجنوبين) الجنوب وتعددت الآراء بشأن أسلوب المعالجة, وتفاوتت بين التفاوض وأسلوب الحسم والتشدد العسكري كما أن آراء الجنوبيين أنفسهم كانت غير متجانسة فبعضهم يدعو إلي الفيدرالية في إطار السودان الموحد وتيار آخر ينادي بالمركزية وثالث يطالب بالاستقلال وقيام دولة جنوبية.[18] محمد ابراهيم , سابق . ص34).

في ظل هذا التباين نجحت الاتصالات مع بعض قادة التمرد في حضور مؤتمر المائدة المستديرة بالخرطوم. كان المؤتمر بمثابة أول حوار منظم بين الشمال والجنوب وحضره كل من:

1/ جبهة الميثاق الإسلامي.

2/ الحزب الوطنى الاتحادي.

3/ حزب الشعب الديمقراطي

4/ جبهة الهيئات.

5/ الاتحاد الوطني الأفريقي (سانو).

6/ الحزب الشيوعيى السوداني.

7/ جبهة الجنوب.

8/ حزب الأمة.

أعلن المؤتمرون عزمهم على أن تحقيق الوفاق الوطني وحل الخلافات يجب أن يكون عن طريق الحل السلمي, حضر المؤتمر مراقبون من دول إفريقية. المؤتمر وافق

على تبنى النظام الأفريقي كنظام للحكم إلا أنه فشل في الوصول إلى صيغة نهائية للحكم, إذا اختلف المؤتمر حول بعض المسائل مثل التقسيم الجغرافي للإقليم.

عاد التوتر من جديد للجنوب خاصة بعد احداث العنف التى شهدتها جوبا و واو فى العام*1965*م . يقولد. محمد بشير عمر: ان العام *1965* اتخذت بعض الاجراءات القانونية لاقامة مؤتمر المائدة المستديرة بجوبا عقب ثورة اكتوبر وذلك فى فبراير *1965* " بجوبا " ولكن تم تأجيل قيام المؤتمر بعد ان طلبت الاحزاب الشمالية ذلك نتيجة لزيارة ملكة بريطانيا البلاد . كما التمست جبهة الجنوب التأجيل لاكثر من سبب خاص بها. وقد تبين لاحقا صعوبة اقامة المؤتمر بجوبا لاعتداءات الانيانيا المستمره([19])(بشير. *1983*,ص*192*).

هكذا إرتدت جهود الحوار والسلام وتجددت المعارك مره اخرى، عندما استولى الجيش مره اخرى على السلطة فى *25* مايو من العام *1969*م, وجاءات الى السلطة مايسمى بحكومة "مايو.

تمثلت أولى خطوات حكومة النميري لتسوية مشكلة جنوب السودان في[20]:)www.http//ar.wikpedia.org.(

إعلان التاسع من يونيو/ حزيران *1969*م، الذي انطلق من الاعتراف بالتباين والفوارق بين شمال السودان وجنوبه، وحق الجنوبيين في أن يطوروا ثقافتهم وتقاليدهم في نطاق سودان "اشتراكي" موحد مما يشكل نقطة تحول كبرى في سياسات الشمال تجاه جنوب السودان حيث أن ذلك يعني التخلي عن توجه الأحزاب الشمالية في تسوية إشكالية الجنوب عن طريق نشر الثقافة العربية والدين الإسلامي في الأقاليم الجنوبية, وفى يونيو أذاع النميرى ما يسمى (ببيان التاسع من يونيو) جاء فيه:

(أن الثورة تدرك الابعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب لذا فهي مصممة في المضى قدماً لإيجاد تسوية نهائية لها) . متحدثا عن الدور الذي لعبه الاستعمار في(غرس بذور الفتنة

بين أبناء الوطن الواحد من خلال التنمية غير المتوازنة والتي قصد بها المستعمر التفرقة بين أبناء السودان) كما أشار البيان إلي (فشل الحكومات التى تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال إلي جانب مساهمة القادة الجنوبيين أنفسهم فى تعقيد المشكلة لتحالفهم بما سماهم "الرجعيين" وصولاً لكسب ذاتيً ليس إلا).[21] (مكاوى . سابق ص 209).

لم يشفع للنظام انتماؤه الواضح لليسار في نظر المتمردين الجنوبين الذين استغلوا هذا التوجه السياسي الجديد للشمال، فأعلنوا أنهم يحاربون الشيوعية والتدخل السوفيتي في الجنوب. بدأت حكومة نميري أولاً بالاهتمام بالمسيحية، وجعلت العطلة الإسبوعية فى الجنوب يوم الأحد بدلاً عن يوم الجمعة، وسعت إلي تحسين علاقتها مع الكنيسة وبالتالي تحسين علاقات السودان بالغرب ومع البلدان الأفريقية وفي مقدمتها أثيوبيا التي كانت تحتضن قادة التمرد الجنوبيين.

اتفاقية أديس أبابا [22]:(www.http//ar.wikipedia.org.)

وفي ظل هذه التحولات السياسية تم التوقيع على اتفاقية أديس أبابا في 3 مارس 1972م، بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين تحت وساطة أثيوبية ومجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم أفريقيا الكنسي، وتمخضت الاتفاقية عن وقف لإطلاق النار وإقرار لحكم ذاتي إقليمي تضمن إنشاء جمعية تشريعيةِ ومجلس تنفيذي عال، ومؤسسات حكم إقليمي في جنوب السودان واستيعاب ستة آلاف فرد من قوات حركة الأنيانيا في القوات المسلحة السودانية.واعلن عن يوم 3 مارس (عيداً للوحدة الوطنية وعطلة رسمية في البلاد) ويعتبر هذا الاتفاق إمتداداً طبيعياً لمؤتمر المائدة المستديرة مع بعض التعديلات والاضافات الجديدة0[23] (بشسير, سابق , ص410)

كما اعترفت الاتفاقية باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد واللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية في جنوب السودان وكفلت حرية العقيدة وحرية إقامة المؤسسات الدينية في حدود المصلحة المشتركة وفي إطار القوانين المحلية. وجدت الاتفاقية معارضة من قبل بعض

القوى السياسية أبرزها الاتحاد العام لجبال النوبة الذي وصفها وعلى لسان زعيمه الأب فيليب عباس غبوش بأنها تمثل خيانة لقضية السودانيين الأفارقة. كما إنتقدها دعاة الإنفصال من الجنوبين لأنها لا تلبي مطامحهم وانتقدها أيضا القوميون العرب من السودانيين. وأشار نقادها إلى وجود ثغرات بها مثل حق الفيتو حق النقض) الذي يتمتع به رئيس الجمهورية ضد أي مشروع قرار صادر عن حكومة جنوب السودان يرى بأنه يتعارض مع نصوص الدستور الوطني.

وواقع الحال أن الغرض من وضع هذا النص هو أن يكون صمام أمان لوحدة البلاد. ما أن تم وضع الاتفاقية موضع التنفيذ حتي دب الخلاف والصراع في جنوب السودان وأخذت الجمعية التشريعية الإقليمية صورة البرلمان الوطني نفسها من مشاهد لمنافسات حادة ذات أبعاد شخصية وخلافات عميقة ذات نعرة قبلية إلي جانب العجز في الكوادر الإدارية والنقص في الموارد البشرية والمادية وسوء الإدارة وانعدام الرقابة مما أدى إلى فشل كافة المشاريع التنموية في جنوب السودان . وبحلول السبعينيات في القرن الماضي ساءت العلاقة بين أبيل الير رئيس المجلس التنفيذي الذي عينه الرئيس نميري دون توصية من المجلس التشريعي الإقليمي وزعيم المتمردين السابق جوزيف لاقو.

أدت اتفاقية أديس أبابا إلى فتح الباب على مصراعيه أمام البعثات التبشيرية المسيحية الغربية ومنظمات الدعوة الإسلامية من الدول العربية والإسلامية في تنافس حاد إلى جانب تفشي الانقسامات القبلية بين السياسيين الجنوبيين وبإعلان تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية ازداد التذمر وسط الجنوبيين بما في ذلك الكنيسة التي جاهرت بمعارضتها[25] (www/ar.wikpedia) ويلاحظ: هنا انه بعد التأكيد على ان اللغة العربية هى اللغة الرسمية للسودان . ولكن اللغة الانجليزية قد أصبحت هى اللغة الرسمية لآقليم الجنوبي , كما أصبح من حق الاقليات تطوير لغاتها وثقافاتها ونصت الاتفاقية على حق

المواطنين في التعبير عن معتقداتهم وعلى تكافؤ الفرص فى التعليم والتجارة بصرف النظر عن العرق او الاصل القبلى ([26]) (محمد ابراهيم , سابق ص 37) ولم تفلح محاولات الحكومة لتهدئتهم من خلال تنظيم جولات للحوار معهم سعياً إلى إقناعهم بأن الشريعة الإسلامية لا تتعارض مع غير المسلمين بل تحفظ لهم حقوقهم.[27] بشير . سابق , 422) .

تقسيم الإقليم الجنوبي:

في العام *1983*م بدأت بعض الأصوات الجنوبية تنادى بتقسيم الإقليم الجنوبي بالرغم من أن هذا الأمر وجد معارضة من بعض أبناء الجنوب الذين كانوا يرون فيه خروجاً عن اتفاقية أديس أبابا .

في يونيو من نفس العام عرض الموضوع على مجلس الشعب الإقليمي وكانت الأغلبية مع التقسيم وصدر به أمر جمهوريً بعد ذلك, وأتي هذا القرار في وقت بدأت الثقة تتبدد بين الطرفيين مشحوناً بالخلافات والشكوك وعدم الثقة من جديد. يرى العديد من المراقبين انه على الرغم من ان قرار تقسيم الاقليم الجنوبي يعدمن الأسباب القوية لإثارة حفيظة قطاع واسع من أبناء ذلك الأقليم إلا أن حركة التمرد فى مايو *1983*م وتمدد تلك الحركة كان له ملابساته ومداخلاته البعيدة كل البعد عن قضية الجنوب وتقسيم محافظاته الى ثلاثة , فقد ارتبط ذلك التمرد بنزعات فردية وعوامل هى التى دفعت قادته لدخول الغابة وحمل السلاح ضد الحكومة وكانت البداية هى خروج الرائد كاربينو كوانين بول وهروبه الى اثيوبيا ([28]) عزام . سابق ص 23).

ويرى المختصون أن النميرى هدف من تقسيم الجنوب إلى كسب ثقة القبائل الأخرى التى ترى هيمنة قبيلة الدينكا في ظل التقسيم السابق, ويقول "جوزيف لادوا" وهو من خارج القبيلة في هذا الصدد: (بعد ستة عشر عاماً من الاتفاقية ازداد الوضع سوءاً وتفاقم وذلك لسيطرة قبيل الدينكا ذات الأكثرية على مقاليد الأمور وهذا جعلها تعمل على لعب نفس

الدور السلطوى "الشمالي"بإستارها على " الحكم "أي أن التقسيم هنا طالب به من عاني من تسلط الدينكا").[29] (البوني . سابق 2006. ص70).

ويرى النميرى أن تعديل الاتفاقية لا ضير فيه مادام طرفاها متفقين (مشيراً لنفسه وإلى الطرف الآخر هنا جوزيف لاقو), وأدت هذه القرارات إضافة إلى إقامة مصفاة البترول في كوستى بدلاً عن بانتيو بناءاً علي دراسة فنية أعدتها شركة شيفرون الأمريكية العاملة في مجال التنقيب البترولي, دون مراعاة للجوانب السياسية ولا لوضع الجنوب الحساس, إلي جانب إعادة تقسيم حدود الإقليم الجنوبي والخلاف حول حفرة النحاس وقرار شق قناة جونقلي (الذي صاحبته إشاعة حول استفادة المصريين من هذه القناة) رغم أهميتها في تنمية وترقية الإقليم, إلى جانب تطبيق أحكام الشريعة في سبتمبر من عام 1983م، كل ذلك أدى إلى إندلاع المظاهرات في الجنوب رافضة هذا الاتجاه وبدأ التمرد من جديد بقيادة (جون قرن) قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان, وفي العام 1985م إنهار النظام المايوي لتبدأ جولة جديدة من الحكم التعددي.[30](مكاوى . ص221).

جهود السلام خلال فترة التعددية الثالثة (1985م – 1989م) انتفاضة رجب/ أبريل:

في السادس من أبريل 1985م تمت الإطاحة بسلطة مايو على إثر انتفاضة الشعب السوداني في أبريل 1985م, ودخلت البلاد في فترة انتقالية لمدة عام تولى الحكم فيها المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء , تم بعده إجراء الانتخابات البرلمانية في البلاد وتسلم المنتخبون السلطة في 6 أبريل 1986م وتولى السيد/ الصادق المهدي منصب رئاسة الوزراء بينما تولى السيد/ أحمد الميرغني منصب رئيس مجلس رأس الدولة. ([31] اصدارات الاعلام ص 37)

اهتمت حكومة سوار الدهب (الحكومة الانتقالية) بعد انتفاضة رجب أبريل بمشكلة الجنوب فأعلنت وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد إبداء لحسن النوايا تجاه الحركة الشعبية

لتحرير السودان. من جانبها رفضت الحركة طلب حكومة الانتفاضة, واصفه الحكومة بأنها مايو الثانية), وعملت على تصعيد العمليات العسكرية التي امتدت إلي جنوب كردفان ودافور. وأخذت تملي شروطها من أجل السلام (لخصها زعيم الحركة جون قرن) في الآتي:

- تقديم المجلس العسكري استقالته الفورية.
- تكوين حكومة انتقالية جديدة, تشترك فيها كل القوى السياسية إلى جانب الحركة الشعبية.[32](يعقوب . سابق ص180)

في خلال الفترة التي اعقبت تسليم حكومة سوار الدهب السلطة لحكومة منتخبه كما وعدت بقيام الانتخابات في جميع أنحاء البلاد بما فيها الأقاليم الجنوبية, ثم الحركة الشعبية لتحرير السودان وآثرت الابتعاد علي الرغم من المناشدات التي لاحقتها من الأحزاب الشمالية والجنوبية. ويقول هنا د. عبد الحليم موسى يعقوب[33](يعقوب سابق 181): إن الحركة رفضت كل تلك المناشدات بل عملت على تصعيد عملياتها العسكرية, رغم كل محاولات السلام الداخلية فإحتلت المدن الإستراتيجية كالكرمك وقيسان واستخدمت الحرب النفسية من خلال اذاعتها التى كانت مسموعة فى الداخل والخارج.

مبادرات السلام:

خلال فترة الحكومة الانتقالية كانت هنالك مبادرات للسلام عدة. فبعد انتفاضة رجب/ أبريل كانت اولاها مبادرة اللواء عثمان عبد الله، وزير الدفاع في حكومة سوار الدهب *23* مايو *1985*م.

ثم مبادرة د/ الجزولي دفع الله رئيس الوزراء الانتقالي في *1985*م. أعقبه البيان السياسي حول المؤتمر القومي الخاص بمسالة الجنوب في *25*/ أغسطس *1985*م.[34](ناهد, ص *6* ً)

مباحثات كوكادام:

والتي تعتبر من أهم الخطوات نحو السلام عقدت بأثيوبيا. شاركت فيها كل الأحزاب [35] (التقرير الختامى لمؤتمر الحوار .*1969* س *129*)والحركة الشعبية لتحرير السودان, فيما عدا الحزب الاتحادى الديمقراطي والجبهة الإسلامية فقد اتفق الطرفان (الحركة والأحزاب ا لتي شاركت في المباحثات) علي شروط تعمل علي خلق جو ملائم لعقد المؤتمر الدستوري القومي تمثلت في:

1/ التزام القوى السياسية والحكومة بمناقشة مشاكل السودان الأساسية وليس فقط مشكلة الجنوب.

2/ رفع حالة الطوارئ.

3/ إلغاء قوانين سبتمبر, والقوانين الأخرى المقيدة للحريات.

4/ إلغاء المعاهدات العسكرية التي تمس سيادة البلاد.

5/ سعى الطفين المستمر لإتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف إطلاق النار.

6/ أن ينعقد المؤتمر القومي الدستوري بالخرطوم في الأسبوع الثاني من يونيو *1986*م. وأن يعمل على مناقشة (مسألة الدين – وحقوق الإنسان – ومسألة القوميات).

مبادرات السلام السودانية (الحزب الاتحادي الديمقراطي) *16* نوفمبر *1986*م:

من أهم المبادرات التى تمت خلال فترة التعددية الثالثة تلك التي بين الحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب والحركة الشعبية لتحرير السودان, بقيادة العقيد جون قرن. اتفق الطرفان على ضرورة قيام المؤتمر الدستوري، إلغاء قوانين سبتمبر *1983*م واستبدالها بقوانين *1974*م، إلغاء كل الاتفاقات العسكرية المبرمة بين السودان ودول أخرى, تشكيل لجنة تحضيرية لقيام المؤتمر القومي الدستوري في *31/12/1988*م.((*36*)(نص اتفاقية السلام ص*16*).

وأورت دكتوره ناهد حمزة في كتابها عن دور الصحافة في تكوين الرأى العام(*37*) (ناهد.*2005*ص *68*) أن د. رياك مشار رئيس الفصيل الموقع على ميثاق السلام, قال: "في كوكادام طرحت مشاكل غير أساسية مثل. وقف النار وإلغاء الطوارئ والشريعة والاتفاقية العسكرية مع مصر وليبيا وتكوين جيش جديد للسودان وعقد المؤتمر الدستوري, فالتمرد لم يقم لهذه الأسباب, وبعد كوكادام جاءنا الميرغني في *16* نوفمبر *1988*م بكوكادام جديدة مستحدثاً فيها بند إلغاء الحدود ونحن في الغابة لم نكن نرى فرقاً بينهما".

السمات المميزة للمبادرات :-

وترى د. ناهد حمزة أيضاً(*38*)(ص*69*): أن كل تلك المبادرات اتفقت على الاعتراف بالمشكلة أسبابها وبواعثها وأن كان هنالك اختلافات طفيفة بين كل واحدة وأخرى, إلا أنها اتفقت جمعياً على خيار الحل السلمي الذي مدخله الحوار الوطني وذلك عبر مؤتمر قومي يجلس إليه الجميع لطرح ما لديهم. أما نقاط الخلاف فتتمثل في البدائل المقبولة لقوانين سبتمبر *1983*م. وحول رفع حالة الطوارئ وحول تصنيف الحركة, هل هي حركة وطنية صادقة في نواياها أم هي حركة تمرد. و الحل السلمي هل في إطار الحكم الإقليمي أم الذاتي.

أما مواقف الحركة, فقد تمثل في إدعائها الإنحياز للجماهير والقوي التقدمية في الداخل مع التأكيد للحوار الأكثر شمولاً الذي ناقش كل القضايا الوطنية وليس مشكلة الجنوب.

جهود حكومة الإنقاذ:

بعد مجيء الإنقاذ بانقلاب عسكري أطاح بحكومة الصادق المهدي (فترة الديمقراطية الثالثة) أعلنت الهدنة في *4* يوليو *1989*م. لمدة شهر وجاء في البيان الذي صدر عن تهيئة المناخ الملائم من أجل لم الشمل وإزالة الفرقة والتناحر بين أبناء الوطن الواحد وصولاً لسلام دائم. وإدراكاً من الإنقاذ لضرورة وقف الحرب نتيجة للخسائر البشرية والاقتصادية والسياسية قررت الحكومة الدعوة لمؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في *9* سبتمبر – أكتوبر *1989*م.[39](تقرير موتمر الحوار الوطنى).

انعقد المؤتمر في *9* سبتمبر – أكتوبر *1989*م، بقاعة الصداقة بالخرطوم وقد حضر المؤتمر عديد من المفكرين من دول عدة عربية وغيرها. كذلك خضره لفيف من رؤساء البعثات الدبلوماسية بالسودان. وناقش المؤتمر الأسباب الجذرية والخلفيات التاريخية للنزاع في جنوب السودان. وأشارت لجنة بحث آثار الحرب في مجال الخسائر أن إجمالها منذ *1984*م إلي *1989*م بلغت (*34,921*) شخص إضافة إلي تدمير العديد من المنشات المدنية والعسكرية.[40] (التقرير نفسه)

وقد انعقدت مفاوضات داعمة لذلك بنيروبي *30* نوفمبر *1989*م وافقت على الاتفاق حول عقد المؤتمر دستوري يعمل علي وضع دستور دائم للبلاد. وفي أبريل *1990*م جاءت مبادرة الإدارة الأمريكية التي أكدت علي وحدة البلاد وأمنت علي النظام الفدرالي الديمقراطي, وتلي ذلك مبادرات عدة لم تنجح, مثل اتفاقية د. رياك مشار– د. لام كول مجموعة الناصر المنشقة عن حركة قرنق, عقدت اتفاقية فشودة في *20* سبتمبر *1997*م

ولكن سرعان ما انهارت الاتفاقية بعودة المنشقين إلي حركة قرن مرة أخرى, وكانت آخر هذه المبادرات المبادرة التي عقدت بضاحية ميشاكوش بكينيا, ونتج عنها برتكول ميشاكوش الإطاري لاتفاق السلام بين الحكومة والحركة الشعبية ([41](عباس *2003* ص*25*)

المؤتمر شهده عديد من العلماء والمفكرين من داخل وخارج البلاد إلي جانب الحضور المكثف لرؤساء البعثات الدبلوماسية بالسودان. ناقش الأسباب الجذرية لمشكلة الجنوب.

المؤتمر بحث آثار الحرب و خسائرها البشرية منذ العام *1984*م – *1998*م. والتى بلغت مجملها (*34,921*) شخص إضافة إلى تدمير المنشات المدنية والعسكرية والتي التهمتها نيران الحر ([42]) توصيات الحوار الوطنى, سابق*1989*).

المؤتمر خرج بتوصيات مرنة تحمل صوراً لمعالجة كافة القضايا موضوع النزاع, مثل المشاركة في السلطة واقتسام السلطة والتعبير عن التنوع الثقافي والهوية وعلاقة الدين بالدولة.

انعقدت جولة مفاوضات أخرى بنيروبي في *30* نوفمبر – ديسمبر *1998*م. وأفضت إلى الاتفاق حول عقد المؤتمر الدستوري والعمل على وضع دستور دائم للبلاد.[43](السائر . *1994* ص*86*)•

في أبريل *1990*م طرحت الإدارة الأمريكية مبادرة أكدت على وحدة السودان. وأمنت علي قيام النظام الفدرالي الديمقراطي. وتلى ذلك عدة محاولات بلغت ست اتفاقات سلام لم تنجح.

جرت المحاولة السابعة بأديس أبابا في أغسطس *1998*م. حيث ركز وفد الحكومة علي ربط الإغاثة بوقف إطلاق النار, على أن يجري استفتاء لتقرير المصير حسب حدود *1956*م. على أن يحكم السودان خلال فترة انتقالية اتحادياً.

جأءت مبادرة الإنقاذ الأخيرة في *2* يونيو *2002*م. بضاحية مشاكوس بكينيا حيث نتج عنها برتكول ميشاكوس الإطاري لاتفاق السلام بين الحركة والحكومة.([44])(السائر . نفسه).

ب/ شركاء اتفاقية السلام:

***1*/ المؤتمر الوطني الحزب الحاكم:**

حزب سياسي ذو توجهات إسلامية أسس في العام *1998*م يرأسه السيد رئيس الجمهورية (عمر حسن أحمد البشير) وهو الحزب الحاكم للبلاد. وقد عمل على استيعاب كل القوى السياسية والاتجاهات الفكرية, ويشكل الإسلاميون فيه الأغلبية وهم المؤسسون له وقاعدته من قبائل السودان وقياداتها الأهلية ثم التكنوقراط والسياسيين المستقلين وأبناء جنوب السودان وأقلية من المسيحيين.

جاءت حكومة الإنقاذ ([45])(يوسف . *2015*) مقابله بمكتبه بالخرطوم)التي تشكلت من مجلس ضم أربعة عشر من الضباط بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير, الذي أصبح فيما بعد الفريق ثم المشير. بعد مضي العشر سنوات, أطلق الترابي فكرة التوالي السياسي التي

شغلت السودانيين بعد ظهورها في دستور السودان للعام *1998*م. وأصبح الجميع في حالة بحث عن معنى دقيق للمصطلح "التوالي" الذي قام على أن يصبح الحزب الحاكم (اكياناً سياسياً) ضخماً ويستوعب كل القوى السياسية والاتجاهات الفكرية, على أن يشكل الإسلاميون أغلبية المؤسسين وقاعدة الحزب. وفتح الباب أمام كل من يرغب في الانضمام للكيان السياسي حتى الكيانات والأقليات المسيحية يمكنها الانضمام للحزب الذي يمثل قاعدة حزبية كبرى .

ويرى عبدالعاطى ان اكبر نجاحات حزب المؤتمر تتمثل في فتح الباب لقيام حزب ذو مواصفات بعيدة عن العنصرية الطبيقية والدينية والعرقية . بدليل كل الكيانات التي انضمت الى عضويته من كل الاتجاهات (*46*)(عبدالعاطى *2014*. مقابله بمكتبه بالخرطوم)

.

وفي هذا الأمر يرى أحد القيادات الإسلامية: أن هذا التطور في قبول حزب المؤتمر جاء نتاجاً للمرونة التي جعلتها تعبر عن احتياجات كل مرحلة عبر التعديلات في المسميات والأهداف والأطروحات وإعادة النظر تنظيماتها وأطروحاتها ووسائلها فلم تتمسك بشكل تنظيمي واحد ولا بوسائل محددة (*47*).(www.>Islam oneline..)

جاءت مرحلة تشكيل الحزب بعد (*10*) سنوات من قيام حكومة الإنقاذ على يد القيادات الإسلامية السودانية([48] *2011* .www.aljazeera.net.nr,exeres ، وقد عمل الحزب على الانتقال في الممارسة السياسية من الآحادية الحزبية إلى التعددية السياسية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني التي حكمت عبر قيادتها العسكرية والمدنية لمدة *10* سنوات ثم تشاركت بعد ذلك مع القوى السياسية الأخرى بما يسمى بـ(حكومة البرنامج الوطني) قبل أن توقع على اتفاقية السلام الشامل الذي بمقتضاه تم قيام حكومة وحدة وطنية من حزب المؤتمر

الوطني والحركة الشعبية كحكومة شراكة مؤسسة على الاتفاق الدولي الموقع في 2005م. (49)(يوسق. سابق 2015).

وقد أجرى الحزب أولى خطواته السياسية من خلال الانتخابات في العام 1997م، وحصل على 355 مقعداً من مقاعد البرلمان الـ360, كما حصل مرشحه للانتخابات الرئاسية عمر البشير على نسبة 86,5% من أصوات الناخبين ولم تجد هذه الانتخابات مشاركة من الأطراف السياسية الأخرى, وعليه لم تحظ هذه الانتخابات بقبول وتأييد دوليين .(50)(ياسر . نفس المصدر)

بعد أن تعرض الحزب الحاكم للانشقاق في العام 1999م أفرز ذلك حزبين إسلاميين وهما الحزب الحاكم بزعامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير والحزب الآخر المعارض وهو المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي الذي أعلن عن تأسيسه في يونيو من العام 2001م مع بعض الكوادر التي غادرت حكومة الإنقاذ.(52)(www.aljazeera.net.nr,exeres())

خلال مسيرة الحزب الحاكم عمل على تغيير مساره في التطوير والانفتاح على العالم والتحاور مع كافة الأطراف الدولية من خلال إبداء حسن النوايا. كذلك سعى الحزب إلى الجلوس مع القوى السياسية المعارضة وإلى التفاوض مع الحركة الشعبية تمهيداً للوصول إلى اتفاق سلام شامل أسفر عن (اتفاقية السلام الشامل الموقعة في يناير 2005م بمدينة نيفاشا الكينية.

ورغم هذه المرونة والانفتاح مع الأطراف الخارجية إلا أنه برزت على الصعيد الداخلي للحزب تحديات في تكوين المؤتمر الوطني تمثلت في شعور عام لدى بعض منسوبيه بأنهم بدأوا في التخلي عن تنظيمهم الإسلامى والمنظم والقائم على الترابط القوى واندمجوا في تنظيم شامل يضم أفكاراً متنوعة, بداء ذلك جلياً في حديث أبرز قيادات الحركة الإسلامية: (في اعتقادي أنه إذا وجه نقد: أن الحركة الإسلامية لم تعد كيان موحد,

ففى رأيي الشخصي أن هذا ضار بالحركة الإسلامية واعتقد أن الحركة الإسلامية ما كان لها أن تبقى بشكلها القديم, لان النظام القديم قد تجاوزه الزمن بعد قيام الدولة لابد للحركة أن تكون أكثر لامركزية مما كانت وأن تهتم بالمجتمع وقضاياه كالعمل الطوعي, وتعليم القرآن والسنة والعمل الفكري والاقتصادي, أي أن تكون حركة ممتدة).[53](غازى/) إسلام اونلاين (www.islam online.net).

عقد حزب المؤتمر الوطني مؤتمره العام الثالث في الخميس والجمعة *1* و*2* أكتوبر *2009*م أي بعد عام من انعقاد المؤتمر العام السابع للحركة الإسلامية في أغسطس *2008*م و اختار الحزب لنفسه شعار (حزب قائد لوطن رائد) وقد عرف نفسه من خلال نظامه السياسي:-

أنه تنظيم شامل تأسس على أهداف ومقاصد تنظيم جميع شعاب الحياة السياسية والاقتصادية والمعاشية والمجتمع والأخلاق والثقافة والعلوم والفنون. وهو يسعى لتحقيق أهدافه بالتمكن من قيادة المجتمع والدولة بالحق, متنافساً على ذلك بالحسنى والسلم مع الآخرين, ملتزماً بمبادئ الحرية والشورى والاختيار طوعاً دون إكراه متخذاً التدابير والوسائل السلمية في علاقات المجتمع, داعياً إلى صراط مستقيم مستعصماً بثوابت الشرع والعرف والدستور والقانون[54] (موقع الحزبwwwll) .

يضم المؤتمر الوطني نحو *26* أمانة وهي: أمانة العلاقات السياسية, العدل, المنظمات، التعبئة, الإعلام, الطلاب, الشباب, العاملين, المرأة, الاقتصاد, أصحاب العمل, الزراع, الرعاة, العلاقات الأفريقية والآسيوية والعربية, الأوربية والأمريكية والعاملين بالخارج, الشرق الأوسط, المعلومات والإحصاء والثقافة, الأمانة الاجتماعية. إلى جانب الولايات الجنوبية قبل إنفصال الجنوب.

ومن مبادئه أيضاً: الحاكمية في الدولة لله والعمل على توجيه الحياة العامة والخاصة لعبادة الله بالالتزام بشرائع الكتب السماوية, وتحقيق الوحدة الوطنية, الولاء لله وتمكين الفرد والمجتمع وفئاته من ممارسة الواجبات العامة والحريات دون تعد على حرية الآخرين من عرض ومال وعقل ومعتقدات, ترسيخ مبادئ الشورى والديمقراطية وإرساء قيم التعاون, استقلال القضاء واستقامته, السعى لتطهير المجتمع من الفساد, رعاية الأسرة والأطفال والشباب, التأمين.علي الوضع الانتقالي لجنوب السودان وفق اتفاقيات السلام لحين تقرير المصير والترويج لخيار الوحدة والعدل والمساوة وتمكينها في المجتمع والدولة [55](الموقع نفسه).

2/ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA SPLM):

تكونت الحركة الشعبية لتحرير السودان كحركة سياسية لها ذراع عسكري هو الجيش الشعبي لتحرير السودان و انطلقت الحركة كحركة تمرد نشطت في جنوب السودان ودخلت في حروب مع الحكومات المتعاقبة على السودان منذ العام *1983*م، بدءً بمايو وانتهاءً بحكومة الإنقاذ.[56](netwww.aljazeera)

ويرجع اندلاع التمرد مجدداً في جنوب السودان لعدة أسباب لعل أبرزها ما رآه أبناء الجنوب من أن الرئيس جعفر محمد نميري قد إرتد عن اتفاقية أديس أبابا التي وضعت حداً للتمرد الأول في (*1955*م – *1972*م) وقد احتدم الجدال كثيراً حول عدم الالتزام بالاتفاقية بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية ومجلس الشعب الإقليمي كذلك حول المواد الخاصة بذلك في دستور *1973*م., ص [57](راشد *2013*,ص*70*).

تولى العقيد جون قرنق قيادة الحركة وتكونت الهيئة السياسية والعسكرية العليا للحركة من أعضاء دائمين, ارتبطت الحركة مع انطلاقتها ببرنامج (مانفستو) يدعو إلى تحرير السودان وتحقيق العدالة في تقاسم السلطة وتحقيق التنمية المتوازنة وعدالة تقسيم الثروة القومية.

أعلن العقيد قرنق عند قيام الحركة, أن الحركة لا تطالب بانفصال الجنوب, وتنظر إلى السودان كبلد موحد وتسعى إلي إعادة صياغة منهج الحكم من خلال تقليل قبضة المركز على الأقاليم, وحدد هدفه في الالتزام بتحرير السودان ووحدة شعبه وأرضه "لقد ناضلت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بحزم ومثابرة ضد كل محاولات تقسيم الشعب السوداني, نحن حركة وطنية, ونميري غاضب بسبب نداءات الحركة الشعبية لتحرير السودان لتحقيق الوحدة وإدانة محاربة أي نزاعات انفصالية".[58](جون قرن *1985*)

على إثر التطورات التي حدثت بسقوط الاتحاد السوفيتي والتي انعكست على أثيوبيا وأدت إلى انقسامات شهدتها الحركة فقد أعلن ثلاثة من أعضاء القيادة السياسية والعسكرية وهم الدكتور رياك مشار والدكتور لام أكول أجاوين واللواء غردون كونق شول انشقاقهم عن الحركة, وأسسوا حركة استقلال السودان ([59])(الموصوعه العلمية) وذلك في *1991/8/28*م.

خلال فترات الحكم المتعددة جرت محاولات لإحلال السلام, ودارت مباحثات كما أشرنا إليها بعد انتفاضة رجب أبريل حتى لحظة انقلاب الإنقاذ على حكومة الصادق المهدي في الثلاثين من يوليو في العام *1989*م.

حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية أجريا جولات عديدة من المباحث في العديد من العواصم الأفريقية لم تلق النجاح المطلوب لإحلال السلام واستمر الحال إلى أن توصل الطرفان أخيراً إلى نقاط اتفاق بينهم ظهرت في ميشاكوس *2004*م. تلتها مفاوضات نيفاشا

التي فصلت الترتيبات الأمنية والعسكرية في الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء على تقرير المصير, ونجح الطرفين في توقيع الاتفاق النهائي للسلام في يناير *2005*م, والذي بتوقيعه دخل الجانبان في شراكة مع المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في السودان ووجب على الطرفين الالتزام بالاتفاقية وتنفيذ بنودها من خلال قيام حكومة تضمها وقد عملت الحركة على توفيق أوضاعها وتحولت من ثم إلي حزباً سياسياً يمارس نشاطه في كل السودان متعهدة بدعم خيار وحدة السودان عند قيام الاستفتاء على تقرير المصير في العام *2011*م([60] (جون قرن*2005*).

من أهم قادة الحركة الجنرال سلفاكير مياردیت, الجنرال باولينو ماتيب نيهال, الجنرال اوياى دينق أجاك والعميد مامو مته , العميد جيمس هوثماى, العميد بيوراجاك دووت. ومن أب ر رز السياسيين د/ رياك مشار, باقان أموم, ياسر سعيد عرمان, نيال دينق نيال. [61] (www.marefa.orglindex.php).

المبحث الثاني

بروتوكولات نيفاشا للسلام

بورتكول ميشاكوش وبورتكول الترتيبات الأمنية:

وقع الاتفاق في مشاكوش بكينيا في العشرين من يوليو *2002*م، وقسم على:

- التقديم والمبادئ وعملية انتقال السلطة.
- القسم الأول: الجزء (أ) المبادئ المتفق عليها.
- القسم الثاني: الجزء (ب) عملية إجراءات الانتقال.
- القسم الثالث: الدولة والدين.
- القسم الرابع: الجزء (ج) هيكل الحكومة.
- القسم الخامس: حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان [62](نص الاتفاقيه)

ونحن هنا و إن كنا نهتم بالاتفاقيات ككل كمدخل للحديث عن السلام وما تلاه إلا أننا نهتم بشكل خاص بالجزء الخامس وهو ما نعنيه في دراستنا هذه عن الاستفتاء الذي كان نتاج هذا الجزء.

الجزء الخامس "هـ" يتحدث عن حق تقرير المصير[63] (نفس المصدر):

شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير وذلك ضمن أخرى "عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي".

وقد نص الاتفاق على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد مرحلة انتقالية قدرها ست سنوات, وذلك من خلال استفتاء تحت رقابة دولية.

كما نص الاتفاق الإطاري إيضاً على اتفاق الطرفين علي العمل سوياً علي إعطاء الأولوية للوحدة وجعلها جاذبة لأهل السودان. ولضمان التنفيذ تم الاتفاق على آلية محددة

تتمثل في تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية, على أن تقوم هذه الهيئة بإجراء تقييم في منتصف المدة المحددة لترتيبات الوحدة, يتم تشكيل هيئة التقييم من ممثلين متساوين من حكومة السودان ومن الجيش الشعبي لتحرير السودان, إضافة للممثلين من الدول والمنظمات:

- الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لمنظمة الايقاد وهي جيبوتي وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا.
- دول مراقبة دولية وهي إيطاليا, والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- دولاً وهيئات أخرى يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف.

اللجنة تعمل على جعل الوحدة جاذبة, وتعمل هنا على إعطاء ذلك أولوية خاصة لشعب جنوب السودان وعليها أيضاً أن تعمل على تقديم تقرير بذلك.

جاء في هذا الجزء تشكيل حكومة وحدة وطنية يقع عليها عبء تنفيذ الاتفاق وتطبيق بنوده وتشريع وسن القوانين المساعدة في ذلك ويلاحظ هنا أنها حسب الجداول المصاحبة للاتفاق تتكون من *30* وزيراً (*9* وزراء سيادة و*11* وزير في المجال الاقتصادي و*10* في مجال الخدمات).[64](ملحق الاتفاقيه).

وأورد هنا الكاتب والصحفي "هانى رسلان [65](رسلان . *2004* ص*17*) في كتابه (حق تقرير المصير لجنوب السودان)" هناك ملاحظتان أساسيتان, الأولى تتعلق بوجود نوع من التعارض في بنية الاتفاق الإطاري نفسه فيما يختص بمسألة الوحدة أو الانفصال, إذ أنه يمنح الجنوبيين الحق في إدارة شئون إقليمهم, الأمر الذي يقتضي إنشاء هياكل ومؤسسات وأجهزة إدارية خاصة بالإقليم الجنوبي لتمكين حكومة هذا الإقليم من إدارة شئونه".

ويرى رسلان: أن هذه الخطوة قد تشجع على الانفصال في وقت لاحق ويرى في ملاحظته الثانية (أن الاتفاق قد نص على جعل الوحدة جاذبة بمعنى أنه يدعو إلى التركيز على الآليات المفضية إليها, والتي تقتضى إنشاء ودعم الهياكل والمؤسسات والأجهزة ذات البعد القومي والتي تشجع الطرفين علي التفاعل والعمل سوياً بشكل منفتح من أجل مستقبل مشترك, ويرى رسلان (أن محاولتنا لفهم هذا التعارض الخفنى تجعلنا نشير إلى النص الوارد في تقرير "دانفورث" فيما يتعلق بحق تقرير المصير.[66](تقرير دانورث)(www.Usinfo.State.gov.)

"التقرير صادر في أبريل *2002*م حيث عرض حق تقرير المصير للجنوبين باعتباره وسيلة لحماية أنفسهم من الاضطهاد, وأشار التقرير إلي رفض الشماليين لتقرير المصير المؤدى للانفصال, موضحاً أن حق تقرير المصير يضمن لشعب جنوب السودان العيش تحت حكم يحترم دينه وثقافته, وذلك فى إطار أعطاء ضمانات جدية داخلية وخارجية بحيث لا يمكن للحكومة أن تتجاهل في الممارسة أي وعود تقدمها أثناء المفاوضات ".

ويرى ايضاً رسلان[67](*2004*ً)أن الفهم الأمريكي الوارد في تقرير دانفورث, يعمل علي جعل تقرير المصير وسيلة وليس غاية مقصودة بذاتها ويستخدم كأداة للضغط والتلويح بإمكانية إنفاذه للحصول على الحقوق. ويرى رسلان أنه بالتوقيع علي الحق أصبحت هنالك تفاعلات تأخذ منحيات أخرى, مثل قضية أبيى التي أخذت حيزاً كبيراً ومن المرجح أنها ستتحول إلى كشمير أخرى, إضافة إلى مستجدات ما يحدث في دارفور وما حدث سابقاً فتحولت القضية من شأن داخلي إلي قضية ذات بعد دولي.

تعليق علي برتوكول ميشاكوش. [68]0:(نص الاتفاقية).

ترى الباحثة هنا:- أن برتكول ميشاكوش الإطاري[68](برتكول ميشاكوش) عمل إلى مشاركة الجنوبيين في مستويات الحكم, وفق الأسس العادلة المبنية على عدم المقارنة مع

العدد الكلي للسكان في البلاد. ومع إقرار قيام نظام الحكم اللامركزي الحقيقي لكل ولايات السودان, لكننا نجده قد خص الجنوب بحكومة إقليمية موحدة تكون مسئولة عن حكومات الولايات الجنوبية العشر, بينما تتحاكم الولايات الشمالية إلى الحكومة المركزية في الخرطوم والتى يشارك فيها الجنوب بمنصب النائب الأول لرئيس الجمهورية وهو رئيس حكومة الجنوب في نفس الوقت.

وهذا يدل على أن الجنوب تمتع بشبه استقلال من خلال هذا الاتفاق الإطاري, وقد جاءت الاتفاقات اللاحقة لتعزز هذا الاتفاق وسارت على هداه.

برتكول قسمة الثروة والسلطة

أولاً: بروتكول قسمة السلطة:-

وقع في يوم الأربعاء *26* مايو *2004*م وقد وقع عن الجانب الحكومي السيد/ إدريس محمد عبد القادر، ومن جانب الحركة الشعبية السيد/ مالك عقار [69](قسمة الثروة *2004*)

أكد البروتكول على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان, المصالحة, الإحصاء السكاني والانتخابات والتمثيل. وجاءت النصوص الجوهرية حول توزيع السلطة على النحو التالي:

1/ مستويات الحكم على المستوى المركزي, ويعمل على حماية وتعزيز السيادة القومية ورفاهية الشعب.

- مستويات الحكم في جنوب السودان, ويعمل على ممارسة السلطة على شعب وولايات الجنوب.

- المؤسسات على المستوى الولائي, تعمل على تقديم الخدمات العامة عبر مستوى الحكومة ذات الصلة المباشرة بالمواطنين.

– مستوى الحكم المحلي في السودان.

– عمل البرتكول على إرساء أربعة أسس للحكم.

2/ أن يكون هناك نظام حكم لامركزي بتوزيع معين للسلطات فيما يتعلق بالمستويات الأربعة.

3/ تكون العلاقة بين الحكومة القومية وولايات جنوب السودان عبر حكومة الجنوب.(*70*)(نص الاتفاقية)

4/ تتكون الهيئة التشريعية من مجلسين: قومي, ومجلس ولايات (ممثلين اثنين عن كل ولاية) على أن يكون هناك تمثيل عادل لشعب جنوب السودان في كلا المجلسين.

5/ قبل إجراء الانتخابات, تخصص مقاعد المجلس التشريعي القومي كالتالي: حزب المؤتمر الوطني الحاكم *52*% , والحركة الشعبية *28*%, القوى السياسية الشمالية *14*% والقوى السياسية الجنوبية الأخرى *6*%.

6/ تعديل الدستور القومي لا يتم إلابعد موافقة ثلاثة أرباع *75*% من كل أعضاء كلا المجلسين (القومي والولائي) كل منهما على حده. لا يمكن طرح التعديلات فى الدستور القومي والتي تؤثر في بنود اتفاقية السلام إلا بموافقة الأطراف الموقعة عليها, أي تشريع يؤثر علي مصالح الولايات يستلزم الحصول على أغلبية *66*% من أعضاء مجلس الولايات.

7/ تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء, وتتكون مؤسسة الرئاسة من رئيس ونائبين له, يكون النائب الأول هو رئيس الحركة الشعبية أو من

يمثله وعلى أن تكون هنالك شراكة جماعية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة الرئاسة, هناك قرارات يتخذها الرئيس بموافقة النائب الأول في الحالات التالية:

- إعلان الحرب.
- إعلان حالة الطوارئ.
- التعينات التي يتطلب الرئيس إقرارها وفقاً للاتفاقية.
- إستدعاء أو حل الجهاز التشريعي.[71](النص نقسه)

8/ قبل إجراء الانتخابات تخصص مقاعد الجهاز القومي كالآتي؛ حزب المؤتمر الوطني *52*%، الحركة الشعبية *28*%، القوى السياسية *14*%، والقوي الجنوبية الأخرى *6*%.

9/ العاصمة القومية هي الخرطوم, أما فيما يتعلق بمسألة القضاء , فقد نص البرتكول على "الاجتهاد القضائي في المحاكم لفرض عقوبات على غير المسلمين.

10/ يتم تخصيص *20*% إلي *30*% من وظائف الخدمة المدنية للمواطنين الجنوبيين المؤهلين حسب ما يتمخض عنه التعداد السكاني.

10/ حكومة جنوب السودان: نص البرتكول على أن تكون هناك حكومة فى جنوب السودان وفق حدود *1956/1/1*م. تعمل هذه الحكومة بموجب دستور جنوب السودان. وتتمتع بالسلطة بولايات الجنوب وتعمل كحلقة وصل مع الحكومة القومية للتأكيد على حقوق ومصالح شعب الجنوب وأنها ستكون مؤمنة حسب البرتكول, على أن يتم توزيع السلطتين التشريعية والتنفيذية بإقليم الجنوب, قبل الانتخابات كما يلي: الحركة الشعبية *70*% حزب المؤتمر *10*%، القوى السياسية الجنوبية الأخرى *15*%.

12/ مجلس الوزراء لجنوب السودان يكون مسئولاً أمام رئيس حكومة السودان ومجلس جنوب السودان.

ثانياً: برتكول قسمة الثروة:

وقع في يوم الأربعاء *5* يناير *2004*م وقعه نيابة عن الحكومة السودانية السيد/ إدريس عبد القادر السيد وعن الحركة الشعبية السيد/ نيال نيال دينق نيال ([72])(برتكول الثروه *2004*)

شمل البرتكول عدة قضايا نجملها فيما يلي:

أ/ المبادئ الموجهة في سبيل قسمة عادلة للثروة:

جاءت في المواد (*1 – 1* إلى *1 – 6*) بنود أهمها:

1/ تقسيم الثروة اقتساماً عادلاً لترقية الحياة الكريمة لكل مواطن دون تمييز, على أساس أحقية كل مواطن في التنمية. ([73])(سبدارات . سابق ص*16*).

2/ جنوب السودان يواجه احتياجات ملحة لإنشاء الإدارة وتأهيل البنية التحتية, وكذلك جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ومنطقة أبيي.

3/ اتباع أفضل السبل المتاحة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والرقابة عليها.

4/ يجب على الحكومة القومية عدم حجب أي مال مخصص ومستحق لأي ولاية أو إقليم أو حكومة الجنوب.

ب/ ملكية الأرض والموارد الطبيعية:

وشملتها المواد (*2 – 2* إلي *2 – 6*) و لها *12* فرعاً.

المادة (*2 – 7*) لها *12* فرعاً.

المادة (*2 – 8*) لها *3* بنود.

المادة (*9 – 2*) وقد نصت هذه المادة علي الآتي:

أ/ يقصد بها التطرق الى موضوع ملكية هذه الموارد, ويوافق الطرفان على وضع ترتيبات لحل هذه المشكلة وعملية اقتسام الثروات في باطن الأرض.

ب/ مبدأ تنظيم حيازتها واستغلالها اختصاص مشترك – تعديل القوانين وفق ذلك قائمة على التمثيل ومستغلة.

ج/ تنشأ لجنة قومية للأراضي ويكون الفصل بين الأطراف بالتحكيم وكذلك لجنة أراضي جنوب السودان "بنفس شروط التحكيم".

[ج/ أ] مواد النفط (NPC):

إنشاء لجنة قومية مستقلة للنفط تتكون من:

1/ رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الإقليم الجنوبي عضوين دائمين.

2/ يكون *4* من الحكومة القومية و*4* من الحكومة الإقليمية و*3* من الولائية أو الإقليم المنتج. وتكون مهام اللجنة؛ العمل على وضع خطط تنمية إدارة قطاع النفط, مراقبة وتنفيذ الخطط ووضع الإستراتيجيات وإبرام العقود.على أن تعمل اللجنة على دراسة مدى الفائدة التى يتبعها العقد للمجتمعات المحلية المتأثرة بالتطور مع اخذ آراء أهل المنطقة .

المادة (*4*) عقود النفط: العقود الحالية الموقعة قبل الاتفاقية لا تخضع لمفاوضات جديدة وللحركة تعيين عدد محدد للإطلاع على تلك العقود.-[74] سبدارات . سابق)

المادة (5) المبادئ الموجهة لاقتسام البترول: – اتفقت الأطراف على أن عائدات البترول المستخرج من الجنوب يتم التعامل معها وفقاً لمبادئ أهمها: أن قسمة ثروة النفط يجب أن توازن بين احتياجات التنمية الوطنية (للبلاد كلها) وبين إعادة تعمير الجنوب. عائدات النفط تعنى "صافي العائد" والذي يساوى ما تصدره الحكومة من بترول وما تسلمه للمصافى. البترول المصدر يحسب على السعر الحر بعد خصم المصروفات. إنشاء صندوق من عائدات النفط لمقاومة تذبذب أسعار البترول على اعتبار تحديد سعر "Benchmark" لتحقيق الاستقرار في الميزانية السنوية للدولة يسمى "مال حساب الأسعار".

تخصيص 2% من العائدات للمنطقة أو الإقليم أو الولاية التى يتم استخراج النفط منها, بعد خصم مال حساب استقرار الأسعار والـ2% يخصص 50% من آبار النفط لحكومة الجنوب. يتم إنشاء صندوق لأجيال المستقبل عند وصول الإنتاج لـ2 مليون برميل في اليوم ويوضع هذا في الميزانية.

يرى العميد الركن/ السر أحمد سعيد(75)(السعيد 2011 ص238) في كتابه "السودان نحو الجمهورية الثانية": (لا نود أن نقول أن قسمة البترول المستخرج من الجنوب تشجع على الانفصال كما قال بعض المراقبين باعتبار أن الجنوب حالياً أي حسب الاتفاق تبلغ حصته 50% بعد خصم "مال حساب استقرار أسعار النفط وخصم الـ2%, هذا يعنى أنه إذا استقل الجنوب سيأخذ الحصة الكاملة أي100% وعليه فلم لا يستقل الجنوب ويستأثر بالعائدات كلها؟).

ويتفق مع العميد السعيد ما أورده د. أمين حامد زين العابدين في كتابه (اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري)، حيث يرى أن:

من أبرز سلبيات اتفاقية اقتسام الثروة توزيعها لعائدات النفط على أساس جغرافي بين الشمال والجنوب بدلاً عن تبني المعيار القومي لتوزيعها مثلما هو سائد في تشاد حيث خصصت حكومتها *80*% من عائدات النفط لتطوير البني التحتية لتشاد و*10*% يحفظ لأجيال المستقبل و*5*% لمناطق استخراج النفط و*5*% للحكومة لكي تقوم بالصرف للمصلحة العامة.

ويرى د. أمين حسب , السعيد أن مجموعة الأزمات عملت على تبني صيغة لتوزيع عائدات النفط تكون حافزاً لتعزيز فرص الوحدة الوطنية الطوعية للبلاد وذلك بمنح *20*% لحكومة جنوب السودان و*30*% للحكومة المركزية و*10*% لتطوير البنى التحتية لآبار النفط ومصافي التكرير و*40*% للمشاريع القومية, وأشارت المجموعة إلى أن الصيغة التي اقترحتها للأطراف وإنشاء مشاريع مشتركة للتعاون مثل نظام تعليمي جامعي قومي ومشاريع بني تحتية للاتصالات والطرق الشمال والجنوب ستقود إلى بناء الوحدة عن طريق تحقيق الفوائد المشتركة, كل ذلك يجعل من الصعب التفاوض حول تقسيم الدخل في حالة تحقيق سيناريو الانفصال مما يجعله أقل جاذبية لأن الجنوب المستقل سينال *20*% فقط من عائدات البترول.[76](زين العابدين *2007* , ص*22*).

بروتكول منطقة أبيى, ومنطقة جنوب كردفان والنيل الأزرق:

وقع في نيفاشا, كينيا في يوم الأربعاء *26* مايو *2004*م عن الحكومة دكتور مطرف صديق، وعن الحركة السيد/ عبد العزيز آدم الحلو، ويشتمل البرتكول علي:

يعد البرتكول الوثيقة الأولى بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان حول حسم النزاع على منطقة أبيى, والمعلوم أن الوثيقة هي عبارة عن مقترح أمريكي صاغه المبعوث الأمريكي للسودان "جون دانفورث" بمساعدة من مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية تشارلز روجرز وبعض الدبلوماسيين الأمريكان.[77](راشد ,2014ص79).

عملت حكومة السودان على الرد هذا المقترح في 2004/3/15م بمسودة إطارية لحل القضايا العالقة في محوري "قسمة السلطة والمناطق الثلاث (أبيى وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان) لكن الطرفان قبلا في الأخير بالمقترح الأمريكي الذي تم بناءاً عليه صياغة بروتوكول أبيي ووقع عليه الطرفان, وأعتمد ليصبح واحداً من الوثائق المكونة لاتفاقية السلام الشامل.

وعدل بروتكول أبيي في ملحق التفاهم حول مفوضية أبيي في 2004/12/17م الذي نص على تشكيل مفوضية حدود أبيى وترشيح خمسة خبراء يقوم أحدهم برئاسة المفوضية. وقد نصت المادة الخامسة من المحلق علي تقديم المفوضية لتقريرها النهائي قبل نهاية الفترة الانتقالية وسيكون نهائياً وملزماً لطرفي النزاع. ويشتمل البرتكول على تسع مواد أساسية هي: مبادئ الاتفاق حول أبيي, البنية الإدارية، والمواد المالية, المشاركة الشعبية, تحديد[78] (زين العابدين ,2007, ص90)الحدود الجغرافية, السكان القيمون, الترتيبات الأمنية, لجنة استفتاء أبيي, عملية التصالح.

حسب بنود البروتكولالذى إستند على ثلاث مبادئْ أساسية هى :-

1/ اعتبرت منطقة أبيي جسراً بين الشمال والجنوب وتربط شعب السودان

2/ المعلوم عن المنطقة بأنها منطقة زعامات دينكا نقوك التسع التي نزجت إلي كردفان في 1905م((79)نص الاتفاقية 2005). وتشير إلي أن المسيرية والمجموعات البدوية الأخرى طلت تحافظ على حقوقها التقليدية.

3/ المتمثلة في الرعى والتنقل عبر المنطقة. وتنص على أن سكان أبيي يعتبرون مواطنين في كل من ولايتي بحر الغزال وغرب كردفان ولهم تمثيل في المجلسين التشريعين للولايتين

منحت الاتفاقية أبيي وضعاً إدارياً خاصاً, كما أقرت الاتفاقية تأسيس مجلس تشريعي للمنطقة لا تزيد عضويته عن عشرين عضواً تعينهم الرئاسة السودانية قبل إجراء الانتخابات ويختص المجلس بإصدار القوانين المحلية وإجازة ميزانية المنطقة وإعداد خطط المنطقة.

أما فيما يتعلق بالموارد المالية وتقسيم عائدات البترول فإن البرتكول وضع معياراً مختلفاً لقسمة الثروة خلافاً لتلك المنصوص عليها باتفاق السلام الشامل والتي كانت تقضى بقسمة إيرادات البترول مناصفة ما بين الشمال والجنوب, لكنها في برتكول أبيي أضافت أطرافاً جديدة حيث احتفظت الحكومة القومية بنصيبها 50% وأصبح نصيب حكومة الجنوب 42% بعد تنلازلها عن ال8% التي ذهبت إلي 2% لبحر الغزال و2% لغرب كردفان و2% لقبيلة المسيرية و2% لدينكا نقوك.

ويرى البعض أن تنازل الحركة عن ال8% خلال مفاوضات السلام يرجع لقائدها العقيد دكتور جون قرن(80) محمد صالح 2008/4/8 الذي سعى لتخصيص هذه النسب للأطراف لتمكينها من تحسين أوضاعها وتطويرها إعادة رتق النسيج الاجتماعي للمنطقة وإنشاء الخدمات الأساسية هادفاً إلي خلق نموذج للتعايش جاذب مقوي لخيار الوحدة والتعايش السلمي عبر بناء المصالح المشتركة, والمعروف أن قرن نفسه كان من المعترضين علي تسمية منطقة أبيي بمنطقة تماس أو تداخل بين الشمال والجنوب, حيث كانت لدية رؤية خاصة علي أن تلك المناطق مناطق تماذج سلمي وفي المقابل بأن كلمة

تماس تحمل طابع ودلالات انفصالية وما يعزز ذلك الرأى خطاب الوحدة الذي كان مصاحباً لأحاديث وأقوال دكتور جون قرن.[81](محمدفيصل سابق|2008).

ويرى دكتور أمين حامد زين العابدين:

أن بروتوكول أبيي الذي تم توقيعه في 26 مايو 2004م من أبرز سلبيات اتفاقية السلام الشامل لتناقضه مع بروتوكول مشاكوس والمواثيق الدولية التي تحرص على تأمين سيادة وصيانة وحدة أراضي الدولة. وكان من الضروري تجنب حدوث هذا الخلل الأساسي الذي أثبتت الأحداث أنه يهدد بنسف اتفاقية السلام، وذلك بعدم إقحام قضية أبيي في المفاوضات بعد أن حسم بروتوكول مشاكوس أمرها وذلك بإبعاد سكان منطقة أبيي، جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة من استفتاء تقرير المصير بحكم وجودهم في الحدود الجغرافية لشمال السودان والتي حددها البروتوكول لما كانت عليه في 1956/1/1م بعد أن نال السودان استقلاله،

ثالثاً: ملحق برتكول أبيي:

تم إجراء تعديل علي بروتوكول أبيي في ملحق التفاهم حول مفوضية أبيي في 2004/12/17م نص على تشكيل مفوضية حدود أبيي وترشيح خمسة خبراء يقوم أحدهم برئاسة المفوضية. ونصت المادة الخامسة من الملحق علي تقديم المفوضية لتقريرها النهائي قبل نهاية الفترة الانتقالية والذي سيكون نهائياً وملزماً لطرفي النزاع،

هنا يرى عديد من المراقبين" إن استفحال أزمة دارفور في فترة المفاوضات ورغبة الحكومة في تقدم المفاوضات وإحراز السلام قد دفعتها إلى الموافقة علي بروتوكول أبيي رغم تناقضه مع بروتوكول مشاكوس والقانون الدولي ومواثيق الاتحاد الأفريقي وتهديده لوحدة أراضي شمال السودان بمنحه حق الاستفتاء لسكان منطقة أبيي.

كذلك يرون: أن الحكومة لم تعط أهمية للنص الوارد في الملحق الذي يجعل تقرير الخبراء نهائياً وملزماً للطرفين لثقتها بأن وضع دينكا نقوك كأقلية وسط أغلبية المجموعات الأثنية الشمالية المستقرة في محليات المجلد والميرم وأبيي التي تؤلف في مجموعها محافظة أبيي ستحسم نتيجة الاستفتاء لصالح بقاء المنطقة المتنازع عليها في جنوب كردفان من أجل صيانة وحدة أراضي السودان.

من جانبها رأت الحكومة: إنها حافظت علي الانسجام والتمازج العرقي في المنطقة المتنازع عليها وتجنت إنهيار اتفاقية السلام وتجدد إندلاع الحرب الأهلية هو التوصل إلى حل سياسي لمشكلة أبيي.

منطقة جنوب كردفان والنيل الأزرق:

إعترف طرفا الإتفاق بإن إقرار التسوية السليمة الشاملة يقتضي حل المشكلات القائمة في المنطقين كمنوذج لحل المشكلات على إمتداد البلاد تأكيدا على إن المواطنة تكون الاساس للحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم , وتشديد على أهمية الإعتراف بالتنوع الثقافي والإحتماعي للسودان كمصدر للقوة والوحدة, وإن المساوة والعدل والتنمية ألإقتصادية والرفاه الإجتماعي والإستقرار كأهداف متقدمة للشعب السوداني عامة ولسكان المناطق المتأثرة بصفة خاصة .

المبادىء العامة – تعريف المنطقتين – حق السكان في إبداء الرأى في الاتفاق – هيكل الحكم لكل ولاية – الهيكل التنفيذي لكل ولاية – الهيكل التشريعي لكل ولاية – الترتيبات الأمنية – ترتيبات ما قبل الانتخابات.[83] نص الاتفاقية 2005)

نصت المبادىء العامة على ثلاث نقاط فرعية متتالية:

1/ حقوق الإنسان والحريات

2/ حماية وتطوير الموروثات الثقافية واللغات المحلية لكل ولاية لتطويرها.

3/ الأولوية ينبغى أن تكون لتطوير البنى التحية والتنمية البشرية لكل ولاية من الولايتين.

***2/* تعريف المنطقتين:**

نص الاتفاق علي أن تكون حدود الولايتين علي النحو التالي:

جنوب كردفان/ جبال النوبة.

نفس حدود محافظة جنوب كردفان السابقة حينما كانت كردفان إقليماً واحداً مقسماً إلى محافظتي شمال كردفان/ وجنوب كردفان تسمى ولاية جنوب كردفان وتكون عاصمتها كادوقلي.

النيل الأزرق: حدود الولاية تكون نفس حدود المنطقة التي تسمى ولاية النيل الأزرق حالياً.

***3/* حق السكان في إبداء الرأى حول الاتفاق:**

حفظ البرتكول لسكان الولايتين حقهم في إبداء الرأي[84](السعيد . سابق ص *252*) حول البرتكول الخاص بالمنطقتين من خلال عرضها علي ممثلى الولايتين بالمجلس التشريعي لكل منهما، إلى جانب تشكيل لجنة على المستوى المركزي.

هياكل الحكم في الولاية: من خلال مجلس تنفيذي يتكون من حاكم ومجلس وزراء وحكومات محلية. إلى جانب مجلس تشريعي – القضاء الولائي.

الترتيبات الأمنية: على مجلس الرئاسة تحديد حجم القوات المسلحة التي يتم نشرها في الولايتين خلال الفترة الانتقالية.

ترتيبات ما قبل الانتخابات: تكون النسب المحددة 55% للمؤتمر الوطني في كل من الولاييتن، و ***45%*** للحركة الشعبية . وتكون حكومة الولايتين بالتناوب بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

المبحث الثالث

التداول الديمقراطي للسلطة:

قيام الانتخابات ثم الاستفتاء ومسئولية الصحافة.

استفتاء تقرير مصير جنوب السودان:

في التاسع من يناير تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل لإنهاء الحرب بين الشمال والجنوب, ووقع على الاتفاقية كل من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان, وقد نص الاتفاق على (حق شعب جنوب السودان في تقرير مصيره) عبر استفتاء عام يعقد في نهاية الفترة الانتقالية حدد لها (ست سنوات).

الاتفاقية كما هو معلوم وقع عليها كل من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين العام للجامعة الدول العربية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وممثل منتدى شركاء الإيقاد، وممثل الاتحاد الأوربي، وعدد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية.

نص برتكول اقتسام السلطة على أن الانتخابات العامة يجب أن تجرى في نهاية السنة الرابعة من الفترة الانتقالية أي بحلول *9* يوليو *2009*م وهو الموعد الذي نص عليه الدستور الانتقالي. وذلك لحدوث التداول الديمقراطي للسلطة وتنفيذ بنود اتفاقية السلام التي هدفت إلى إحداث شراكة حقيقية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.[85]((نص اتفاقية السلام *2005*) .

حرصت كل الأطراف المراقبة لاتفاقية السلام الشامل, على ضرورة قيام الانتخابات في موعدها أبريل *2010*م وقبول النتائج التى تسفر عنها تلك الانتخابات, ذلك لأن الانتخابات وقيام حكومة منتخبة شروطً لإجراء استفتاء حق تقريرالمصير.

في قانون الانتخابات القومية لسنة *2008*م أوجب الفصل الحادي عشر أحكام عامة المادة (*104*) على مفوضية الانتخابات إلي جانب الدول الراعية للاتفاقية الشاملة العمل إلى دعوة أو قبول طلبات بعض المنظمات الدولية والإقليمية لحضور ومراقبة الانتخابات أو الاستفتاء المنصوص عليها في الدستور وتحديد ممثليهم على أن تقوم المفوضية باعتماد الممثلين رسمياً.[86](االجاز. ,*2009*, ص66).

تشكيل المفوضية:

تم تشكيل المفوضية بتاريخ 29 يوليو 2011م وفقاً للقرار الجمهوري رقم (172) لسنة 2011م:

برئاسة البروفسور/ محمد إبراهيم خليل.

السيد/ شان ريجمادوت نائباً للرئيس.[87](قرار جمهورى .2011. رقم 172)

وعضوية كل من:

مولانا/ أبيل أليير.

الدكتورة/ سعاد إبراهيم عيسى.

السفير/ محي الدين سالم.

السفير/ النجومي الأمين العاص.

سجل للاستفتاء (3) مليون شخص من جنوب السودان إضافة إلى 105,108 شخص في الشمال. بدأت بطاقات الاقتراع في الوصول إلى الجنوب ووزعت على مختلف

الولايات, ومن ثم بدأ المراقبون الدوليون في التوافد في 6 يناير 2011م تم الإعلان عن من يستحق لهم الاقتراع([88] (\http\www.suna)

بدأت حملات التوعية في 7 يناير 2011م كما تم تحديد مدة عملية الاقتراع من 9 إلى 14 يناير, أعلنت النتيجة النهائية في 15 فبراير 2011م. بتكلفة مقدارها (372) مليون دولار وفرها عدد من الدول إلى جانب الحكومة السودانية, الأمم المتحدة. تم توظيف حوالي ألف و800 مواطن, في 3 آلاف مركز تسجيل. تم تأمين المراكز بعدد 14 ألف رجل شرطة إلى جانب قوات حفظ السلام (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي).[89](التقرير الاستراتيجى الافريقى 2010).

نشرت نتائج الاستفتاء في 7 فبراير 2011م وشارك فيه (3,793,518) صوت عدد (3,792.518) بنسبة (98,83%) لصالح الانفصال – رافضو الانفصال (44,888) أي (1,17) عدد الأصوات غير الصالحة 0083%, اعلنت الدولة في يوليو 2011م.[90] (نقس التقرير 2010).

مواقف القوى السياسية بعد إعلان الاستفتاء:

أهمها الحركة الشعبية:

الموقف الأساسي للحركة قبل الانفصال تأرجح بين الوحدة في إطار (سودان يعترف للجنوب بهويته) والانفصال, ولكن ما أن أصبحت أصوات الداعين للانفصال داخل الحركة هي الأعلى حتى أصبح خيار الانفصال هو البديل الأكثر رواجاً داخلها.

وما أن اعلن الانفصال رسمياً حتى ارتفعت حدة الخلاف داخل قيادات الحركة, على نحو ما أوردته التصريحات المختلفة لكل من سلفاكير ونائب رياك مشار حول أمور مختلفة

منها: نزع السلاح من المليشيات ومواقف الأحزاب الجنوبية من الانفصال أصلاً. وحديث حول اتفاق مشار حول الإطاحة به الخ.[91](ناديه ,2010).

أحزاب الجنوب:

تتلخص النقاط الخلافية بين الأحزاب وحكومة الجنوب حول الدستور في نقاط من أهمها, رفض تضمين منطقة أبيي في الدستور, ودعوتها لتضمين اللغة العربية في الدستور باعتبارها لغة ثانية للدستور, وأن هنالك أغلبية تتحدث بها بينما الحركة تصر على رفض تضمين اللغة العربية في الدستور, من جانبها اتهمت الأحزاب الحكومة بالعجز عن إدارة البلاد.

موقف القوى السياسية في الشمال:

قام الرئيس البشير ونائبه على عثمان بجهود كبيرة لإقناع حكومة الجنوب في التمسك بالوحدة. وأكدا أكثر من مره على التزام الحكومة بوحدة البلاد وقيام الاستفتاء في موعده والاعتراف بنتائجه, شريطة أن يتسم إجراؤه بالنزاهة والشفافية مؤكدين عدم العودة للحرب.

وزير الخارجية: على كرتي, أكد بأن الحكومة السودانية وافقت على الاستفتاء من أجل تسوية قضايا معلقه سلمياً, موضحاً بأنه من الممكن أن يكون الاستفتاء خطوة للسلام والاستقرار في السودان ككل.

د. غازي صلاح الدين مستشار الرئيس. يرى أن موقف أحزاب المعارضة قام على الانتهازية والسلبية والهشاشة, ويرى أن دعم بعض الشماليين للانفصال موقف عارض نتيجة للحرب المستمرة, موضحاً (أننا لم نبذل في الجنوب ما كان يجب علينا وأن هنالك خطة لإصلاح الوضع في المستقبل)([92]).(نفس التقرير).

موقف القوى السياسية المعارضة:-

نذكر هنا موقف أهم حزبين من مجمل القوى المعارضة وهما **حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي:**

ترى الباحثة أنه في واقع الأمر أن مجمل القوى السياسية في الشمال قد اعترفت بحق تقرير المصير, سواء أن كانت الأحزاب التقليدية أو الأحزاب الحديثة منها, وقد استمر هذا الموقف كما أسلفنا منذ العام 1964م مؤتمر المائدة المستديرة وحتى مؤتمر ميشاكوش مع بداية الألفية الثالثة 2000م (وهنا يمكن القول أن الأحزاب السياسية عموماً بما فيها الحزب الحاكم ليست لديها القدرة أو المسئولية لكي تبدي رأيها في الاستفتاء عموما ولكنها تقول (أن خيار الوحدة هو الخيار الرئيسي والأساسي, على الرغم من ذلك نستعرض هنا ما تناولته الصحف (الانتباهة والصحافة وغيرها عن الاستفتاء):

تقييم للإتفاقية السلام الشامل:

من الصعب بمكان, تقديم تقييم شامل لاتفاقية السلام لتشابك أمر السياسة مع التقييم العلمي والصحفي في آن واحد, ومع ذلك استناداً إلي النصوص المكتوبة, ورصد بعض ردود أفعال القوى السياسية. وكتابات المختصين داخل وخارج البلاد. إقتضى ذلك الوقوف عند بعض السلبيات والايجابيات.

أولاً: إيجابيات الاتفاق:

1/ اتفق العالم أجمع أن مجرد القول او القيام بوقف لإطلاق النار في جنوب البلاد, يعتبر إنجازا لا يوازيه آخر, باعتباره خطوة أولى لتحقيق السلام. فهو يعنى وقف معاناة السودانيين لنصف قرن من الإقتتال دمر القوى البشرية وشرد الآلاف إلى جانب فقد الأرواح. فهو يعنى إعادة الأمن و الأمان , الاستقرار وبالتالي التنمية والبناء.

2/ الاعتراف بالظلم والتباين التنموي بين مختلف المناطق في السودان والمناداة بضرورة الإصلاح.

3/ إقامة نظام ديمقراطي يعمل على الوضع في الاعتبار التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي لدى الجميع.

4/ العمل على ضرورة إقامة الحكم الرشيد والخضوع للمساءلة والشفافية.

5/ سيادة القانون على كافة الصعد .

6/ تأكيد احترام المعاهدات والمواثيق الدولية (مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية الطفل.. الخ).

7/ سواء اختار شعب جنوب السودان الوحدة الجاذبة أو الانفصال (حسب نص الاتفاقية) فإن المهم هو وقف الاقتتال.

يرى بهاء الدين مكاوي: أن الالتقاء على الأهداف الوطنية العليا أمر موجود في السياسة السودانية, ويلاحظ أنه لم يكن هنالك ناطق رسمي باسم الحكومة, وعلى الرغم من ذلك هنالك انسجام في الخطاب السياسي إلى حد كبير, وقد اتهمت بعض قيادات الحركة الشعبية بموالاة المؤتمر الشعبي. ويعكس ذلك قدرة القيادة السياسة على تجاوز العقبات وتحديات السلام, كما يشير إلى تفهم هذه القيادات للمخاطر التي تحدق بالبلاد.((93) مكاوى . سابق)

ثانياً: سلبيات الاتفاق:

1/ اتفاق مثل هذا كان من الممكن أن تكسب به الحكومة القوى الأخرى من الأحزاب إن عملت على إشراكها في الاتفاقية. وهذه أولى نقاط ضعف الاتفاقية. (السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي، أشار لذلك بمركز الأهرام: موضحاً أن من سلبيات الاتفاق اعتبار المشكلة جنوبية شمالية.

2/ إن الحكومة تمثل الشمال والحركة تمثل الجنوب.

3/ إن الحركات المسلحة إما تتبع للحركة إما للحكومة.

4/ إن القوى غير المشاركة في الاتفاق ستقبله.

واعتبر السيد/ الصادق المهدي أن جميع الافتراضات خاطئة تماماً وأجمل مقترحاته لحل المشكلة في أربع نقاط هي:

- التصديق (أي التصديق عليها بواسطة أطراف أخرى غير مشاركة في الاتفاق).
- التطبيق (للاتفاق وتوضيح بعض جوانبه مثل كيفية تطبيق الشريعة في الشمال كما جاء في الاتفاق ونوعية هذه الشريعة المشار إليها).
- التوضيح (للنقاط التي تحوى قدراً من الغموض والضبابية).
- التوسيع (بإشراك القوى السياسية الأخرى في الاتفاق)([94])(www.ahram.org.eg.acpss .)

يرى كثير من المراقبين أن الحكومة في سبيل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين (لجأ المفاوضون إلى إستراتيجية تقوم على وضع بنود (فضفاضة) تفسر لاحقاً وذلك لتجاوز الكثير من العقبات.

أشار تقرير صادر من مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بواشنطون إلى أن تأجيل بعض القضايا وتركها غامضة خلال مرحلة المفاوضات, قد يؤدى إلى خلافات في وجهات النظر والتفسير, ومع وجود عدم ثقة بين الطرفين فإن الراجح هو تمسك كل طرف بتفسيره, وفى ذلك خطورة على مجمل العملية السياسية.([95])(سلانwww.ahram.org.eg.acpss.).

إعطاء الجنوب أكثر مما يستحق واقتسام السلطة:

أشار كثيرون إلى أن التنازلات الكثيرة التي قدمتها الحكومة للحركة الشعبية والمكاسب التي حققها الجنوب بموجب الاتفاق لا يمكن مقارنتها بما حققه الشمال من مكاسب.

فيما يتعلق باقتسام السلطة سيطرت الحركة الشعبية سيطرة كاملة على الجنوب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، إلي جانب سيطرة (10) ولايات في البرلمان أضف إلي ذلك الحديث عن مفوضيات البترول والمخصصات المالية.

وأخيراً؛ يمكن القول أن اتفاقية السلام الشامل والتي وقعت في 9 يناير 2005م والتي قامت على أساس أن يعمل الطرفان لجعل وحدة السودان جاذبة بالنسبة للجنوبيين وفي ذات الوقت اعترفت بالتباين التنموي بين الشمال والجنوب وأكدت على ضرورة تجاوز هذا الواقع واستبدال الحرب, ليس فقط بمجرد السلام بل بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

عمل المفوضية:

قامت المفوضية, تم تكوين اللجنة الإعلامية للانتخابات بعد الاتصال بوزير الإعلام في هذا الشأن وذلك لضمان تساوي الفرص في الأجهزة الإعلامية وفقاً لمتطلبات القانون. من عضويتها مديرو الإذاعة والتلفزيون ووكالة السودان للأنباء وعدد من خبراء الإعلام والصحفيين وممثلي الأحزاب المعارضة (الحزب الاتحادي الأصل – حزب الأمة القومي – حزب المؤتمر الشعبي – الحزب الشيوعي) ألى جانب ممثلين للمؤتمر الوطني والحركة الشعبية.[96](تقرير مفوضة الانتخابات *2010*)

قامت اللجنة أو الآلية بوضع خطة لتوزيع الحصص الزمنية بين الاحزاب والمرشحين فى عدالة ومساواة لاستخدام الأجهزة الإعلامية. وقد حددت مدة ساعتين من البث الإذاعي والتلفزيوني يومياً يقدم خلالها المرشحون برامجهم الانتخابية المسجلة مسبقاً

لضمان الموضوعية وحسن الخطاب[97]،(نفس التقرير) كما انشأت المفوضية مكتباً لمراقبة ورصد البث اليومي للإذاعة والتلفزيون وتقديم تقارير منتظمه للمفوضية.

أصدرت المفوضية قراراً بتشكيل لجنة برئاسة بروفسور محاسن حاج الصافي لتقوم بالرقابة على الالتزام بتوزيع الحصص المتساوية من الوقت للمرشحين والأحزاب وفقاً للمادتين (66، 89) من قانون الانتخابات لسنة 2008م. كما نص القرار على أن تشرف إدارة الإعلام الخارجي على الصحفيين الأجانب الذين يعملون على تغطية الانتخابات.[98](ادم ,2010, ص4)

استمرت الحملة لمدة (56 يوم) وذلك لضمان أن يجرى النشاط السياسي بأعلى قدر من الحرية, لذلك أصدرت المفوضية منشوراً بالتعاون مع وزارة الداخلية مستلهماً روح اتفاقية السلام الشامل والدستور تجاه الحريات والممارسة السياسية في بيئة صالحة.[99](نفس التقرير) .

لعبت الأجهزة الإعلامية دوراً كبيراً في الانتخابات وذلك من حيث المتابعة والتغطيات والمراقبة التامه لمسار العملية الانتخابية بدءاً بالتسجيل مروراً بعمليات الطعون والدعاية والاقتراع ثم الفرز وإعلان النتائج.

اللجنة الإعلامية عملت أيضاً لضمان نجاح الحملة الأعلامية وما بعدها. على تدريب كوادرها في كافة الأجهزة إذاعة وتلفزيون ووكالات إلى جانب الصحافة وقد كانت النتيجة "مشرفة وجديرة بالتقدير والاحترام".[100] عوض,مجله ص 27).

والمعلوم أن السودان عرف الدعاية الانتخابية أو الحملات في أول انتخابات عامة أجريت بعد نيله استقلاله في فبراير من العام 1958م. كان الاهتمام بالدعاية في هذه الانتخابات لإرشاد المواطنين إلى طريقة التصويت أكثر مما هو دعاية للمرشحين بواسطة وسائل الإعلام العامة.[101](الجاز .2010ص86)

أما في الانتخابات الثانية فقد جرت في العام *1965*م فقد كانت الدعاية التي نظمتها وزارة الإعلام والشئون الاجتماعية لتنوير المواطنين وإرشادهم مستخدمة في ذلك الإذاعة – السينما بإشراف لجنة الانتخابات.

أما فيما يتعلق بالدعاية الخاصة بالمرشحين وتقديم أنفسهم وتوضيح برامجهم فقد كانت تقدم بصورة مباشرة عبر الاتصال الجماهيري المباشر باستخدام مكبرات الصوت والزيارات والمنابر الشعبية المنشرة في الأحياء والمساجد والخلاوى وغيرها من حلقات الذكر الصوفية. أيضاً تم استخدام الصحافة الحزبية والمستقلة في تلك الفترة لتقديم المرشحين والإعلان عن برامجهم الانتخابية. وقيام وسائل الاتصال المملوكة للدولة للمرشحين فرصاً للظهور فيها. إلا أن الانتخابات التعددية التي جرت في العام *1986*م, فقد أفرد التلفزيون السوداني مساحات خاصة ببرامج الأحزاب وإجراء الحوارات والمناظرات (برامج – عمر أحمد دفع الله). [102](الجاز ص*87*)

مفوضية الاستفتاء:

وضع قانون الاستفتاء من أجل تضمين "96" مادة توزعت علي سبعة فصول, تضمنت أحكاماً عامة لكيفية إجراء الاستفتاء والمفوضية المشرفة عليه. إضافة لشرح عمليات الاقتراع وتنظيمها مع تركيزها على توفير البيئة الملائمة للاقتراع, وكفالة حرية التعبير عن الرأي دونما أية ضغوطات.

وترى الباحثة أن أهم ما في القانون: أنه في حال التصويت لصالح الانفصال فإن الطرفين سيدخلان في مفاوضات تتناول بعض الأمور المعقدة التي أجلت في اتفاقية نيفاشا وسميت حينها بـ(القضايا العشر الخلافية) وهى قضايا اختلف عليه كثيرون منهم إسلاميون داخل الحزب ومنهم من يرى أنها فضفاضة، ويرى عديد من المراقبين أنها أيضاً" ضبابية " تسمح بتفاسير عدة. مثل:- الجنسية, العملة, وضع وحدات الأمن والمخابرات

المشتركة, إضافة إلي المعدات والأصول والديون العالقة على السودان, فضلاً عن النفط وإنتاجية المياه ووضع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.[103] (www. SSRC, Carter ,center.).

يجدر بنا أن نشير إلى أن الاستفتا ء كما هو معلوم لدى الجميع قد سبقه قيام الانتخابات والممارسة الديمقراطية للحكم حسب نيفاشا في أبريل 2010م, وهي انتخابات عامة لكل فئات الحكم وتحت رقابة دولية, يهدف منها الوصول إلى إقامة الحكم الديمقراطي الرشيد الذي يقود البلاد إلى الممارسة الديمقراطية المؤدية إلى إقامة العدل والمساواة بين الجميع, وحسب (نيفاشا) تقام حكومة قومية شراكة بين الطرفين تقود بعدها إلي الحدث الأكبر ألا وهو الاستفتاء وهو الحدث الأبرز.

الانتخابات تشمل رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب ووالي لكل الولايات التي بلغ عددها "25" ولاية كما تشمل الانتخابات أعضاء البرلمان "المجلس الوطني" ومجلس الجنوب والمجلس التشريعي الولائي.

قامت الحكومة بإنشاء 21,000 مركز منها 20,300 في الشمال و700 فالجنوب فصنعت 129,000صندوق اقتراع, كما قامت بطباعة (208) مليون بطاقة اقتراع التكلفة الكلية الأولية (312) مليون دولار بمساهمة من بعض الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة بلغت 43% إلي جانب الاتحاد الأوربي وبعض الدول الكبرى مثل الولايات , قد وصفت تلك الانتخابات بأنها الأكثر تعقيداً على صعيد العالم كله.[104](رسلان. 2010ص 161).

تقويم لنتيجة الاستفتاء:

ترى الباحثة: أن اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في نيفاشا 2005م, لم تنجح في وقف إطلاق النار وحسب بل نجحت في تحقيق السلام والاستقرار لكنها من جانب آخر لم تنجح في تحقيق الوحدة ولم تجعلها خياراً جاذباً حسب الاتفاقية.

وترى الباحثة: أن التنبؤات التي سبقت الاستفتاء لم يكن متوقعاً لها أن تحقق الوحدة, ذلك لأن الوحدة فحسب كل المعادلات السياسية والاقتصادية التي حملتها الاتفاقية لم تساعد فى جعل ذلك ممكنا, ويرجع السبب فى عدم الاندماج الثقافي والاجتماعي بين الشعبين نتيجة للتراكمات و الترسبات التي خلقها المستعمر وإدعاءه (بأن الشمال يسترق الجنوب) الى جانب سياسته الرامية الى (فرق تسد) التى كان يمارسها, وفي ذلك تتفق الباحثة البروفسور محمد بشير عمر والدكتور منصور خالد اللذين اشارا اليها فى كتاباتهما , وقد ظل بعض الساسة يرددون , رغم إيمانهم بالوحدة أن ذلك صعباً, فالهوة عميقة ويصعب تجسيرها, العامل الثاني الإهمال الذي لاقاه الجنوب من الحكومات المتعاقبة الفرق الشاسع بين مستوى معيشة الفرد في الشمال والجنوب الفارق التنموي عدم الاستقرار التهميش السياسي كما أسلفنا المتمثل في أخطاء الحكومات (باستثناء اتفاقية أديس أبابا وفترة الست سنوات التي تلت نيفاشا) وإقامة حكومة الوحدة وحكم يكاد أن يكون ذاتياً بكل مقوماته.

الفصل الخامس

الإطار التطبيقي للبحث :

أولا : التعرف بمجتمع البحث

ثانيا : إجراءات الدراسة الميدانية

ثالثا : تحليل المضمون

رابعاً : النتائج والتوصيات

أولاً:-

التعريف بمجتمع البحث في الصحيفتين

صحيفة الانتباهة:

صدر أول عدد للانتباهة في الأول من يناير 2006م عن منبر السلام العادل, والذي أصبح فيما بعد حزباً (وفقاً لمتطلبات ممارسة العمل السياسي) يدعو بشكل واضح لانفصال الجنوب عن الشمال, (مقالات الطيب مصطفى الداعمة لانفصال الجنوب)

سياسة تحرير الانتباهة:

ارتبطت صحيفة الانتباهة ارتباطاً مباشراً بمنبر السلام العادل واعتبرت صوتاً له تمول من جانبه والعديد من قادته هم من قادة الصحيفة, الصحيفة المملوكة الآن لشركة المنبر للطباعة والنشر. ونجد إن رئيس مجلس الإدارة لها هو المهندس الطيب مصطفي الذي كان وزيرا للدولة سابقاً بوزارة الإعلام. وكذلك المدير العام للصحيفة الدكتور بابكر عبد السلام. ورئيس تحرير الانتباهة ومديرها جميعهم من الإسلاميين الذين لهم توجهات معينة فيما يتعلق بالسلام والجنوب. (خاصة اتفاقية نيفاشا الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في يناير 2005م). [1](المثنى , لقاء/ 7أغسطس2014)

صدرت وكان شعارها يحمل عنوان (الانتباهة: صوت الأغلبية الصامتة) عبرت الصحيفة عن: شعارها في أنها هي: **صوت الأغلبية الصامتة** خاصة في الشمال السوداني ترى رأيهم وتجهر به في زمان الصمت عن وحدة لا تنفع. وفي سبيل ذلك سخرت الانتباهة كل إمكانياتها للهجوم على اتفاقية السلام وجاهرت بأنها (دوما بأنها ضدها) وعرف عن الصحيفة عداؤها الشديد لكل ما هو متعلق بالحركة الشعبية حيث أن رئيس مجلس إدارتها المهندس الطيب مصطفي يكتب عمودا راتباً (يومياً) في الصحيفة يحتل مكاناً بارزاً في الصفحة الأخيرة (يسار الصفحة) يحمل اسم (**زفرات حرى**).[2](الفحل . 7 أغسطس 2014)

جل ما كان يكتبه كان ضد اتفاقية نيفاشا التي يرى أنها (أدخلت البلاد في النفق المظلم الذي مازلنا نتلمس خطانا للخروج منه) وكان كثيراً ما يتناول الترتيبات الأمنية وأخطارها الكبرى على (أمننا القومي).[3](عمود: الطيب مصطفى ,الانتباهة)

مواقف الصحيفة تجاه قضايا الجنوب كانت كلها تعبر عن الرأي القائل **(لا خيار في الوحدة)** فرأي الصحيفة مثلاً في قضية آبيي وكان واضحاً أنه إلي جانب المسرية ضد الدينكا (وهذا أقر به أحد أبناء المسرية وقياداتها الذي قال: (نحن كمسيريه نلتقي بخصوص قضية آبيي مع المؤتمر الوطني) الذي يرى أنه يقف معهم بشدة شاكراً منبر السلام العادل وصحيفة الانتباهة التي (تقف إلى جانبنا بشكل جيد).[4](عبدا لرسول النور ,2008,إخبار اليوم).

ويرى الكاتب عمر ألقراي: أن صحيفة الانتباهة تقوم بنقد الأحزاب الأخرى والشخصيات وتدعو إلى العنصرية والانفصال وتسيء إلى رموز الحركة الشعبية دون أن يحدث لها شيء.[5](القراى, أجراس الحرية 2009).

ويقول : كور ياك كور أحد الكتاب الجنوبيين: أن صحيفة الإنتباهة تعامل معاملة خاصة رغم أن صاحبها يدعو إلى الانفصال ويسيء لقادة الحركة ويتساءل قائلاً: (لماذا لا يعتقل؟ لماذا لا تقفل صحيفته ؟).[6](كور.2010. الانتباهة)

ويرى رئيس تحرير الإحداث الأستاذ/ عادل الباز: (إن المنبريين يفعلون ما يشاءون , يقسمون البلد ويثيرون الفتن ولا مشكلة . متعجباً من عدم احترام الأشخاص للمؤسسات وكيف يمكن تصديق حكومة تصرح بمثل هذا المنبر الانفصالي ؟ هي حكومة تدعو للوحدة ؟ ومنبر السوء هذا مفتوح على مصراعيه ينفث سمومه ؟).[7](مقال الباز2010, الإحداث العدد1076).

من أبرز مواقف الصحيفة:

أنها امتنعت عن الصدور في يوم الخميس 22 مايو 2008م بعد مصادرة غالبية موادها وإخبارها الأساسية من قبل عناصر من الأمن بينها عناصر أمنية من الحركة الشعبية وقالت الصحيفة في بيان لها:

"رغم إيمانها المبدئي العميق بأن الرقابة القبلية هي انتقاص صريح للحريات الصحفية التي هي حقوق أصيلة, وليست هبة من أحد وتأمل الصحيفة أن تعمل الجهات المختصة على معالجة هذا الأمر, وأن تعمل علي رفع الرقابة عن الصحافة وإطلاق كامل الحريات.. مع الاكتفاء بالمحاسبة المهنية والقانونية التي كفلها الدستور... وأتاحها لكل الأطراف [8] ("www.sudanegece.).

أوقفت جريدة الانتباهة في يوم 2010/7/5 عن الصدور حتى الأول من أكتوبر 2010 على خلفية مقالات (للطيب مصطفى) عن الاستفتاء وتمنى انفصال الجنوب اى تأييد الانفصال مما اعتبر تحريضًا على نبذ الوحدة والتمييز العنصري في ذلك الوقت . عاودت الصدور مرة أخرى بعد ذلك .

وعن الوضع الاجتماعي للصحفي بالجريدة [9]) لقاءات)

أجابنا أستاذ هاشم الدرديرى, (تطبق على المحررين العاملين بالجريدة كل شروط الخدمة التي تتحدث عن مداخل الخدمة أي محرر في بداية السلم الوظيفي (750) جنيهاً وتتراوح الرواتب حتى تصل إلى اثنين 2 ألف – ثلاثة 3 ألف للصحفيين إلي جانب وجود علاوات سنوية بنسبة 25% سنوية – لدينا (45) محرراً في مختلف الإدارات – توفر لهم وجبة رئيسية في اليوم وتوفر وجبتان للقسم الفني وترحيل – الجريدة عملت على دفع المبالغ المطلوبة لسكن الصحفيين وتقوم باستقطاعها من رواتبهم – كما تم شراء عربات بالتقسيط لمن رغب – أما العلاج فلا يوجد علاج بالمعنى ولكن توجد إعانات متفاوتة – ويعالج العديد منهم تحت مظلة التأمين الصحي

باشتراكهم في اتحاد الصحفيين) – يوجد خدمة إنترنت للصحفيين كما تم شراء أجهزة (كمبيوتر محمول) بالتقسيط إلى جانب الأجهزة الموجودة الثابتة بالصحيفة – يرافق الصحفي دوماً مصور صحفي وهنالك العديد منهم بقوم بتصوير عمله بنفسه – توفر عربة تقلهم من وإلى أماكن العمل حسب تقسيم الدوائر المعروف – ليس لدينا كاتب راتب ولكن لدينا متعاونين.

حوافز وإعانات في المناسبات والأعياد – وهنالك حوافز دوماً للعاملين في حالات ارتفاع نسبة التوزيع للصحيفة (مع ملاحظة أنها تأتي الأولى بنسبة التوزيع).

لدينا قسم مختص بالولايات ويقوم بمساعدة الصحفيين الراغبين في السفر للولايات لعمل حوارات أو تحقيقات أو تكاليف من قبل الإدارة.

صحيفة الصحافة:

تأسست الصحيفة في 1961/7/13م. رئيس تحريرها وصاحب الامتياز, عبد الرحمن مختار, و قد كانت الصحف في تلك الفترة مملوكة إلى أفراد, في منتصف

العام 1963 واجهت الصحافة عدة مضايقات ووقفت عن الصدور أبان حكم الفريق إبراهيم عبود عطلت الصحيفة عن الصدور لأجل غير مسمى بسبب خبر نشرته عن مظاهرات جرت في البرازيل " وعاودت الصدور بعد مقابلة عبدا لرحمن مختار للفريق عبود [10](مختار ,1973 خريف الفرح). استمرت في الصدور حتى تم تأميم الصحف في عهد حكومة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري1970, وآلت الصحف حينها إلي ما يسمى بالاتحاد الاشتراكي (وهو بمثابة الحاكم) وأصبحت الصحف[11] قرار مجلس الثوره 1970) مملوكة لما سمى بعد ذلك (بالمؤسسة العامة للصحافة والنشر) وكانت مهمتها حينذاك الإشراف على تصفية الصحف ومن بينها تصفية الصحافة . [12] (عفاف ,2004ص152). واستمر الوضع على ما هو عليه حتى قيام انتفاضة رجب أبريل في العام 1985م.

انفتحت الصحافة في ذلك الوقت على كل التيارات السياسية , ويمكننا القول أن الفترة من 1985م إلى 1986م كانت الصحافة تعتبر منبر من لا منبر له, كانت الصحافة في تلك الفترة تتمتع بحرية كاملة ولم يصدر أي قرار بتعطيل اى صحيفة [13](عبداللطيف1992, ض120) وتزامن ذلك مع ما سمى بفترة الديمقراطية الثالثة حيث تم إرجاع الصحافة إلى مالكها الأستاذ عبد الرحمن مختار الذي حاول إصدارها ولكن تعذر ذلك (لوجود القوانين الصحفية المقيدة في تلك الفترة).

في العام 2000م صدرت مرة أخرى ورئس تحريرها الأستاذ كمال حسن بخيت وكانت عبارة عن شركة مساهمة (الإعلاميات المتعددة) التي اشترت أسهم الصحيفة من مؤسسها الأول الأستاذ عبد الرحمن مختار, ساهم فيها كل من الأستاذ صلاح إدريس، الأستاذ طه على البشير وغيرهم، وقد التزمت الشركة بكتابة اسمه باعتباره المؤسس الأول للصحيفة.

لم تسر أمور الشركة إدارياً كما ينبغي فقد نشأت خلافات عدة بين المساهمين وإدارة الصحيفة و اشترى طه على البشير أسهم صلاح إدريس وأصبحت بالتالي شراكة

بين ثلاث شركات هي شركة (الإعلاميات التي كانت تصدر الصحافة – وشركة وسام التي كانت تصدر صحيفة – الحرية وشركة الصحافة الدولية التي كانت تصدر صحيفة (الصحافي الدولي) وسميت الشركة بالشراكة الذكية.

صدرت الصحيفة عن الشركة الجديدة, سياسية شاملة باللغة العربية يومية من 16 صفحة بسعر خمسين ديناراً داخل السودان, مكان إصدارها الخرطوم. توزع عن شركة اللجين للطباعة والنشر, ورئيس التحرير عادل الباز, يعمل بها عدد من الصحفيين, وتجد الإقبال من الجمهور. يرأس مجلس إدارتها الأستاذ طه علي البشير, فيما ظل اسم الأستاذ عبد الرحمن مختار كمؤسس وصاحب الامتياز.

وصدرت **(الصحافة)** تحت شعار **(الديمقراطية والسلام والوحدة)** تملكها الآن شركة يبادر للوسائط الإعلامية – شركة الإعلاميات المحدودة – مساهمة دكتور محمد محجوب هارون.

- **الوضع الاجتماعي والاقتصادي للصحفيين بالصحفية** [13] (ابوعبيدة , لقاءات)

يعامل الصحفيون وفقاً لسياسة الأجور، فالأجر الأولي المتعارف عليه وهو (650) للمبتدئ ويتدرج إلي (4 – 6 ألف)، أما كتاب الأعمدة فتتراوح بين (5 – 7 – 10)، أما الصحفي المتعاون فيعامل بـ500 إلى 1,500 وأحياناً 200 ألف لا غير).[14] بله , لقاءات ,2014).

عن العلاج هنالك فقط إعانات وفقاً للظروف. وعن السفر للخارج أو للداخل فأن الصحيفة تتكفل بذلك – مع مرافقة مصور صحفي – وذلك حسب تكاليف الصحيفة. توجد شبكة إنترنت – ويملك الصحفيون (كمبيوتر محمول) لاستخدمه في العمل.

ثانياً :-

إجراءات الدراسة التحليلية

تمهيد :

إلا طار التطبيقي للبحث يتناول استعراضا للمنهج والأسلوب الذي أتبعته الباحثة في دراسة العينة المختارة من الصحف مقدمة للنتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة العينة , ثم قدمت الباحثة تحليلا ومناقشة للنتائج في إطار المقاصد الكلية للبحث

يستهل الفصل تقديما " قراءة تاريخية لمجتمع" البحث وهى (الصحف ولقاءات مع صحفي العينة) وصولا للتعرف على هذا المجتمع .

ثم تعرضت الباحثة لمنهج البحث والخطوات التفصيلية التي اتبعت , من ثم ختمت الفصل بالنتائج التي توصلت لها وتوصياتها بناءاً على ما لاحظته أو حللته إلي جانب ما وصلت إليه من مقابلات البحث . وذلك لضمان الصدق والثبات في المعلومات التي توصلت أليها.

بدأت الباحثة عملها بتصميم استبانه تحليل المضمون وتم مع مشرف البحث الذي اشر لزيادة بيانات التحليل. ثم أوصى المشرف بالتحكيم إلى بروفسور حسن محمد الزين الأستاذ بكلية علوم الاتصال قسم الصحافة والنشر , بجامعة السودان

دكتور فتح الرحمن محجوب – أستاذ الإعلام , بجامعة الخرطوم

دكتورة رانيا الخير. استعاذ الإعلام بجامعة الخرطوم.ومن ثم تم اختيار صحف العينة وإعدادها من دار الوثائق المركزية بالخرطوم لتوفر معظم إعداد صحف العينة. ومن ثم الحصول على المعلومات المطلوبة وتحليلها وفقاً لاستبانه البحث.

تطرقت الباحثة إلى تساؤلات البحث, وسعت للإجابة عليها من خلال التحليل من صحف العينة إلى جانب الاستعانة بالأدوات الأخرى كالتجربة من خلال الملاحظة والمقابلة . قصدت منها الوصول إلي واقع التغطية الصحفية لاستفتاء جنوب السودان وتحديد اتجاهات هذا التناول على خلفية مآتم طرحه في إطار نظري جرى تناوله في الإطار النظري للبحث في الفصول السابقة.

دوافع استخدام أسلوب تحليل المضمون:

هنالك مميزات لأسلوب تحليل المضمون تجعل استخدامه ضرورة لابد منها :-

1/ اعتباره أحد الأساليب البحثية التي تتيح دراسة مادة الاتصال دراسة علمية

2/ تمكن الباحث من الخروج باستدلالات ونتائج محددة من المادة العلمية موضع التحليل .

تعريف تحليل المضمون:

يعرف ريتشارد بد (Richard Budd) تحليل المضمون بأنه منهج: لمعرفة الوصف الكمي والكيفي لمواد الاتصال, وهو أداة للملاحظة والتحليل. (15) (عبدا لرحمن. آخرون,1986ص6)

وجاء تعريف ببرنارد بيرلسون[16](Bernard Burleson) لتحليل المضمون الذي اعتمد عليه معظم الباحثين ومنه تفرعت التعريفات الأخر بالحذف أو الإضافة ويعتبر من أميز التعريفات في هذا المجال ويرى أنه: (أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمي أو الموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال).[16](عبد الحميد1992ض129)

والتحليل الكمي كما يعرفه محمد عبد الحميد: بأنه يهدف إلي زيادة كفاءة التحليل ودقته وشموله بالنسبة للمادة الصحفية التي يحللها الباحث, وهو ما لا يتوفر في وسائل التحليل الأخرى.

وقد حدد عبد الباسط مجموعة من السمات الرئيسية لأسلوب تحليل المضمون منه[17](عبد الباسط.1971,ص541).:-

أ/ يهتم هذا الأسلوب بدراسة المضمون الظاهر للاتصال.

ب/ مراعاة الموضوعية التامة في تحليل المضمون بحيث لا يتأثر الباحث بأهدافه الشخصية ودوافعه الخاصة.

ج/ يستخدم هذا الأسلوب في ترجمة الفئات إلى أرقام عن طريق رصد الفئات المختلفة, وتحديد الانتشار وشدة تأثيرها في جمهور القراء أو المشاهدين أو المستمعين.

د/ يستخدم هذا الأسلوب في ترجمة الفئات إلي أرقام عن طريق رصد تكرار الفئات المختلفة وتحديد درجة الانتشار وشدة تأثيرها في جمهور القراء والمشاهدين أو المستمعين

وقد وظفت الباحثة أسلوب تحليل المضمون واعتمدت عليه في دراستها لعدة أسباب وأهمها:

– وصف المضمون وتحليله من حيث المساحات واللغة المستخدمة.

– كشف مراكز الاهتمام من حيث القضايا المختلفة التي تم تناولها عبر الصحيفتين موضوع الدراسة.

– استخدمته الباحثة باعتباره ليس هدفاً في حد ذاته, ولكنه وسيلة لزيادة كفاءة التحليل ودقته وشموله وتعبيراً عن المضمون وابتعاده عن الانطباعات والتخمينات, لأن التحليل الكمي ضروري للكيف

خطوات دراسة تحليل المضمون:

كي تتمكن الباحثة من التحليل المنهجي والعلمي للمادة الصحفية موضوع الدراسة والوصول إلي النتائج علمية ودقيقة عنه.[18](السيد,1994, ص37)

هنالك ست خطوات لتحليل المضمون اتبعتها الباحثة وهي[19](JOSEPH, 1984, P, 8,)

1/ تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتساؤلات.

2/ اختيار العينة

3/ تحديد وحدات التحليل

4/ قياس الصدق والثبات.

5/ التحليل الإحصائي وتفسير النتائج.

6/ تحديد فئات التحليل

أولاً: تحديد التساؤلات:

هدفت الباحثة من تحليل المضمون (التغطية الصحفية للاستفتاء) بالصحف موضوع الدراسة للحصول على إجابات من عمل الصحف حول التغطية ومضامينها واتجاهاتها ودور صحف العينة فئ تقديم مواد للقارئ أدت تمليك معلومات وحقائق حول الاستفتاء أهميته وان نتائجه إن كانت مع الوحدة تعنى كذا وان كانت ضد الوحدة تعنى كذا , وان كل ذلك يعمل علة تغيير الخارطة السياسية والاجتماعية والديمغرافية للبلاد. وعن التعبئة والحملات الإعلامية , هل كانت التعبئة لصالح الاستفتاء أم ضده؟.

اختيار العينة:

إن اختيار العينات أسلوب يستند على قواعد مستمدة من النظرية الإحصائية التي تعتمد على نظرية الاحتمالات وقواعد رياضية كثيرة وبنص قانون المعاينة على أنه إذا أخذنا نموذجاً كبير العدد نسبياً وبطريق عشوائية من مجموعة ما, فإنه من المؤكد أن تكون صفات ذلك النموذج مشابهة لصفات المجموعة أو على الأقل قريبة جداً منها[20](الناصر 1998 ص11). ولذا يشترط في العينة أن تمثل المضمون تمثيلاً صحيحاً وأن تكون بعيدة عن التحيز.[21](إسماعيل , 1968–ص126)

لجأت الباحثة إلى بناء أسلوب الأسبوع الصناعي لاختيار عينة الدراسة التي بلغ مجملها (177) عدداً ووفقاً لذلك فقد اختارت الباحثة صحيفتي الصحافة والانتباهة كعينة للدراسة في الفترة من (فبراير 2009م – فبراير 2011م) معتمدة على العينة العشوائية المنتظمة مستخدمة أسلوب (الدورة الصناعية أو أسلوب العينة الدائرية). الذي عرفه "روبرت جونز" بأنه: (أحد أساليب العينة الزمنية المستخدمة في تحليل مضمون الصحف حيث تساعد هذه الطريقة في وضع الأسابيع المركبة التي توضح تدفق الأخبار والمعلومات على مدى أيام الأسبوع).[22](دار الوثائق 1988 ,ص175).

كما يستخدم هذا الأسلوب عند إجراء دراسة على الصحف أو البرامج الإذاعية, وفيه يحدد الباحث فترة صناعية أسبوعاً كانت أم شهراً أو غيرها. لذا تعرف أحياناً بأسلوب الدورة الصناعية أو الأسبوع الصناعي المركب.

وكان عدد الصحف المبحوثة (96) لصحيفة للصحافة و(81) عدد للانتباهة التي توقفت في شهر يونيو حتى أكتوبر 2010م ومجمل الأعداد 96 + 81 = 177 عداد (للسنين 2009م إلى 2011م).

في الفترة من فبراير 2009م حتى فبراير 2011م وتقوم على أساس الآتي:

الأحد من الأسبوع الأول: من الشهر الأول.

الاثنين من الأسبوع الثاني: من الشهر الأول.

ألثلاثاء من الأسبوع الثالث: من الشهر الأول... وهكذا.

وقد تم اختيار يوم الأحد من كل أسبوع كمفردة عشوائية. أما باقي المفردات فقد تم بطريقة منتظمة كاختيار العدد الثاني من يوم الاثنين من الأسبوع الثاني. كما لجأت الباحثة إلى استخدام أسلوب الاستبدال وذلك في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على أي عدد من أعداد العينة المختارة بمعنى إن لم يتوفر العدد الصادر في ذلك اليوم ننظر إلى اليوم الذي يليه الخ.

ثانياً : فئات التحليل:

فئة ماذا قيل ومنها فئة المصدر عالمي – محلى – ذاتي الخ – وفئة كيف قيل (مثل الأشكال التحريرية أي ما هو شكل المادة خبر – مقال – رأي – الخ).[23](إسماعيل , سابق ص130)

فئة موقع المادة:

والتي توضح موقع نشر المادة التي تدور حولها التغطية وهي مثال لذلك. أعلى الصفحة , وسط الصفحة , أقل.. الخ.

ثالثاً : ترتيب المضمون:

وهو مرتبط بالفئة السابقة حيث تعبر هذه الفئة عن إعطاء المضمون أولوية في ترتيب النشر وقد قسمتها الباحثة إلى – صفحة أولى – داخلية – أخيرة.

خامساً: قياس الصدق والثبات:

تسعى اختبارات الثبات للتأكد من اتساق أدوات جمع المعلومات أو القياس فيما يسعى الباحث لقياسه, بينما تسعى اختبارات الصدق إلى التأكد من أن الأداة تقيس فعلاً ما يسعى الباحث إلى قياسه.[24] (الحسن,1971ص541)

سادساً : التحليل الإحصائي

قامت الباحثة بإعداد الجداول بناءاً على الفئات آنفاً وتفريغ البيانات تمهيداً للتحليل ألإحصائي واستخراج النتائج .

ولضمان صدق التحليل قامت الباحثة بمراجعة استمارة التحليل منهجياً وعلمياً حسبما أوصى المختصون في البحوث الإعلامية[25] (عبدالحميد1992,ص129) من حيث إعداد وتصميم استمارة تحليل المضمون وعرضها علي المحكمين .[26] وذلك للحكم على صلاحيتها منهجياً ومعرفياً وملائمتها للقيام بجميع المعلومات وشمولها لكافة المدجلات الخاصة بالفئات والوحدات. وقد قامت الباحثة بإعادة الاختبار على نفس المحتوى وعلى ذات العينة في محاولة لتحقيق قدراً من الصدق والثبات. وإضافة المطلوب من قبل لجنة التحكيم.

وفى هذا الصدد يتفق الباحثون على أنه ليس هنالك مستوى لقياس الصدق والثبات[27])عبدالرحمن وآخرون ,1986ص16) في بحوث الاتصال لتحليل المحتوى ولكن لابد من هذه الخطوة.

تفريغ وتحليل البيانات:

استخدمت الباحثة في هذه الخطوة التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق جدول التوزيع التكراري, والذي ساعد في شرح وتفسير النتائج وتوصيفها" فالأرقام والحقائق في حد ذاتها لا تعطى أي معنى علمي ما لم تفسر أو يتم تفسيرها وربطها يبعضها , فالتفسير هو جوهر البحث العلمي وغايته واليكم النتائج والتفاصيل للتحليل الإحصائي :

ثالثاُ:-

تحليل مضمون صحيفتي الانتباهة – الصحافة

تحليل مضمون التغطية الصحفية

لصحيفة الانتباهة (فبراير 2009م – 2011م)

الاشكال التحريرية .(جدول يوضح كيف قيل) رقم (1)

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اخبار	376	62.9
تقارير	46	7.6
مقالات	51	8.5
اعمدة	69	11.5
حوارات	36	6
تحقيقات	5	1
وثائق	2	0.5
اخرى	12	2
المجموع	597	100

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة ألأخبار 62,9والتقارير 7,7 والمقالات 8,5والأعمدة 11,5 والحوارات 6% اما التحقيقات فقد جاءت نسبتها 8,0% والوثائق 3,0 وأخرى 2% . وعليه فان المجموع الكلي للتكرار هو 597 .

رسم بياني رقم (1)

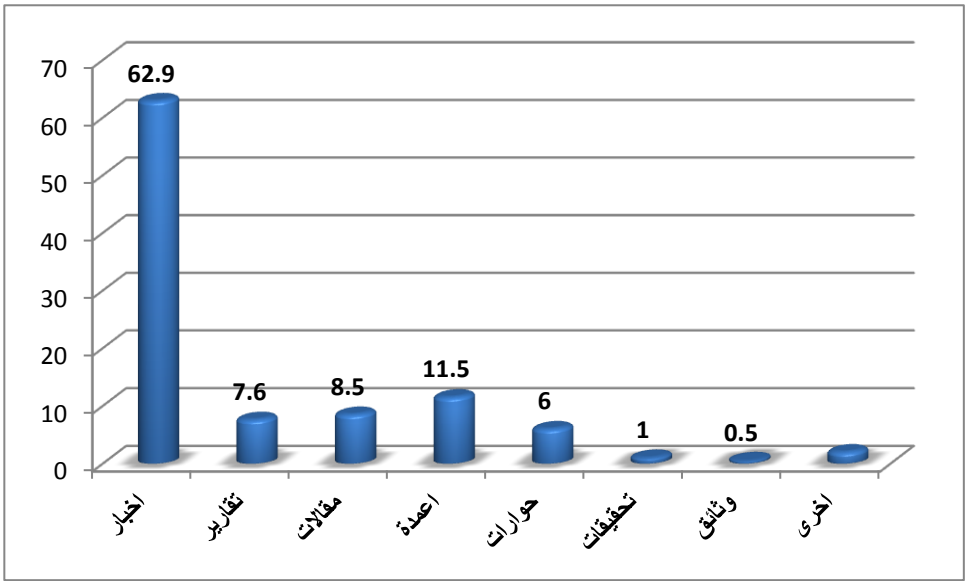

بناءً على ما تقدم من الجدول و والرسم البياني رقم (1) أعلاه فقد لاحظت الباحثة إن الأخبار قد احتلت الصدارة بنسبة عالية في صحيفة الانتباهة دون غيرها من الإشكال التحررية الأخرى , وترى الباحثة إن ذلك يرجع غالى أهمية الخبر كونه الوظيفة الأولى للصحافة والأساسية إلى جانب الوظائف الأخرى .

لكن تلاحظ إن الانتباهة كثرت من استعمال المانشيت والخطوط (المثيرة) في الأداء الاخبارى , دون غيره من إشكال التحرير الأخرى (كالحوار – والتحقيق والمنوعات) وترى الباحثة إن الإثارة قد تفيد في صحف المنوعات والصحف الشعبية دون غيرها وهذه تعمل على هذا الأسلوب لاكتساب القارئ وجذبه (دون التحري فى الدقة) وهنا ترى الباحثة إن هذا الأسلوب قد اكسب الصحيفة صفة عدم الاتزان , فاستعمال المانشيت ضد الجانب الأخر من شركاء الاتفاقية اضر كثيرًا بالمادة الداعمة للسلام والوحدة .

مصادر معلومات التغطية (فئة المصدر)

جدول رقم (2)

الفئة	التكرار	النسبة

تغطية ذاتية	342	61.5
وكالات	54	9.7
أخرى	160	28.8
المجموع	556	100

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التغطية الذاتية 61,5 والوكالات 9.7% وأخرى 28,7%, وعليه فان المجموع الكلى للتكرار يصبح 556 .

شكل بياني رقم (2)

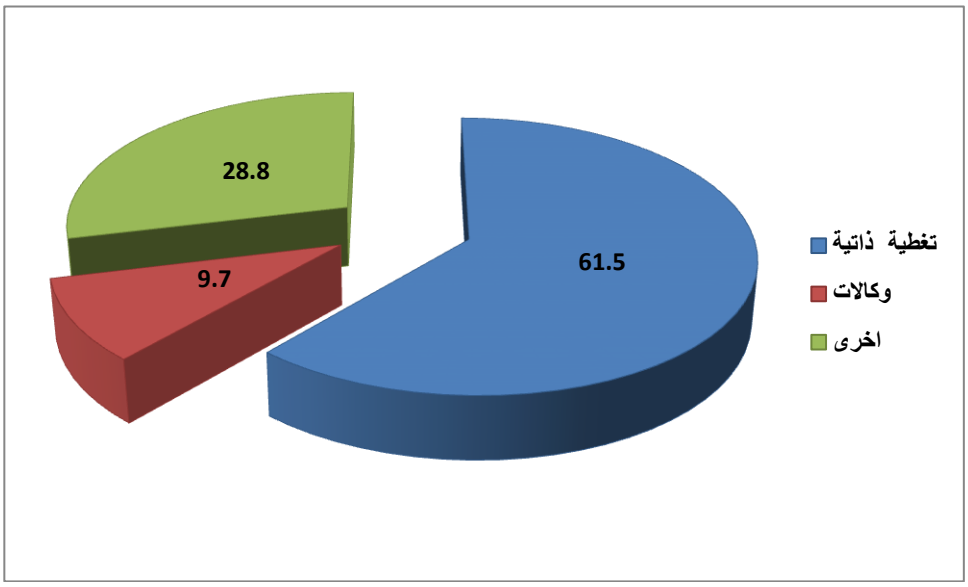

من الجدول والرسم البياني رقم (2) أعلاه لمصادر معلومات التغطية , يلاحظ أن نسبة التغطية الذاتية احتلت اكبر قدر من المساحة , وترى الباحثة إن ذلك يرجع إلى نجاح الصحيفة في كسب ثقة مصادرها وتمتعها (بلون خاص) وهذه اللونية أدت إلى ارتفاع نسبة التوزيع العالية (حسب إدارة الصحافة بالمجلس القومي للصحافة) ولاحظت الباحثة إن السياسة التحريرية التي تتبعها الصحيفة وميولها الأيدلوجية الداعمة للانفصال قد خلقت لها قارئاً يتلهف لشراء الصحيفة ومنهم مؤيد وأخر معارض.

وكل ذلك كان احد الأسباب التي كونت رأياً عاماً لدى الأخوة الجنوبيين بضرورات الانفصال وعدم رضاهم عن نسبهم في السلطة والثروة وسيطرة الشريك الحاكم الشمالي على مقاليد الحكم والسيادة .من جانب أخر لاحظت الباحثة بعد الشارع السياسي عن موضوع الاستفتاء إلا قلة ,

لاحظت الباحثة أيضا عدم الاهتمام من قبل الصحف بما تقدمه وكالات الإنباء من خدمات رغم تميز خدمتها وسرعته.. كما لاحظت الباحثة عدم تنوع المصادر .

موقع المادة الصحفية داخل الصحيفة .(3)

الفئة	التكرار	النسبة
صفحة أولى	253	43.7
داخلية	289	50
أخيرة	37	6.3
المجموع	579	100

من خلال ماعرض يتضح أن نسبة موقع المادة الصحيفة داخل الصحيفة بالصفحة الأولى 43,6% إما الصفحات الداخلية فقد كانت نسبة موقع المادة بها 49,9 أما الصفحة الأخيرة فقد جاءت نسبتها 6,3% .

رسم بياني رقم (3)

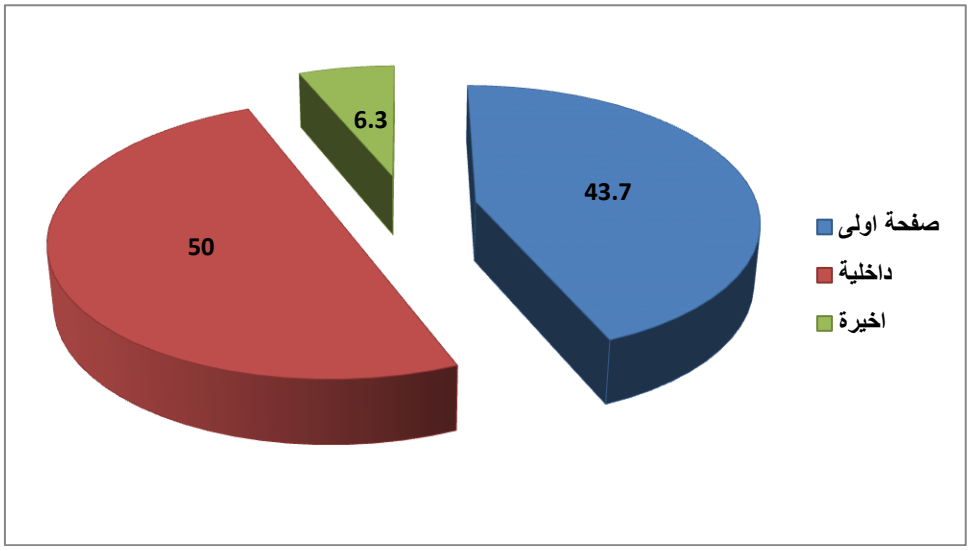

من خلال ماعرض ودراسة الجدول والرسم البياني رقم (3) والمختص بمساحة الصفحة الأولي فقد اتضح أن موضوع البحث (الاستفتاء)حيث كانت جل الأخبار عن الموضوع وبنسبة عاليه . وهنا ترى الباحثة إن الصحافة في السودان باعتبارها من صحف العالم الثالث التي تهتم أكثر بالصفحة الأولى دون غيرها من الصفحات من حيث الخبر .

لاحظت الباحثة إن الانتباهة تقل فيها مواد المنوعات أو المتكآت وغيرها من المسميات للمادة المنوعة , حيث تتميز الصفحة الأخيرة بالمادة الخفيفة والأعمدة الخفيفة التى لاتتعدى الاثنين في الأغلب , ويرجع السبب إلى احتلال (عمودين) على طول الجانب اليمن والأيسر للصحيفة مما يجعل من الصعب وجود مادة منوعة بالدرجة الكافية للصفحة الأخيرة وهى صفحة المنوعات .

موقع المادة داخل الصفحة من حيث :-

جدول رقم (4)

الفئة	التكرار	النسبة
اعلي	284	50
وسط	229	40.5
اقل	54	9.5
المجموع	567	100

من خلال الجدول اعل يتضح أن موقع المادة داخل الصفحات أعلى 50% وسط 40,3 وأقل 9%

رسم بيانا رقم (4)

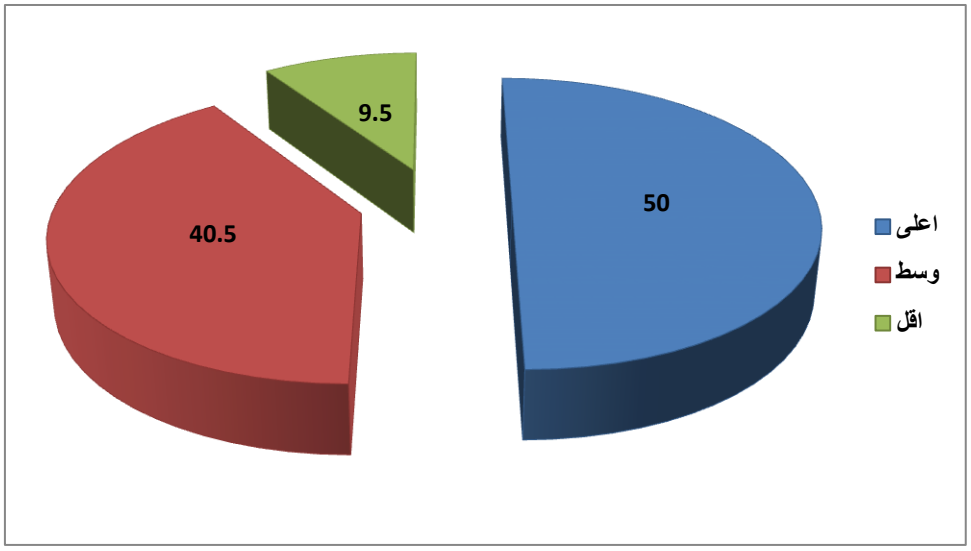

التي تقدم اعلي الصفحة أكثر من غيرها وسط آو اقل وذلك لأهمية الموقع من حيث موقع العين ودوره في التأثير , وغالبا ما تكون مواد ذات أهمية آو حوار مهم أو مقاله مهمة , ولكن بالنسبة للانتباهة فنجد أنها أفردت مواقع بكتاب رأي وأعمدة احتلت معظم مواد الصحيفة خاصة مواد الراى وقد تلاحظ ان معظم الكتاب ذووى توجهات داعمة لسياسة الصحفة الداعمة (للانفصال) ورافضه للوحدة , وهنا كان لذلك دور فى توجيه اراء نحو الانفصال .

وسائل الابراز والتاثير للتغطية الصحفية جدول رقم(5) .

الفئة	التكرار	النسبة
انباط	550	77
صور	100	14
الوان	54	7.5
رسومات	10	1.5
المجموع	714	100

من خلال ما عرض أعلاه يتضح ان فئة وسائل الإبراز والتأثير للتغطية الصحفية. أنباط 77% صور 14% والوان 7,5% اما الرسومات فقد جاءت نسبتها 1,4%

رسم بيانى رقم (5)

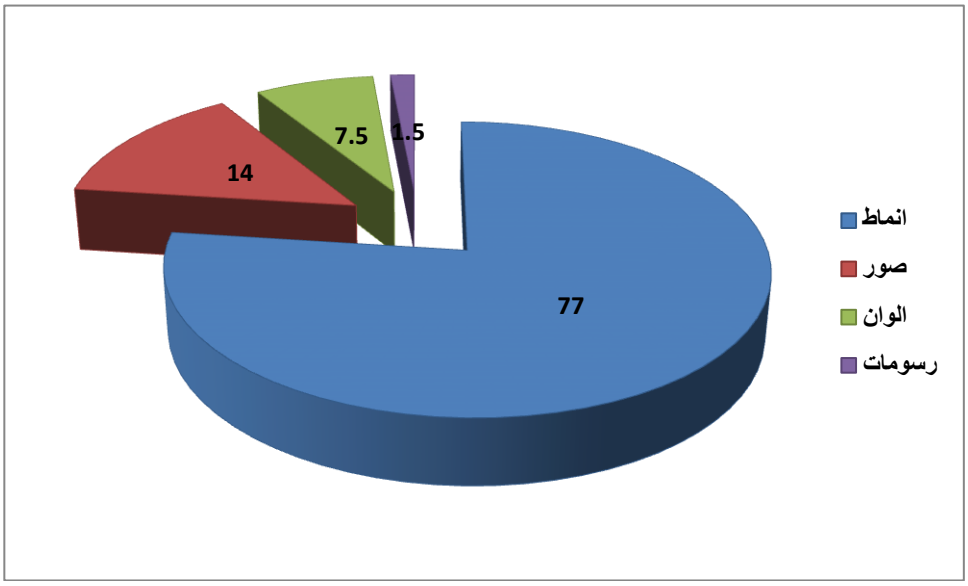

من خلال ماعرض في الجدول والرسم البياني أعلاه يتضح إن فئة (وسائل الإبراز والتأثير)

وجدت الباحثة إن الباحثة إن استخدام الأنباط احتل المرتبة الأولي وهذا يدل على اهتمام الصحيفة للشأن الجنوبي عامة والاستفتاء على وجه الخصوص, إلى جانب إن المانشت له عامل مهم في جذب القارئ مع ملاحظة استخدام اللونين (الأحمر والأسود) . تلاحظ عدم استعمال الألوان الأخرى . كما تلاحظ قلة استخدام المخرط والرسوم التوضيحية فئ مواد الصحيفة . وترى الباحثة إن ذلك يرجع إلى عدم تميز الصحف

السودانية في استخدام التقنيات الحديثة في عملية التصميم والإخراج للصحف , أيضا عدم اهتمام أصحاب الصحف بتعيين الكوادر المؤهلة لذلك العمل وتلاحظ إن الفنين يعملون في عدة صحف وبالساعات مما يجعل السرعة هي العامل الملاحظ العمل لضيق زمن (الفتى العامل بالصحيفة) .

نوع التغطية جدول رقم (6)

الفئة	التكرار	النسبة
تمهيدية	347	58.2
تفسيرية	153	25.6
استقصائية	96	16.2
المجموع	596	100

من الجدول أعلاه يتضح أن فئة التغطية التمهيدية قد حصلت على نسبة 58,2 وان فئة التغطية التفسيرية 25,6 وان فئة التغطية الاستقصائية 16,2 .

رسم بياني رقم (6)

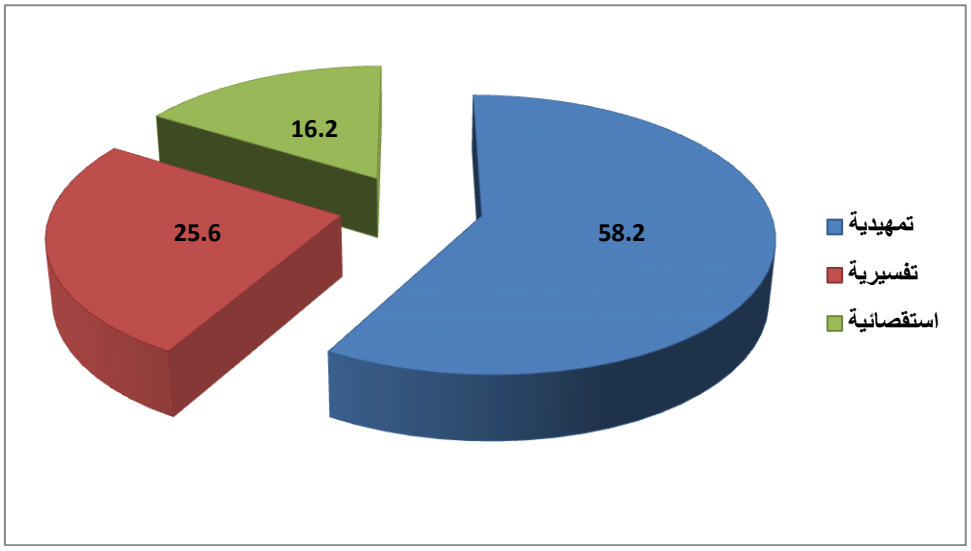

من الجدول والرسم البياني أعلاه , إن فئة التغطية التمهيدية حصلت على اعلي وهى مادة كما هو معلوم عنها فئة تهتم بالحصول على معلومات متعلقة بحدث متوقع , لذلك عملت الصحيفة على استخدام هذه الفئة بالتوقعات حول (الاستفتاء)

فئة التغطية التفسيرية فقد كانت نسبتها ضعيفة وهي نوع من أنواع التغطية يهتم بإبراز الشفافية وكشف الفساد الخ (اى عمل المحرر الاستقصائي) ولكن الصحيفة لم تهتم بهذه الفئة ربما لتركيز جل اهتمامها بالشأن الجنوبي .

أهداف التغطية: جدول رقم (7)

الفئة	التكرار	النسبة
إعلامية	377	63
تعبوية	70	11.6
طرح أراء	101	16.8
حوار ونقاش	52	8.6
المجموع	600	100

إما أهداف التغطية فقد جاءات كالاتى . إعلامية 63% – تعبوية 11,6 – طرح أراء 16,8 إما أهداف الحوار والنقاش فقد جاءت نسبته 8,6

رسم بياني رقم (7)

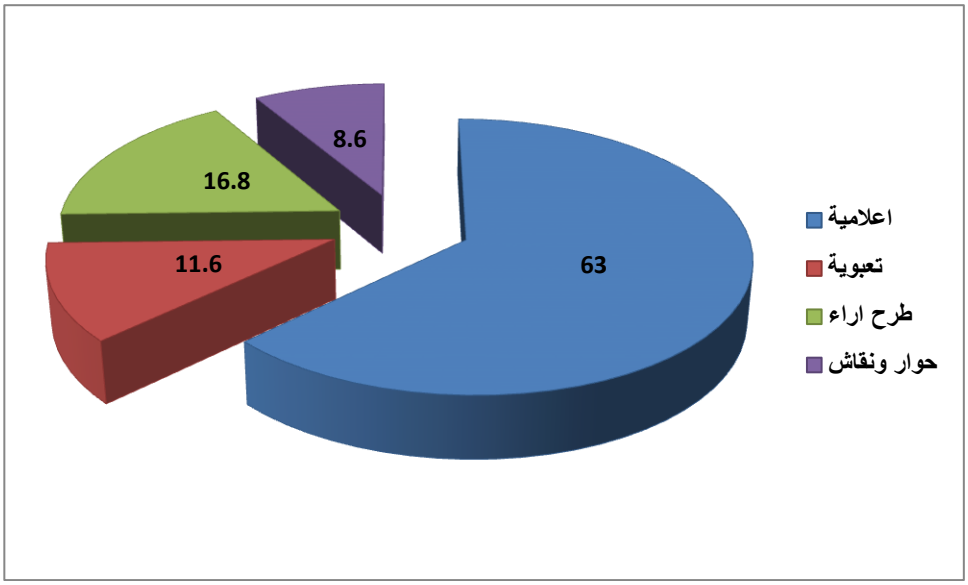

من الجدول والرسم البياني أعلاه يتضح إن الهدف التعبوي احتل أعلى نسبة من الأهداف الاخرى للتغطية الصحفية , حيث عمدت الصحيفة علي استخدام الجانب ألإعلامي الدعائي في التعبئة والترويج لأهمية الانفصال واستخدام (الثقافة المختلفة ودورها في خلق الحروب) الخ . وتلاحظ إفراد الصحيفة دوما لمواضيع تتعلق بعدد الشهداء وخسائر الجيش الخ,,,

أما التعبئة الداعمة لخيار السلام والوحدة فلم تعمل بها الصحيفة ولم تكن من ضمن توجهها .

إما طرح أراء فقد كان النوع من أنواع التواصل مع القراء والشارع .

اتجاهات مضمون التغطية(8)

الفئة	التكرار	النسبة
مؤيد للحكومة	432	36
مؤيد للحركة	152	12.6
معارض للحكومة	186	15.5
معارض للحركة	403	33.5
محايد	27	2.4
المجموع	1200	100

اتجاهات مضمون التغطية الصحفية فقد جاءت على النحو التالي مؤيد للحكومة 36% إما الحركة فقد كانت نسبة التأييد لها 12,2% . إما معارضة الحكومة من حيث مضمون التغطية فقد كانت . معارض للحكومة 15,5 إما نسبة المعارضين للحركة فقد كانت النسبة 33,5 إما المحايدين فقد كانوا 2,4 .

رسم بياني رقم (8)

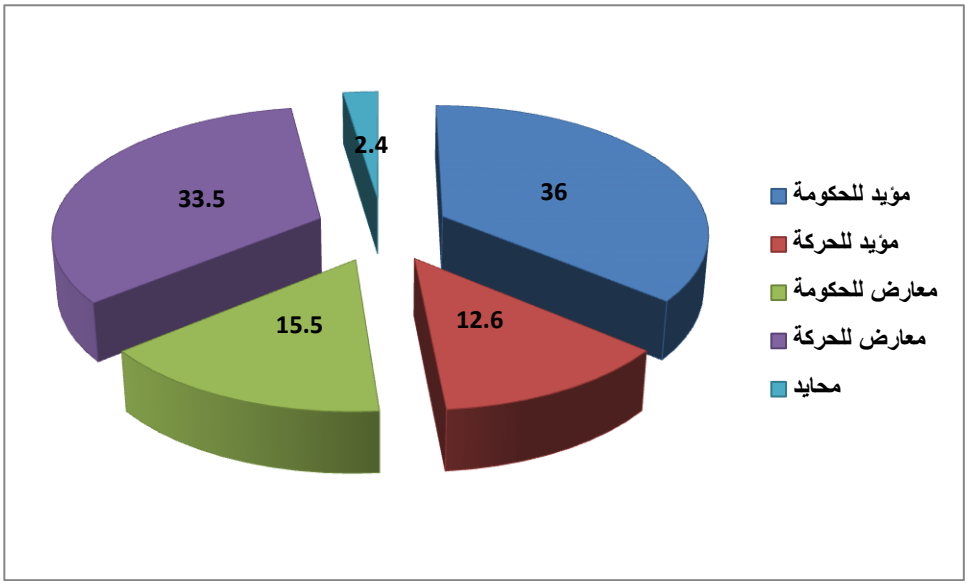

من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه لاتجاهات مضمون التغطية , وجدت الباحثة أن نسبة المواد والمؤيدة للحكومة في كل ما تكتبه الصحيفة يدعم الحكومة (رغم تبنيها لطرح الانفصال) والحكومة شريك ثان في الاتفاقية التي تدعم الوحدة , وهو موقف متناقض للصحيفة . وهذا التناقض اكسبها قراء يرون فيها من جانب أخر معارضه بما تكتبه ضد الشريك الحاكم (الحركة الشعبية) ووصف الصحيفة لقادتها باوضاوف غير لائقة بالمرة . إلى جانب وصف الاتفاقية (بالكارثية وباتفاقية التركيع

تحليل مضمون التغطية الصحفية

لصحيفة الصحافة (فبراير 2009م – 2011م)

الإشكال التحريرية .(جدول يوضح كيف قيل)

جدول رقم 1

الفئة	التكرار	النسبة
إخبار	486	67.8
تقارير	70	9.7
مقالات	81	11.3
أعمدة	34	4.7
حوارات	21	3
تحقيقات	3	0.4
وثائق	6	0.8
أخرى	15	2.1
المجموع	716	100

من الجدول أعلاه يتضح إن النسبة المئوية لتكرار الإخبار كانت الأعلى وهى على النحو التالي 67,8 . إما التقارير فقد حصلت على نسبة 9,7 . والمقالات فقد كانت نسبتها 11,3 . والأعمدة فقد كانت نسبتها 4,7 إما الحوارات فقد كانت نسبتها 3 فئ المائة إما الشكل التحريري للتحقيقات فقد كان ضئيلا0.4 والوثائق فقد كانت نسبتها 0.8 إما أخرى من حيث الشكل التحريري فقد كان 2.1 فقط.

رسم بياني ر قم (1)

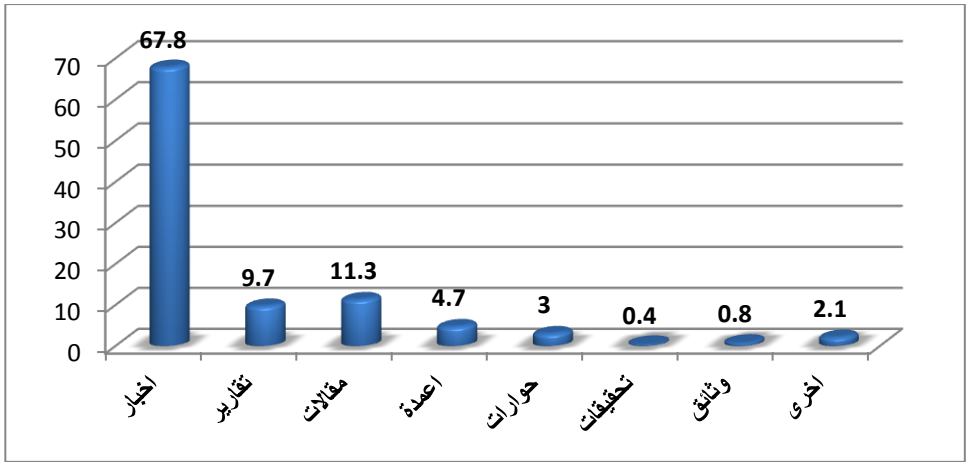

من الجدول والرسم البياني يتضح إن مضمون التغطية الصحفية بصحيفة الصحافة أنها قد احتلت اعلي فئة من غيرها كشكل من إشكال التحرير الصحفي للتغئية , لأهمية الإخبار وتفردها للقارئ , إما الإخبار فقد قارب الانتباهة في الدرجة وان اختلف عنها في نوع التناول والمضمون , فقد اتسمت الصحافة بالدقة والاتزان والموضوعية في التناول للشأن الجنوبي والدقة فيما يتعلق (بالاستفتاء) لاحظت الباحثة إن التقارير فقد حصلت على نسبة قليلة وقد أدهشت النتيجة الباحثة لان الإخبار لأتقدم التحليل والتفسير , فان التقارير تكمل ما لم تستطع إن تفي به الإخبار (التي حافظت عليها الصحفية وعلى قدسيتها) ولكنها من جانب أخر لم تستفد من شكل التقارير رغم أهميتها . إما المقالات فقد كانت نسبتها عالية وتميزت بتقديم مقالات تحليلية للشأن الجنوبي اتسمت بالموضوعية . (قدمت الصحيفة ترجمة للاتفاقية وتحليلاً عنها).

اما الحوارات فقد كانت نسبتها اقل وكذلك الوثائق.لاحظت الباحثة اتزان المانشت.

مصادر معلومات التغطية

جدول رقم 2

الفئة	التكرار	النسبة
تغطية ذاتية	433	64.9
وكالات	59	8.6
أخرى	181	26.5
المجموع	683	100

من الجدول أعلاه يتضح لنا إن مصادر معلومات التغطية الصحفية بالنسبة لصحيفة الصحافة فقد كانت كالاتى:-

فيما يتعلق بالتغطية الذاتية فقد كانت نسبة التكرار 433 اى بواقع 64ز9% . إما الوكالات فقد كانت نسبة التكرار 59 اى بواقع8,6%. أخرى كانت نسبة التكرار 181 اى بواقع 26.2% . وكانت التغطية الذاتية الأعلى.

رسم بياني (2)

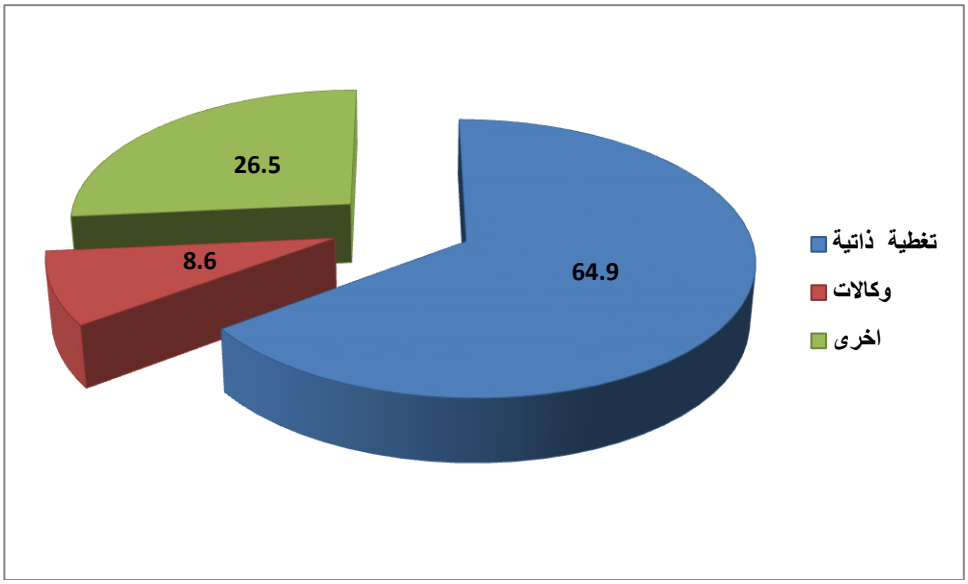

من الجدول أعلاه والرسم البياني لاحظت الباحثة أن مصادر معلومات التغطية الصحفية بالنسبة لصحيفة الصحافة , إن مصادر التغطية الذاتية قد احتلت اعلي نسبة وهنا تكاد تكون اقرب للانتباهة , وترى الباحثة إن ذلك يرجع الي للطرق التى تستخدمها

الصحف في الحصول على الإخبار عن طريق الدوائر الرسمية وغيرها في المحافظة على المصدر وخلق علاقات معه .

تلاحظ عدم تنوع المصادر وهى نفس النتيجة لصحيفة الانتباهة .

موقع المادة الصحفية :-

جدول رقم (3)

الفئة	التكرار	النسبة
صفحة والى	235	35.7
داخلية	388	58.7
الخيرة	37	5.6
المجموع	660	100

يتضح من خلال الجدول السابق أن فئة موقع المادة داخل الصحيفة بالنسبة للصفحة الأولى نسبة التكرار 235 بواقع نسبة مئوية 35.6% أما الصفحات الداخلية فقد جاء تكراراها 388 بواقع نسبة مئوية 58.7 أما الأخيرة فقد كانت بنسبة تكرار 37 بواقع 5,6.

رسم بياني رقم (3)

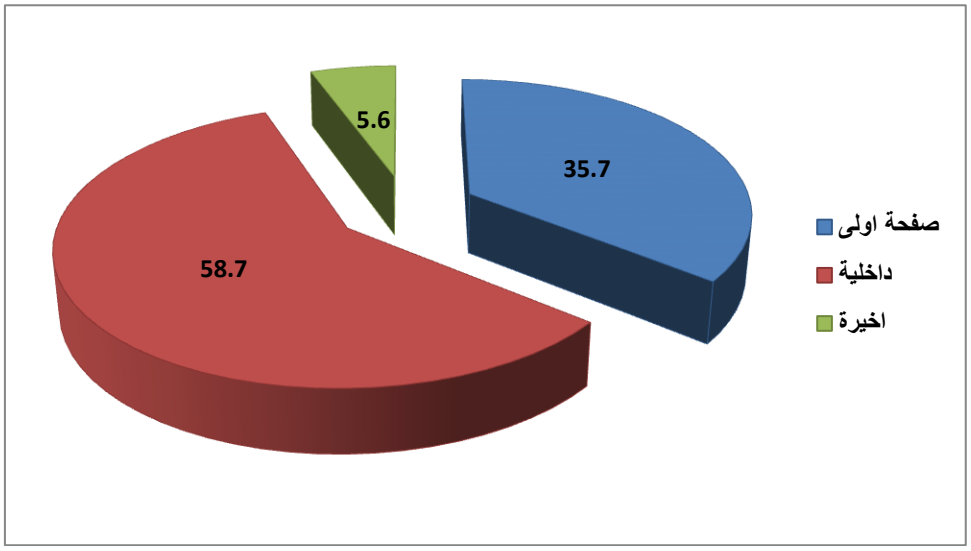

من الرسم البيان والجدول أعلاه اتضح للباحثة إن فئة موقع المادة في الصفحة الداخلية للصحيفة قد احتل اعلي نسبة من الصفحة الأولى , وترى الباحثة إن ذلك يرجع غالى المهنية التي اتصف بها أداء صحيفة الصحافة وتوازنها في تقسيم المواد داخل وخارج الصفحات , بطرق تتماشي مع نوعية المادة .

تلاحظ عدم إغفال الصحيفة الولايات الأخرى في التغطية اى لم تحتل قضية الجنوب وتبعاتها بما في ذلك الاستفتاء مساحات الصحيفة بل كان متزنة وموضوعية في مساحاتها وتناولها إلا في إثناء الاستفتاء . حيث كانت النسبة أعلى من سابقتها .

موقع المادة داخل الصحيفة:

جدول رقم 4

الفئة	التكرار	النسبة
أعلى	229	57.3
وسط	151	37.7
اقل	20	5
المجموع	400	100

من الجدول أعلاه يتضح إن موقع المادة داخل الصفحات أعلى 229 للتكرار وان نسبته المئوية هي 57,2% وان موقعها وسطا كان تكراره 151 بنسبة 37,7% إما موقع المادة الأقل من الاثنين فقد كان تكراره 20 ينسيه مئوية قدرها 5%.

رسم بياني رقم (4)

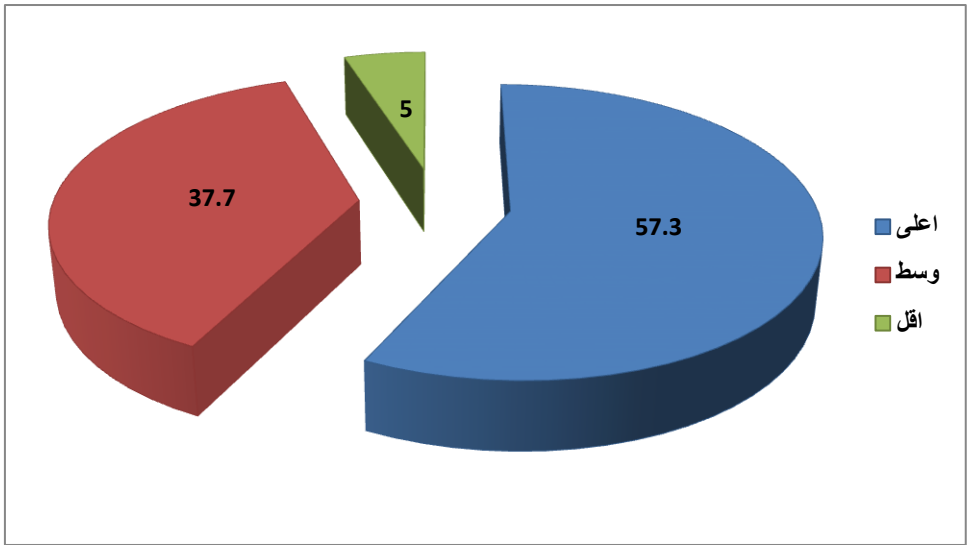

من الجدول والرسم البياني أعلاه , يتضح أن موقع المادة داخل الصحيفة تحكمه السياسة التحريرية لصحيفة الصحافة التي تميل إلى الموضوعية والاتزان في التناول الصحفي. لذلك فقد احتلت المادة إثناء وقبل الاستفتاء بقليل المادة المتعلقة بالشأن الجنوبي والاستفتاء خاصة فئة أعلى . ويرجع ذلك لفرض الحدث نفسه على الواقع وهنا تتميز الصحيفة بتقديمها مواد جيده ومتنوعة للقارئ ..

المادة وسط الصحيفة كانت جيدة ومقدمة بطريقة مميزه ذات مهنية عالية .تميزت صحيفة الصحافة بالتصميم الجيد والتحليل الموضوعي للإحداث ولغتها كانت متزنة ولم تلجأ إلى استعمال الألفاظ ذات المدلولات المعينة . استخدمت الصحيفة القوالب الفنية الثابتة والفنية الموحدة .

وسائل الابراز والتأثير

جدول (رقم5)

الفئة	التكرار	النسبة
أنباط	626	66.8
صور	221	23.6
ألوان	58	9.1
رسومات	4	0.5
المجموع	936	100

من الجدول اعل يتضح إن فئة الأنباط تكرارها 626 بواقع مئوي وهو 66,8 وان الصور تكرارها 221 بنسبة 23,6

إما الألوان فأن نسبة تكرارها هو 85 بواقع مئوي وهو 9,1%. الرسومات كان تكرارها 4 بنسبة مئوية 0.4 وعليه فانه يتضح لنا إن الرسومات في وسائل الإبراز ليست ذات تأثير.

رسم بيانى رقم (5)

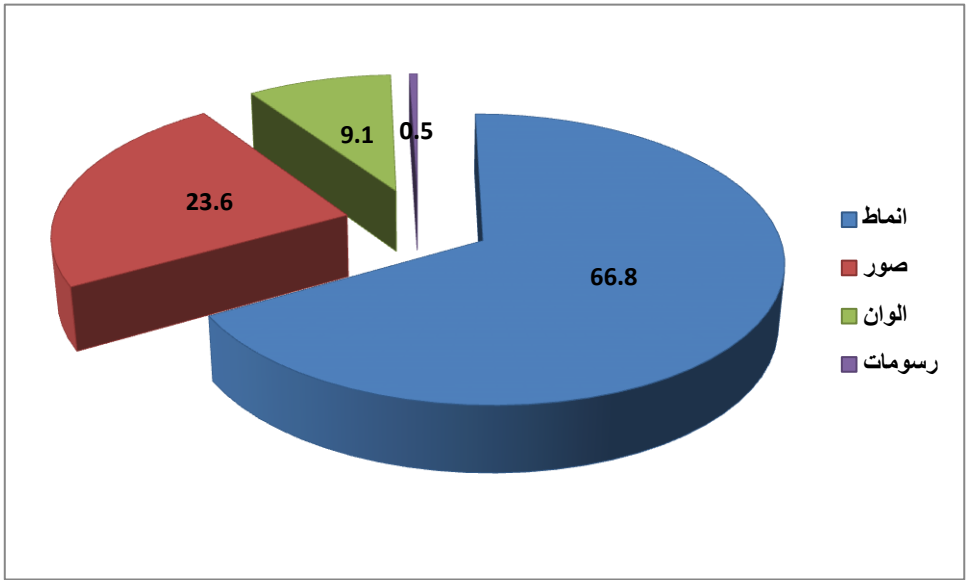

من الجدول والرسم البياني أعلاه والمتعلق بوسائل إلا براز والتأثير تلاحظ إن الأنباط قد احتلت أعلى درجة في استخدام الوسائل في الجذب والتأثير لمواد الصحيفة في تغطيتها لقصبة الجنوب والاستفتاء . فقد استفادت الصحيفة من حرية المساحة التي اكتسبتها الصحافة من بنود الاتفاقية وماثلاه من قانون الصحافة 2009 الذي يراه العديد من الباحثين انه من القوانين في تاريخ الصحافة السودانية .

وهنا ترى الباحثة أن اتفاقية السلام التي وقعت بين الحكومة في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب لم تكن استسلام , بل كانت اتفاقية أوقفت مزيف الدم في البلاد .

نوع التغطية جدول رقم (6)

الفئة	التكرار	النسبة
تمهيدية	218	47.1
تفسيرية	119	25.7
استقصائية	126	27.2
المجموع	463	100

من الجدول يتضح إن التغطية التمهيدية تكرارها 218 بنسبة مئوية بلغت 47,1 . إما التغطية التفسيرية فقد جاء تكرارها 119 بنسبة مئوية 25,7 . إما التغطية الاستقصائية فقد بلغ تكرارها 126 بواقع 27,2 بالمائة .

رسم بياني رقم (6)

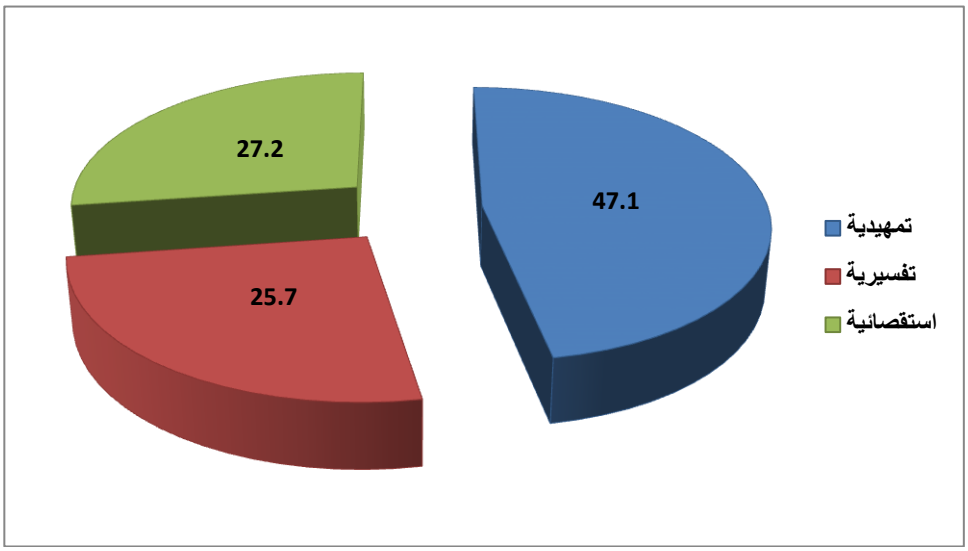

من الجدول والرسم البياني أعلاه لفئة التغطية لاحظت الباحثة إن التغطية التمهيدية حصلت علي نسبة عالية مقارنة بالتفسيرية أو الاستقصائية , وترى الباحثة أن السبب يرجع إلى ما توليه صحيفة الصحافة لمثل هذا النوع من أنواع التغطية التي تمكن من الحصول على المعلومات الدقيقة تساعد في التحليل الجيد الذي يفيد في عملية التنبؤ بالحدث . وترى الباحثة إن الصحافة كانت جيدة في تقديمها للعديد من التفاسير والتحليل لما هو متوقع من نتيجة . بناءً على الظواهر . وكانت لغتها دوما داعمة للوحدة والسلام والوطنية

أهداف التغطية جدول رقم (7)

الفئة	التكرار	النسبة
إعلامية	231	37.4
تعبوية	174	28.2
طرح آراء	162	26.2
حوار ونقاش	50	8.2
المجموع	617	100

من الجدول أعلاه يتضح أن نسب أهداف التغطية 37,4 بالمائة وان التعبوية بلغت 28,2 إما فئة طرح الآراء فقد جاءت بنسبة 26,3 إما الحوار والنقاش فقد كانت نسبته بالصحيفة 8,2.

رسم بياني رقم (7)

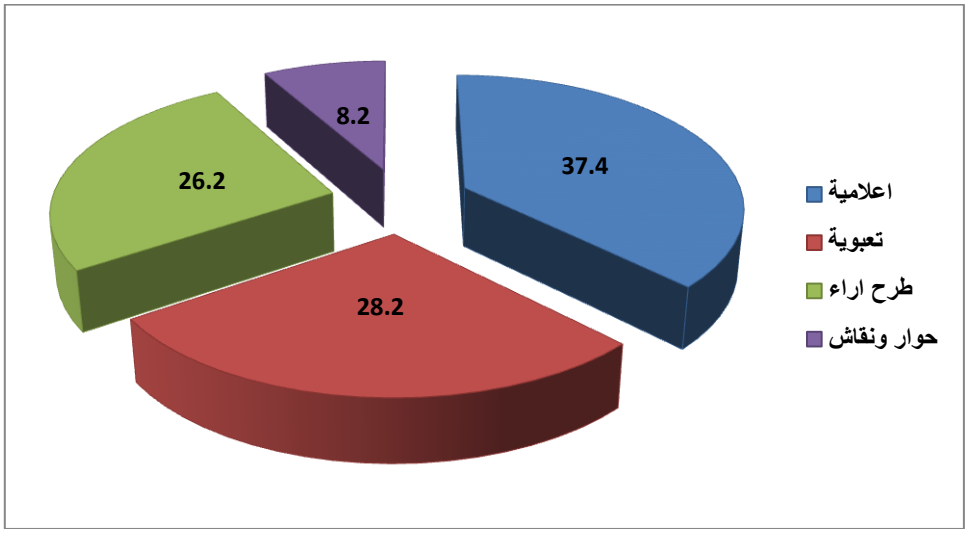

من الرسم والجدول أعلاه والمتعلق بأهداف التغطية الصحفية للصحافة, وجدت الباحثة أن استخدام المواد الاعلامية كان بدرجة اعلي من التعبوي وذلك لشمول المواد الإعلامية وتكاملها لذلك لتقديمه المادة الداعمة للنقاش والأخذ بالآراء.

المادة التعبوية اقل ويرجع السبب في ذلك إن المادة المتعلقة بالتعبئة أحيانا لأتقدم كل ماهو مفيد في الإجابة على العديد من التساؤلات التي تتيحها المادة الإعلامية (مرسل – ومرسل إليه – ورجع صدى) .

مادة الحوار والنقاش لم يلق حظه في الصحيفة, وكانت نسبته ضعيفة. ربما للمواقف المالية لأغلب الصحف التي لاتهتم بالتواصل مع الطرف الأخر بالدرجة الكافية .

اتجاهات مضمون التغطية: جدول رقم (8)

الفئة	التكرار	النسبة
مؤيد للحكومة	161	19.5
مؤيد للحركة	159	19.2
معارض للحكومة	151	18.3
معارض للحركة	147	17.8
محايد	208	25.2
المجموع	826	100

إما **اتجاهات مضمون التغطية** فقد جاءت كالتالي :-

مؤيدو الحكومة نسبة تكرار 161 ,. 19,5 مئوية . أما مؤيدي الحركة فان التكرار بلغ 159 بواقع نسبة مئوية 19,2

معارضي الحكومة تكراراها 151 بواقع 18,3 %. إما معارضي الحركة فان نسبة التكرار 147 بنسبة مئوية 17,8 إما المحايدين فان نسبة التكرار هي 208 بواقع مئوي هو 25,1.

رسم بياني رقم (8)

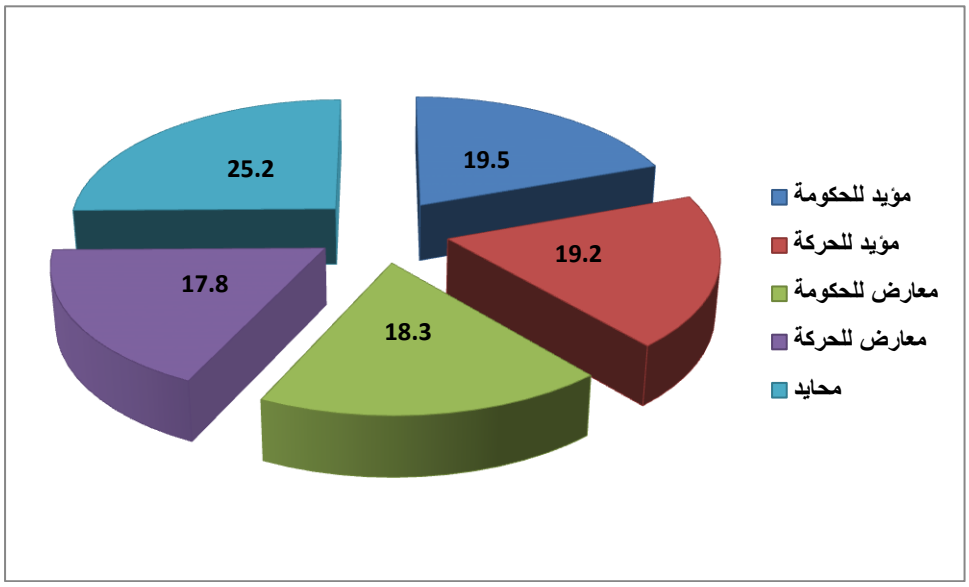

من الرسم البياني والجدول أعلاه والصحافة في مواضيعها بين مؤيد للحكومة او الحركة كانت نسبهما متساوية , وهذا يؤكد شفافية وموضوعية صحيفة الصحافة ,فى تناولها للمواد المتعلقة بالشأن الجنوبي أو الاستفتاء خاصة .

تلاحظ إن اغلب المواد كانت داعمة للتنمية والاستقرار ولم تلتفت للمواد السالبة الداعية لانفصال ,وهذه النتيجة المتساوية تؤكد ذلك .

ويرى مراقبون في المجال الإحصائي تم استشارتهم من قبل الباحثة . ان الموضوعية كانت سمة من سمات الصحيفة .

المقارنات لصحيفتي. الانتباهة والصحافة :

الإشكال التحريرية:-

رسم بياني رقم (1)

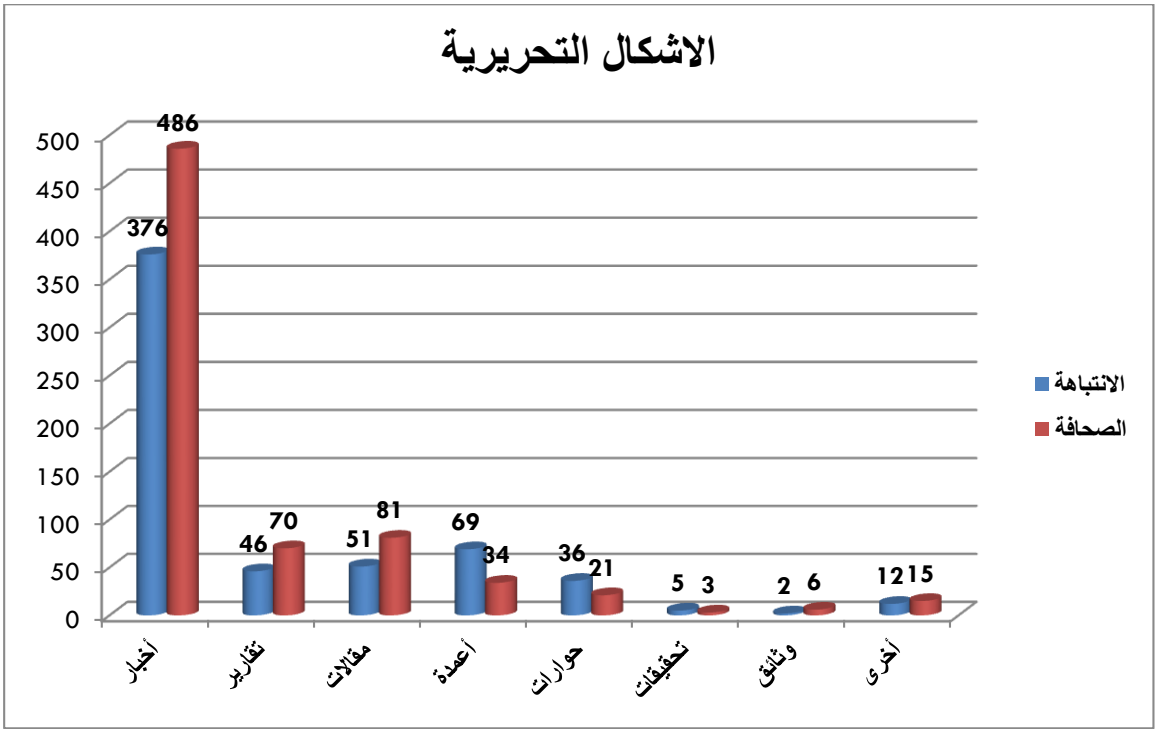

مما هو واضح من خلال الرسم البياني والجدول (1) أعلاه لاحظت الباحثة: -

أن نسبة الأخبار في الصحافة بلغت أعلى درجاتها (486) وتوالى ازديادها خلال الشهور التي تلت قانون الاستفتاء 2009م وقانون الصحافة 2009م الذي وصفه الصحفيون" بالأجود " في تاريخ الصحافة السودانية , الأمر الذي ترتب عليه أتساع مساحة الحرية المتاحة , إضافة إلى دعم قانون 2005م للمناخ الديمقراطي الذي دفع بالحراك ألسياسيي إلى الإمام الاستفادة من التغطية الصحفية للأخبار والشرح والتفسير اللإتفافية ونتائجها, فتناولتها بايجابية وموضوعية . أما صحيفة الانتباهة فقد جاءت نسبتها أقل (376) مقارنة بعمل الصحافة خلال الفترة المشار إليها ,

ربما يرجع السبب إلى تعرضها للإيقاف لمدة ثلاثة شهور حينما اتهمتها قوى جنوبية بالعرقية والتعالي والتأييد للانفصال, لذلك كانت النتيجة الكلية بفارق شهور الإيقاف لصالح الصحافة, وتأثرت الانتباهة بذلك.

أما المقالات فقد حصدت الصحافة نسبة أعلى(81 %) مقارنة بالانتباهة التي كانت نسبتها (51%), ويرجع الأمر إلى الكتاب الدائمين لصحيفة الصحافة وفقاً سياساتها (الداعمة للوحدة والسلام والديمقراطية) وعليه فقد تناولت إخبار كل الولايات بنسب شبه متساوية واحتل كتاب مقالتها درجات اعلي , اما التقارير فقد احتلت الصحافة نسبة أعلى من الانتباهة لنفس السبب كما تراه الباحثة أيضا فالنسبة توضح ذلك ويرجع الأمر أيضاً إلي التزام الصحيفة قضية الوحدة والسلام جانب مجريات الأحداث الأخرى في البلاد بنسبة (70 %) إلي(46%) . الأعمدة (81%) إلي (51 %) فقد جاءت نسبة كتاباتها أعلى بالنسبة لصحيفة الانتباهة، وترى الباحثة أن الأمر يرجع إلي السياسة التحريرية للصحيفة التي تبنت الانفصال كخيار أفضل للسودان منذ البداية. أيضاً احتلت الحوارات نسبة أعلى في الانتباهة (36%) أكثر من الصحافة التي جاءت نسبتها (21%) . في مجال التحقيقات وجدت الباحثة أن الصحيفتين لم تهتما بالشكل التحريري المتعلق للتحقيقات رغم أهميتها في التقصي والكشف عن الحقائق .

وسائل الابراز والتأثير.

رسم بياني رقم (2)

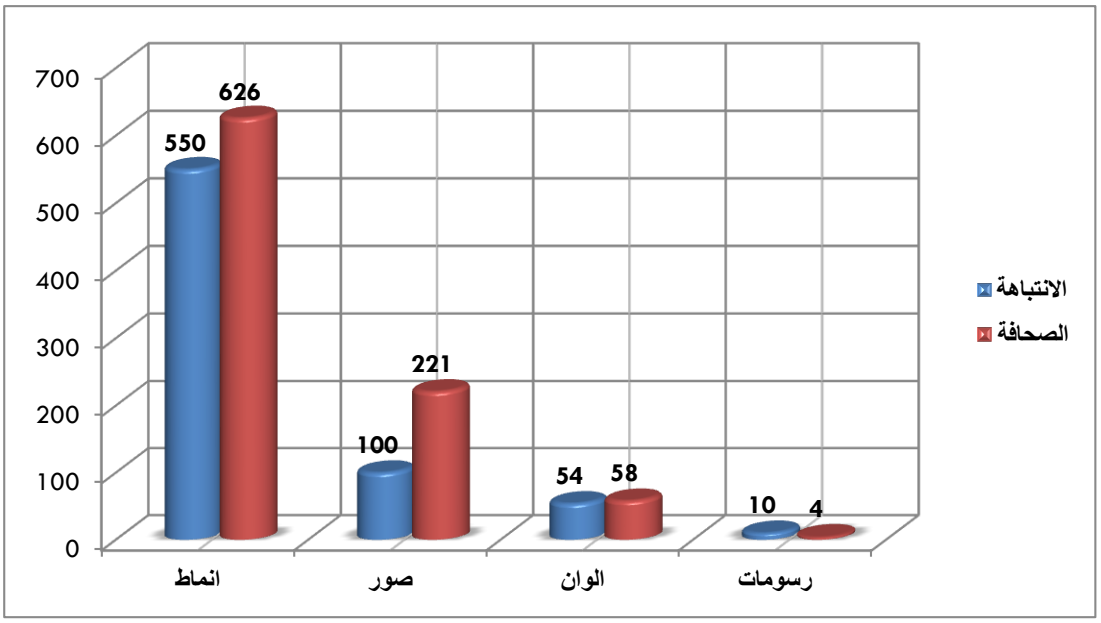

من خلال ما وضح من الرسم البياني والجدول رقم (3) أعلاه والموضح **لوسائل الإبراز** فقد جاءت نسبة الصحافة أعلى في وسيلة الأنباط أو المانشيت 626 مقارنة بالانتباهة 550، وترى الباحثة أن الأمر يرجع إلي تمتع الصحيفة بقسم فني مقتدر نسبياً. أما الصور فقد جاءت نسبة الصحافة أيضاً أعلى 221 , مقارنة بـ100 للانتباهة.

لاحظت الباحثة هنا وجود كادر التصوير المتميز المتخصص واتساقه مع تصميم الصحيفة كذلك يوضح الأمر اهتمام القسم الفني بتصميم الصحيفة, ويرجع الأمر أيضا لاستخدام الألوان فقد جاءت النسبة في الصحيفتين بفارق قليل وهو 58 % للصحافة و54% للانتباهة أي يكاد يكون مساوياً ورأت الباحثة أن الأمر هنا يرجع إلي طرق التصميم في الصحف والمطابع السودانية ا تكاد تكون متساوية بل اقرب إلي النوع الواحد. الباحثة لاحظت عمل المصممين بعدد من الصحف عن طريق اختلاف الوقت , إما فيما يتعلق ب.

أهداف التغطية:-

رسم بياني رقم (3)

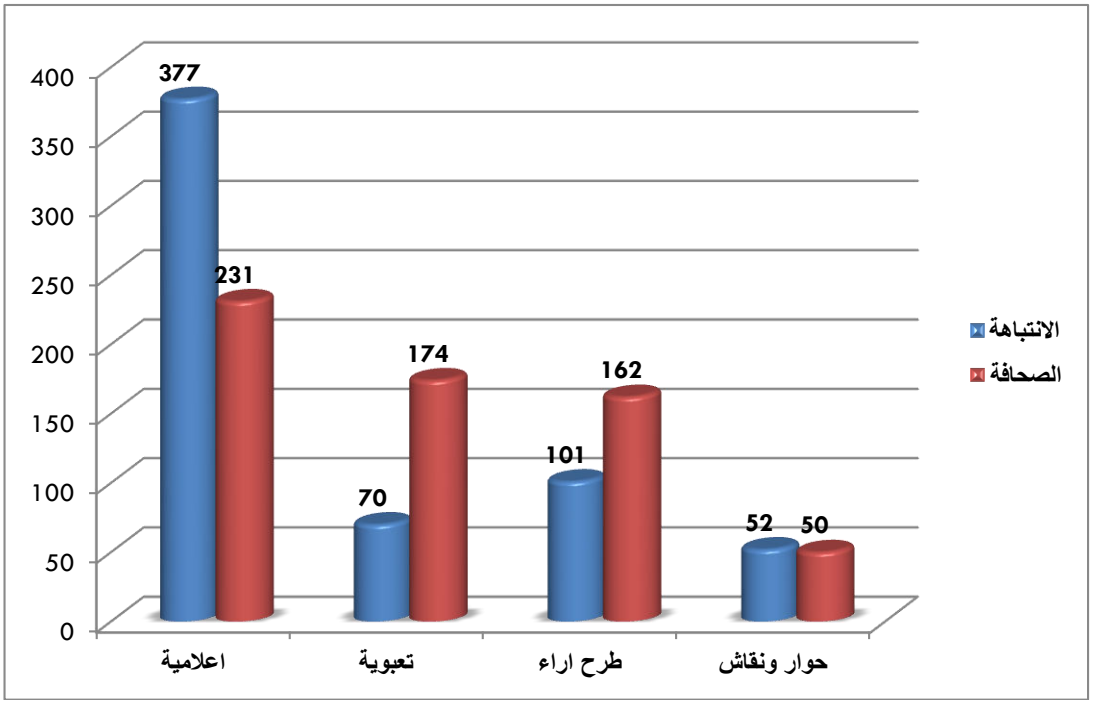

من ما يتضح من الجدول و الرسم البياني(3) أعلاه. والمتعلق **بأهداف التغطية الصحفية** فقد وجدت الباحثة أن الانتباهة حصلت على نسبة أعلى من الصحافة, بواقع 377 مقارنه بالصحافة التي احتلت 231 وترى الباحثة أن الأمر هنا يرجع إلى السياسة التحريرية للصحيفتين. في مجال التغطية التعبوية فقد نالت الصحافة نسبة أعلى بلغت 147 إلى 70 للانتباهة ويرجع الأمر هنا إلى تبنى الطرح التعبوي الداعم للوحدة وخياراتها من جانب الصحيفة خلافاً عن صحيفة الانتباهة. أما طرح آراء فقد وجدت الباحثة أن الصحافة أيضاً حظيت بنسبة أعلى 162 مقارنة بالانتباهة التي جاءت نسبتها 101 ولاحظت الباحثة تنوع المادة الصحفية من خلال ما تقدمه. أما الحوار والنقاش بالصحيفتين فقد كانت النسب شبه متساوية 52 للانتباهة و50 للصحافة. وهو أمر نقف قليلاً عنده فالانتباهة لم تهتم بالحوار والنقاش كأشكال

تحريرية , بل اهتمت بالجانب الخبري(فيما يتعلق بموضوع بحثنا هذا) .. وعملت وروجت له. أما الصحافة فترى الباحثة أن الأمر لا يتعدى سوى سيطرة المادة الإعلانية وتغولها على صفحات الصحف عموما الأمر الذي تعانى منه الصحافة السودانية وترضخ له حسب رغبة " ملاك الصحف مما جعل النسب متساوية .

اتجاهات مضمون التغطية:-

رسم بياني رقم(4)

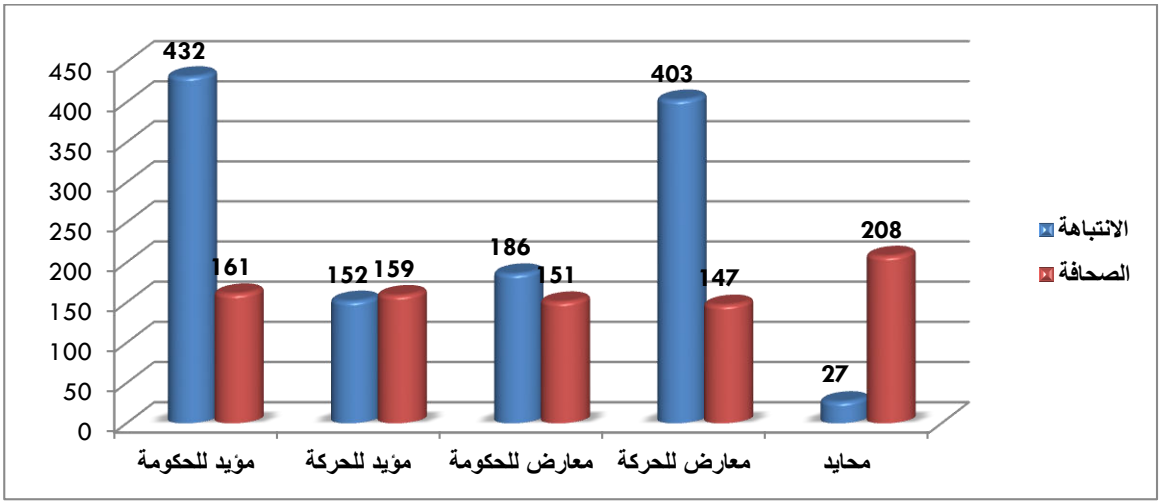

من خلال الرسم البياني والجدول رقم (4) أعلاه الذي يوضح ما يتعلق باتجاهات مضمون التغطية الصحفية بين مؤيد ومعارض ومحايد بالنسبة للصحيفتين فقد وجدت الباحثة:

أن صحيفة الانتباهة قد احتلت درجة أكبر 432 في تأييدها للحكومة , مقارنة بالصحافة التي جاءت نسبتها 161 في ذات الأمر وترى الباحثة إن المقارنة هنا درجتها

أعلى بكثير نسبة إلى التأييد الكامل لصحيفة الانتباهة الداعمة للانفصال (واتهام قوى جنوبية لها بأنها أداة خفية لرغبة الحكومة في الانفصال."

رغم إن الحزب الحاكم لم يعلن تأييده للانفصال أو غيره . ولكن أشار العديد من قادة الحزب إلى احترام رغبة الإخوة الجنوبيين في حال الانفصال , الانتباهة عمدت من خلال تكثيف كافة أنواع الخطاب الصحفي , من أطروحاته الداعمة لانفصال الجنوب عن الشمال. وكان ذلك جلياً من خلال السياسية التحريرية التي انتهجت عن (منبر السلام العادل) الذي أصبح فيما بعد حزباً لممارسة العمل السياسي (حزباً) يدعو بشكل واضح لانفصال الجنوب عن الشمال وبناءاً عليه فإن المواد كانت تتناول كل ما هو سلبي يقود للانفصال وليس إيجابيا يقود للوحدة. أما الصحافة فأمرها وضح جلياً من خلال ما تقدمه بحياد وموضوعية.

فيما يتعلق بنسبة الحياد فقد كانت صحيفة الصحافة محايدة وموضوعية في اتزان بالنسبة للتغطية للموضوع وجاءت نسبتها عالية 208 مقارنه بنسبة بصحيفة الانتباهة التي كانت ضئيلة بدرجة كبيرة 28 وهي نسبة مقارنه عالية توضح. نسبة الحياد والموضوعية ونسبة عدم الحياد في اتجاهات المضمون

مصادر معلومات التغطية :

رسم بياني رقم (5)

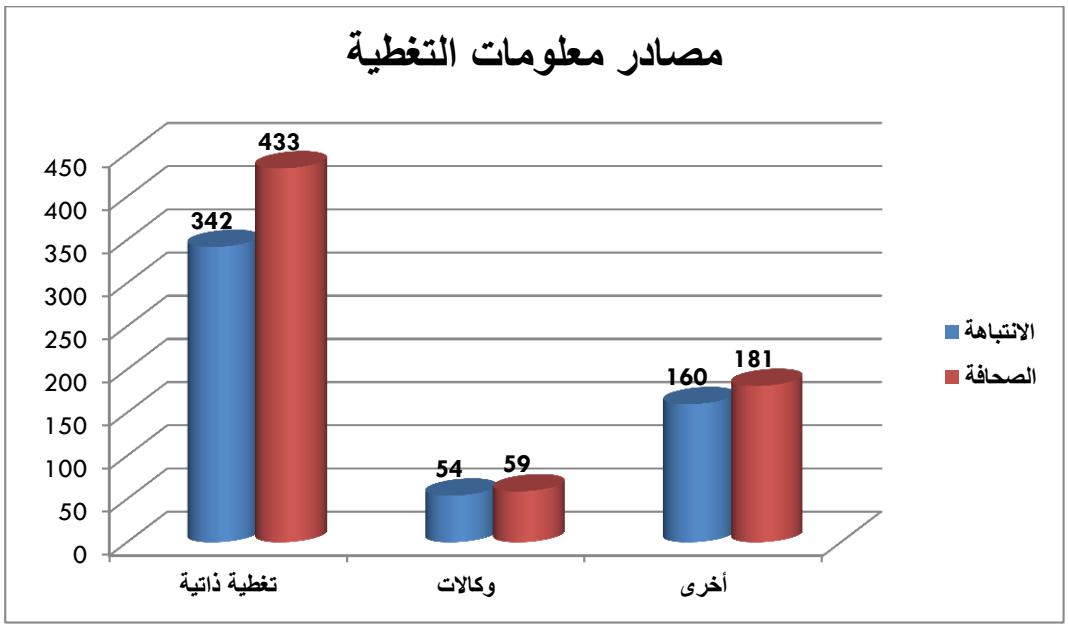

من الرسم أعلاه والخاص بمقارنة بمصادر المعلومات للصحيفتين فقد تلاحظ إن الصحافة قد اجتلت نسبة عاليه عن الانتباهة في مجال التغطية الذاتية وترى الباحثة إن ذلك يعود إلى المصادر الخاصة التي تمتلكها الصحيفة وتميزها بذلك , وترى الباحثة ان الأمر هنا يرجع إلى مساحة الحرية التي تتيحها الصحيفة لمحرريها دون تقيدهم وان الصحيفة للخطوط حمراء لها . وإنها تتمسك بالدقة والموضوعية والتماسك القومي . اما الوكالات فقد لاحظت الباحثة إن الصحفيتين لم تستفد من هذه الخدمة بالدرجة الكافية رغم سرعة وتمييز بعضها . أما المصادر الأخرى فالصحيفتين درجاتهما متساويتين .

موقع المادة داخل الصحيفة

رسم بياني رقم (6)

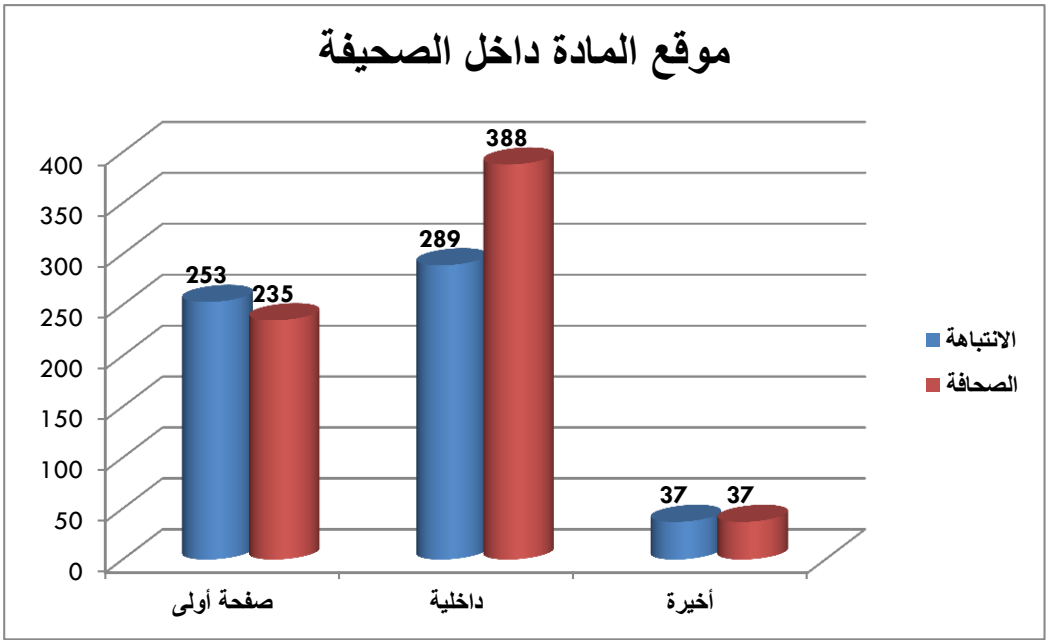

من خلال ماعرض عن موقع المادة في الصحيفتين ومقارناتها فقد . فقد تلاحظ إن صحيفة الصحافة احتلت درجة اعلي عن الانتباهة في عرض المادة داخل الصحيفة في الصفحات الداخلية للصحافة دون الانتباهة وذلك لتركيز الانتباهة على استخدام الصفحة الأولى فيما يتعلق بالاهتمام بالشأن الجنوبي والتغطية للاستفتاء , إما الأخيرة فموقع المادة ضعيفاً ومتساوياً في الصحيفتين (رغم احتلال عمود رئيس التحرير الداعم للانفصال دوماً)

موقع المادة داخل الصفحة

رسم بياني رقم (7)

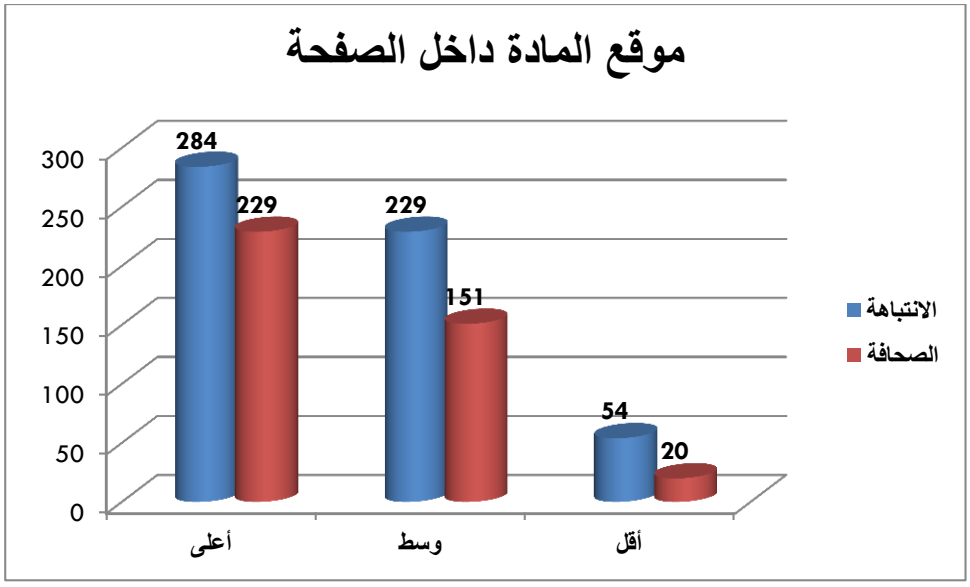

من الرسم البياني أعلاه والمتعلق بموقع المادة في الصفحات بين (اعلي , ووسط واقل)

فقد احتلت الانتباهة الدرجة الأعلى في التغطية للاستفتاء في اعلي الصفحات الداخلية دون الصحافة , وترى الباحثة إن الأمر أيضا يرجع هنا إلى سياسة الانتباهة الداعية إلى استغلال كل المؤثرات الداعمة للانفصال وموقع الصفحات كما هو معلوم له دوره في تركيز القارئ على الموقع من حيث النظر . فلذلك تلاحظ ان الصحيفة استغلت أعلى الصفحة ووسطها بالتدرج حتى أسفل الصفحة .

رسم بياني رقم (8) نوع التغطية

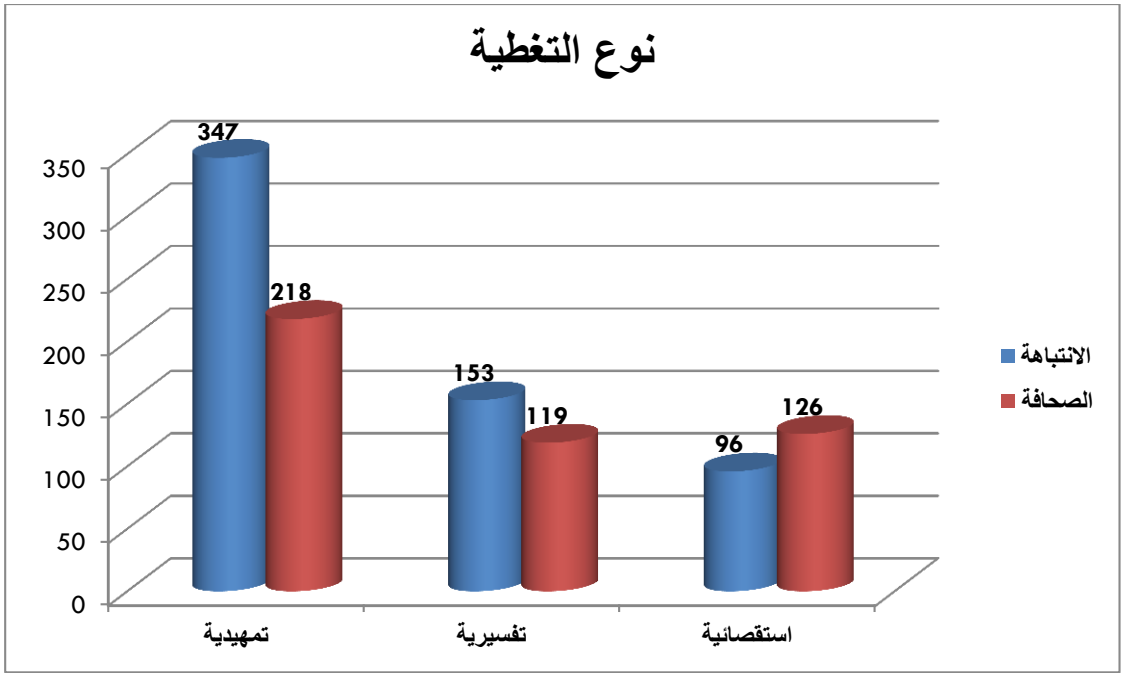

ويشير الجدول والرسم البياني أعلاه. أن **فئة التغطية التمهيدية** قد حصلت على نسبه عالية بصحيفة الانتباهة التي جاءت نسبتها 347 مقارنة بالصحافة التي احتلت نسبة اقل 218 مقارنة بالتفسيرية والاستقصائية, ويرجع ذلك إلي الاهتمام الذي توليه الصحافة لمثل هذا النوع من أنواع التغطية حيث يمكنها من الحصول على التفاصيل والمعلومات المتعلقة بحدث متوقع حدوثه ومتنبئ به , هنا يأتي دور الصحافة التي تعمل على التنبيه لمثل هذا النوع من الأحداث , مثل تغيير في نوع الطقس وما يليه, ارتفاع منسوب النيل والمتوقع نتاجاً لهذا الارتفاع من حدوث فيضان , وهنا نجد أن الصحيفة أستقرأت الأحداث في الاستفتاء ونبهت إلي إمكانية الوحدة في حال معين وإمكانية الانفصال أيضاً , أي قامت بدورها من خلال التمهيد لما وجدته, وحسب سياسة الصحافة التي تتبعها والتي كشفتها الباحثة من خلال تحليل المضمون إن الصحافة تعاملت بموضوعية حرصا منها على سياستها المحبذة للوحدة , والخلاصة إن التغطية التفسيرية والاستقصائية درجاتهما شبه متساوية.

رابعاً

نتائج وتوصيات الدراسة :

النتائج:

لقد خلص تحليل مضمون التغطية الصحفية لاستفتاء جنوب السودان بصحيفتي الصحافة والانتباهة إلى عدة نتائج أجابت عليها أسئلة البحث وهي كالآتي:

- يبين التحليل إن التغطية الصحفية و حجمها في صحيفة الصحافة كان متوازناً مع سياستها التي تميل إلى تناول كل القضايا في إطار متساو دون ان ترجح خياراً على الأخر وإنها كانت موضوعية ودقيقة وملتزمة بمعيار العمل الصحفي وشعارها (الديمقراطية .. السلام .. الوحدة) الباحثة لاحظت إن المساحة الخبرية في الصحافة زادت مقارنة بالانتباهة وذلك نتيجة لتوقف صحيفة الانتباهة

- كشف التحليل إن الانتباهة ركزت على الجانب الخبري على حساب الأشكال والقوالب التحريرية الأخرى مثل الحوار والتحقيق وإنها زادت من كتاب الأعمدة الذين يرجحون ويدعمون الانفصال وهى بذلك مالت عن الموضوعية والحياد أللازم للتغطية الصحفية , وعملت على توجيه الرأي العام السياسي إلى ما يؤيد سياستها الداعية لانفصال ,, كما يشير إلى ذلك تحليل المضمون.

- اتضح أيضاً للباحثة إن تناول الانتباهة لموضوع الاستفتاء بكثافة فى خطوطها الرئيسة الداعية للانفصال بل وإشهار فرحها (بنحر الذبائح) يوم ظهور النتائج لم يكن متسماً أيضاً مع المهنية للتغطية الصحفية ومواثيق العمل الصحفي على كافة الأصعدة. بخلاف الصحافة التي تناولت الشأن الجنوبي عموما والاستفتاء بموضوعية ومعايير مهنية عالية . (قاد ذلك إلى نتائج علمية دقيقة) .

- لاحظت الباحثة أن صحيفة الانتباهة عمدت إلى استخدام مفردات حادة في وصفها لاتفاقية السلام (الكارثية) فضلا عن مفردات أخرى لاتقود بالطبع إلا إن يختار الجنوبيون خيار الانفصال ويتضح ذلك من تكرار ورود لفظ (تركيع). وميلها إلى وصف مناصري الجنوب بأوصاف لا يليق نشرها. كقولها عن ياسر عرمان (الرويبضة) والتركيز على اللفظ حتى يعتاده القراء. وقد انعكس توجيه رئاسة تحرير الصحيفة على

محرريها وكتاب أعمدتها فأصبحت كتاباتهم لأتخرج عن الخط العام للجريدة وهو داعم للانفصال .

-لاحظت الباحثة من خلال التحليل لصحف العينة إن العام 2009 وحتى النصف الأول من العام 2010 لم يكن تناول الصحيفتين للشأن الجنوبي على درجة عالية من الاهتمام إلا إن ذلك تصاعدت وتيرته في النصف الأخير من 2010 وحتى لحظة الاستفتاء .

-الدراسة كشفت إن صحيفتي العينة لم تبذلا ما يكفي لجعل الوحدة خيارا جاذبا , وترك أمر تنوير الإخوة الجنوبيين لإعلام الطرف الواحد وهو "الحركة الشعبية " التي لقنتهم ماتريد.

- الدراسة كشفت إن صحف العينة أغفلت بشكل واضح دور الكاركتير ودوره في التأثير على الراى العام السياسي وتكوين رأى عام تجاه القضايا .

الأخبار التي تناولتها كل من صحيفة الصحافة في تغطيانها للشأن الجنوبي أن الأخبار في الصحافة في بادئ الأمر لم تجد الاهتمام الكافي حسب سياستها الداعية إلي التناول القضايا بالتساوي دون الميل إلي تناول المواد الداعمة للانفصال وكانت موضوعية ودقيقة و ملتزمة بشعارها الذي دعا إلى (الديمقراطية, السلام, الوحدة) توقف صحيفة الانتباهة كان له دور في ارتفاع نسبة الإخبار لدى صحيفة الصحافة فى تحليل المضمون ودرجته.

- كذلك كشف التحليل إن صحيفة الانتباهة عملت على الاهتمام بالجانب الخبري في التغطية الصحفية أكثر من الجوانب والأشكال التحريرية الأخرى وقد لعب ذلك دورا كبيراً في الدعوة إلى الانفصال والترويج لضرورات ذلك , لم تهتم الصحيفة بإشكال التحرير الصحفي لأخرى, كالحوار والتحقيق,إلى جانب كثرة الأعمدة الداعمة لانفصال الجنوب, أدى ذلك إلى تقصيرها في قيادة الرأي العام باتجاه الوحدة الجاذبة وتكوين رأى عام سياسيي مؤيد لها.

- اتضح أيضاً للباحثة إن صحيفة الانتباهة أيضاً اهتمت بقضية الجنوب أكثر من غيرها من القضايا المتعلقة بالبلاد وتلاحظ ذلك من خلال المواد والأخبار الأعمدة الداعمة إلي انفصال الجنوب عن الشمال. واتضح ذلك من خلال تفرد كل أخبار الصفحة الأولى (بالمانشت الملون والمثير) الداعي إلى ذلك, إلي جانب التغطية المتكاملة لحدث الاحتفال الضخم (وذبح الذبائح) للنتائج المؤيدة بنسبة الـ99,9% والتي كان نتاجها الانفصال. واتضح ذلك أيضاً من خلال جانب العلمي ونتائج تحليل المضمون. ووفقاً للمعايير المهنية ومواثيق الشرف الصحفي الداعية للمحافظة على الوحدة ودعم السلام لم تكن موضوعية وغير ملتزمة, أى أخفقت الانتباهة فى الالتزام بالضوابط التي المهنة ومواثيقها.

- تلاحظ أيضا للباحثة أن صحيفة الصحافية كانت أكثر اعتدالاً واتزاناً في تناولها للأخبار وطرحها الآخر من التقارير والأعمدة للشأن الجنوبي والتغطية الصحفية قبل وأثناء الاستفتاء وفقاً للمعايير الصحفية. مما أمكن الوصول إلى نتائج "علمية دقيقة".

- تلاحظ أيضاً غياب اللغة المميزة والمتفردة في تناول الأخبار عموماً, وإن عملت الانتباهة نسبياً على استخدام لونية خاصة بها تكاد تكون أقرب إلي التميز في مفرداتها ومتابعتها لقضية الجنوب عموماً واتفاقية السلام الشامل واستخدام (لقب الكارثية والتركيع) وترى الباحثة هنا أن الأمر ربما يرجع إلى ويرجع ذلك إلى عدم التدريب الصحفيين الى عدم تنوع المصادر. ايضا رفض بذلك وحيث المؤسسات الصحفية تفرغ الصحفي للتدريب. ايضاً التدخل الرقابي أحيانا في المواد بالحذف أو الإضافة (ووضع الخطوط الحمراء إمام حرية الصحافة) يعيق التغطية المتميزة والجيدة .

- تلاحظ إن كتاب الأعمدة والتقارير والتحاليل الصحفية وخاصة بصحيفة الانتباهة يفتقرون إلى العمل بالمعايير الصحفية المهنية في تناول المواد الإعلامية المؤدية

إلى قيادة الرأي العام السياسي , ويرجع ذلك إلي السياسات التحريرية المتبعة من قبل صحيفة الانتباهة . بينما كانت الصحافة اقل تجاوزاً في تناول المواد التي تدعو إلى الفرقة والشتات والقبيلة .

- كشفت الباحثة إن نسبة الأخبار في العام 2009م حتى النصف الأول من 2010م لم تهتم الصحف بالشأن الجنوبي إلا بدرجات يمكن وصفها بالقليل. وتلاحظ أيضا ارتفاع الاهتمام في النصف الأخير حتى لحظة الاستفتاء.

- نتيجة لما سبق فقد أخفقت صحيفة (الانتباهة) في تقديم رسالة أكثر إيجابية تدعم وحدة البلاد وتدعو إلى السلام بل كان لها دور في الانفصال, رغم إدراكها لأهمية رسالتها, إما الصحافة رغم تناولها الموضوع بموضوعية واتزان إلا أنها بتقيدها ذلك لم تسع أكثر إلى تقديم مواد توثر في الرأي العام وكانت اقرب للسلبية في تناولها للشأن الجنوبي .

- وعليه فإن صحف العينة تجاهلتا مقررات السلام والاستقرار والتنمية ودورها في وحدة البلاد أيضا لم تهتما بالاستفتاء بالدرجة التي يجب إن تقدم فيها المعلومة المتكاملة التي تؤدى إلى قيام رأي عام تجاه أهمية اتخاذ الوحدة كخيار جاذب له دوره في استقرار البلاد وتقدمها وتحسين وضعها الاقتصادي وترك الأمر إلى الطرف الآخر (الحركة الشعبية وإعلامها) أو ما تقدمه من رؤى تصب في خانة الانفصال ربما تزييف الحقائق حول ضرورات إقامة دولة جنوب السودان والانفصال عن الشمال دولة مستقلة بعيداً عن التباين في العادات والتقاليد والهوية التي ربما يرونها مختلفة, حسب رؤاهم وأيدلوجياتهم المطروحة).

- الدراسة لم تهتم بالجانب الفني والاستفادة من ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية بالدرجة الكافية (ربما يرجع الأمر لعدم استعانة القائمين على الأمر بذوي الخبرات) وأيضا نجد أن استخدام الرسم الإيضاحي والكاريكاتير لم يجدا حظهما في

الصحيفتين إلا نادراً فيما يندر (حسب التحليل) كانت نسبته ضئيلة. حيث يلعب الكاركتير دوراً مهماً في تكوين الرأي العام تجاه أي من القضايا القومية, وهو خبر بحد ذاته, وتحقيق, وحوار أحياناً وهو عامل من عوامل الجذب والإبراز, إن وعي القائمون على أمر الصحف أهميته.

- وأخيراً : توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها : إن السياسية التحريرية تلعب دوراً في المواد التحريرية لكل الصحيفة وإنها تؤثر في أخراج المادة بصورتها التي ترتضيها وفقاً لأيدلوجيتها وسياساته اوإن كل ذلك يخلق نوعاً من ألارتباط يكون أقوى من ارتباطها بالقوانين السياسية المنظمة للعمل الصحفي في البلاد (0)(سلسلة الندوات_مجلس الصحافة . 200 ص 25), حيث وجدت الباحثة إن كل ذلك خصما على مهنية العمل الصحفي وحرية الصحافة وعلى أداء الصحفي عموما.

التوصيات :

في إطار المعالجة المنهجية للبحث, وقياساً علي ما تم التوصل إليه ضمن الإطار النظري والعملي والنتائج الكلية للبحث, توصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات هي: -

1/ أن تكون قضايا الأمن والتنمية والسلام والوحدة والمحافظة على هوية الوطن وتميز وثقافاته على رأس أولويات الصحف .

2/ ضرورة تبنى الصحف قيام الدورات التدريبية لمنسوبيها داخل وخارج السودان لصقل قدراتهم التحريرية وأدائهم الفني وترقية الحس لديهم بتوخي الممارسة الداعمة الأخلاقيات الشرف المهني.

3/ العمل على استخدام كافة أشكال التحرير الصحفي, والاهتمام بشكل خاص بالتغطية لتميزها بالتكاملية (خبر – حوار – تحقيق – الخ) إلي جانب الاهتمام بالوسائل المساعدة كالصور التي أحيانا تكون خبراً قائماً بذاته. وان لايقتصر اهتمامها على شكل دون أخر

4/ أهمية إفساح المجال إمام فن الكاركتير لقدرته التعبيرية وأهمية دوره.

5 / العمل على تنوع المصادر والاستفادة من خدمة الوكالات الوطنية والأجنبية.

6/ أهمية إن تكون هنالك لقاءات (راتبه) بين أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية والتشريعية يتسم بالشفافية وتوضيح الحقائق درء للشائعات وتثبيتاً لحق هذه الأجهزة في الحصول على المعلومات الكاملة التي تعينهم على أداء مهامهم. .

7/ ضرورة قيام مراكز بحثية ومعلوماتية لقياس الرأي .

8/ على الصحف العمل على تقديم المفيد وتتجنب الطرح السطحي المفتقر للمعلومات المساندة بشأن القضايا المتداولة وان تعمد إلى التقصي والبحث بعمق في جوانب كل قضية تطرحها.

9/ ترقية أوضاع الصحفيين بتهيئة ظروف العمل وبيئاته الصحية والتدريبية والوظيفية.

10/ إن تضطلع الدولة بدورها حيال الصحافة ولا تكبل انطلاقتها لأداء دورها بالضرائب الباهظة والرسوم العالية على مدخلان الإنتاج.

11/ تعديل قانون الصحافة والمطبوعات بما يتيح قدرا وافراً من الحريات الصحفية المضبوطة بمواثيق الشرف الصحفي. مع مراعاة أهمية المسئولية الاجتماعية في التناول الصحفي.

12/ إن تقوم النقابات والهيئات والاتحادات الصحفية بحماية الصحفيين من التعرض للاعتقال والتعذيب والمساءلة . وذلك وفقاً لمقتضيات حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات .

13/ علي الصحف أن تعمل علي إعادة النظر في سياساتها التحريرية لكل المشكلات السياسية من خلال تقديم طرح عميق وجاد يعمل أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة في المجتمع .

14/ الاهتمام بأوضاع الصحفيين وتهيئة ظروف العمل الاقتصادية والصحية وذلك لضمان استقرار الصحفيين وعدم تنقلهم بالصحف وصولاً للوضع الوظيفي الأفضل.

15/ التنوع في استخدام الأشكال الفنية الأخرى وتنوع المصادر حتى لا يمل القارئ من المصدر الواحد الذي ينمى رتابة العمل. إلى جانب أهمية الاستفادة من التقنيات الرسمية في مجال الحاسوب والتصوير الرقمي .

16/ كما تدعو الباحثة الصحف إلى العمل على مراجعة سياساتها التحريرية فيما يتعلق بتناول القضايا ذات البعد السياسي والاجتماعي والثقافي المتعلق بوحدة الوطن وأمنه وسلامته. وأن تعمل دوماً على إبراز الخطاب السياسي الداعم للسلام والوحدة.

17 / يجب علي الصحافة أن تعمل وفقاً بسياسات ثابتة وإستراتيجية واضحة.

وأخيرا, أتمنى من الله إن أكون قد وفقت فى تقديم هذا البحث, واذكر هنا معوقات وصعوبات البحث التي لابد من الإشارة لها وهى عدم التزام البعض في الاستجابة للإدلاء بالمعلومات مواعيد مع الباحثين خاصة السياسيين منهم, مما يؤدى إلى تعطيل رسالة الباحث وسعيه الدءوب في الحصول على المعلومة من مصادرها, ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام ومعرفة المبحوثين وغيرهم بأهمية ذلك, وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد ,,,,

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- القران الكريم.

2-السنة لنبوية الشريفة

ثانيا : المراجع باللغة العربية:

1. أبادي، **محمد بن يعقوب الفيروز، القاموس** المحيط، القاهرة، المطبعة الحسينية.
2. إبراهيم، **صلاح محمد، أزمة الوفاق الوطني**، ط أولى، 1994م.
3. ابن منظور، **جمال الدين محمد، لسان العرب**، بيروت، دار صادر، المجلد التاسع.
4. ابوزيد، فاروق، **المدخل إلي علم الصحافة**، دار النشر، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع القاهرة، 1998م.
5. ابوزيد، فاروق، **فن الكتابة الصحفية**، القاهرة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 1983م.
6. أحمد علي المغربي، **المصباح المنير**، القاهرة، المطبعة الأميرية، الجزء الأول.
7. إسماعيل، محمود حسن, **مناهج البحث في إعلام الطفل**، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط1، 1996م، ص: 126.
8. ألسائر، حبيب أحمد، **من نمري للبشير**، دار جامعة الخرطوم للنشر، الباب السادس، الفصل الثاني، ط1، 1994م.
9. الباري، محمد وآخرون, **مقدمة في الاتصال**، الرياض، مكتبة مصباح, الطبعة الأولى، 1409هـ.
10. إبراهيم إسماعيل, **الصحفي المتخصص** (القاهرة . دار الفجر والتوزيع , المطبعة الأولي 2001 ص
11. بشير، محمد عمر – **جنوب السودان** من الحرب للسلام . ترجمة هنري رياض وآخرون – بيروت مطبعة الجبل 1983.
12. بطرس, فيليب، **إدارة الصحف**، القاهرة، المكتبة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

13. بكرى، عبد الوهاب، **دور الحرب والسلام في جنوب السودان**، جزء أول، دار البلد للطباعة والنشر، (د. ت).
14. البوني، عبد اللطيف، **البعد الديني لقضية الجنوب** 1900م – 1989م، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996م.
15. التهامي, مختار – **الإعلام والتحول الاشتراكي** – القاهرة – دار المعارف 1977 – ط 3
16. الجاز. هاشم **وسائل الإعلام والانتخابات**، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، الخرطوم، 2009م،
17. جون قاهر نبيرج، **الصحفي المحترف**، ترجمة: محمد كمال عبد الرءوف، الدار الدولية للنشر، ط15، 1990م.
18. الجوهري, محمود محمد، **الصحافة والحرب**، المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون, نشر الرسائل الجامعية، 1966م
19. الحسن عبد الباسط محمد، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1971م.
20. الحسن, عبد الباسط محمد، 1973م، **أصول البحث الاجتماعي**، مطبعة ألبان جديد، القاهرة. ط 3
21. ربيع, عبد الجواد سعيد **فن الخبر الصحفي**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م.
22. زين العابدين، أمين حامد **اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري**، مطبعة الخرطوم2007
23. السعيد، السر أحمد، **السودان نحو الجمهورية الثانية، دعوة لتأسيس جيوبولتيكا للسودان** النيلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2011م.
24. السيد، أحمد مصطفى، **البحث الإعلامي مفهومه وإجراءاته**، كلية الآداب، جامعة قاريونس، قسم الإعلام، 1994م
25. سيد، محمد، **الإعلام والتنمية**، القاهرة، دار الفكر، 1988م.
26. شفيق، حسين، **الإعلام الإلكتروني**، طبعة ثانية، 2006م، رحمة برس للطباعة، غير محدد المكان.

27. صابات, خليل – **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم** – القاهرة – دار المعارف ط 2 – 1977 محي الدين, عمرو – **التخلف والتنمية** – القاهرة: – دار النهضة العربية 1977
28. صالح, سليمان، **صناعة الأخبار في العالم المعاصر**، دار النشر للجامعات، مصر، 16 ش عدلي، القاهرة، طبعة ثانية، 1998م.
29. صالح, سليمان، **مقدمه في عالم الصحافة**، **دار النشر للجامعات**، 1994م.
30. صالح, محجوب محمد، **الصحافة السودانية في نصف قرن**، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط1، 1997م.
31. عبدا للطيف, صلاح– **الصحافة السودانية تاريخ وتويثق** 1899–1989– القاهرة مطبعة الاوفست 1992.
32. الطاهر، عبد الله إبراهيم , **بيلوغرافيا الصحافة السودانية في قرن** (1898م – 1998م)، المجلس القومي للصحافة، 2001م.
33. عبدا لحميد, محمد، **دراسات في بحوث الإعلام**، القاهرة, عالم الكتب، 1992م.
34. عبدا لرحمن مختار. **خريف الفرح : إسرار السودان 1950–1970** ,بدون ذكر الناشر والتاريخ ص 1973
35. عبدا لرحمن, عواطف, **الصحيفة كوثيقة تاريخية** –متى ولماذا – بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الثانية **لبحوث الإعلام في مصر** (القاهرة:– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 1982م.
36. عبدا لرحمن, عواطف، **إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي** – القاهرة – دار الفكر العربي بدون تاريخ
37. عبدا لقادر حسنين، **الصحافة كمصدر للتاريخ**، طبعة ثانية، بدون الناشر، 1960م.
38. عبدا للطيف, صلاح عبد اللطيف، الصحافة السودانية تاريخ وتوثيق 1899م – 1989م، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية, بدون تاريخ.
39. عبدا لمالك, محجوب، **إصدارات المجلس القومي للصحافة**، لجنة توثيق الصحافة السودان قاعة الشارقة، مطبعة دار هابيل للطباعة والنشر والتغليف، (د. ت).
40. عبدا لواحد, رضا، **الصحافة الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2007م، ص: 68.

41. عجوة, على – **العلاقات العامة وقضايا التنمية في مصر** – القاهرة – عالم الكتب 1977
42. عروة, محجوب ، **معالم في طريق الصحافة السودانية**، الخرطوم، دار السودان للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
43. علم الدين، محمود، **الصحافة في عصر المعلومات**، القاهرة، مطابع الأهرام، 2000م.
44. على، عزام أبو بكر، **مقومات الوحدة بين الشمال والجنوب**، طبعه أولى، 1999م، مطبعة النيلين.
45. عواطف عبد الرحمن وآخرون، **تحليل مضمون الدراسات الإعلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع, القاهرة, 1986م.
46. عودة, عبد الملك، **حالة جنوب السودان، المركز الأردني للدراسات والمعلومات**، عمان، الأردن.
47. العوف، بشير، **الصحافة تاريخاً وتطوراً صوفناً ومسئولية**, بيروت المكتب الإسلامي، 1978م.
48. اللبان، شريف درويش، **تكنولوجيا الطباعة والنشر الإلكتروني**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 1997م.
49. محجوب عبد المالك بابكر، **سلسلة ندوات تاريخ الصحافة**، المجلس القومي للصحافة، لجنة التوثيق، قاعة الشارقة، مايو 1998م.
50. المحجوب, محمد أحمد محمد عبد الحليم، **موت دنيا** منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة 2005م.
51. المحجوب, محمد أحمد، **الديمقراطية في الميزان:** تأملات في السياسية العربية والإفريقية، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1989م،
52. محمد أدم أحمد، الانتخابات **العامة في السودان لعام 2010م**، دراسة تحليلية، مجلة صدي، مركز دراسات المجتمع، عدد 4 يوليو 2010م
53. محمد أحمد، عبد الغفار، **الوحدة في التنوع**، ط2، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1972م.
54. محمد بن يعقوب الفيروز **آبادي، القاموس المحيط**، القاهرة، المطبعة الحسينية 13.
55. محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، القاهرة، عالم الكتب، 1992م.

56. محمد, سليمان عثمان، **مطبوعات مجلس الصحافة**، لجنة توثيق تاريخ الصحافة.
57. محمد, سيد محمد – **الإعلام والتنمية** طبعة 4– القاهرة دار الفكر العربي 1988م.
58. المص مودى, مصطفى، **العرب في المجتمع الإعلامي**، دبي، مركز المعلومات للدراسات والبحوث بالبيان، طبعة أولى، 1997م.
59. المغربي، أحمد على، **المصباح المنير**، القاهرة، المطبعة الأميرية، الجزء الأول.
60. مكاوي, بهاء، تسوية النزاعات في السودان **(نيفاشا نموذجاً)**، مركز الراصد، 2006م.
61. الملك، طلال **– تداعيات انفصال جنوب السودان على دول حوض النيل** يونيو 2010 ط 1 – مطابع السودان للعملة
62. المهندس، مجدي وهبه كامل ، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب**، بيروت، مطبعة بيروت، 1979م،
63. موسى. عبدا لعزيز محمد, **جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال**, الدار العالمية للنشر والتوزيع ط أولى.
64. الناصر، عبد المجيد حمزة, عصرية **ردام المردوك**, العينات، الموصل، مطبعة التعليم العالي، 1989م.
65. النجار، محمد علي، **معجم مصطلحات ألفاظ القرآن الكريم**، الجزء السادس، الهيئة المصرية للكتاب.
66. نجيله، حسن, **ملامح من المجتمع السوداني**، ط1، القاهرة، 1960م، المطبعة العالمية.
67. هيبة – محمود منصور – **كتابة الخبر الصحفي وتطبيقاته** – مركز الإسكندرية للكتاب 2006
68. يعقوب, عبد الحليم موسى، **الموضوعية والقيم الإعلامية في الأخبار**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2008م.

69. **ثالثا : أوراق عمل:**

1/ **فجر الصحافة السودانية**، قاعة الشارقة، الخرطوم، سلسلة إصدارات مجلس الصحافة، 1998م.

2/ **المؤتمر الأول حول قضايا الإعلام** 1990م، قاعة الصداقة، محمد سعيد معروف.

3/ محجوب عبد المالك بابكر، **سلسلة ندوات تاريخ الصحافة**، المجلس القومي للصحافة لجنة التوثيق، قاعة الشارقة، مايو 1998م.

4/ عبد الرحمن إبراهيم، ورقة مقدمه **للجنة توثيق الصحافة السودانية**، بدون تاريخ.

5/ **المدخل في بحوث الاتصال، جامعة لويزيانا الأمريكية**، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1988م, **موقع دار الوثائق العراقية** في الإنترنت، وزارة الثقافة العراقية.

6/ على شمو، مؤتمر الحوار **الوطني حول قضايا الإعلام**، 9 سبتمبر إلي 21 أكتوبر 1990م، قاعة الصداقة، الخرطوم.

7/ النور دفع الله، **ورقة ميلاد الصحافة السودانية**، قاعة الشارقة، ندوة توثيق الصحافة السودانية، 22 مايو 1998م.

8/ التقرير الختامي وتوصيات **مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان.**

9/ عمر القراي، **ورقة إشكاليات قيام الانتخابات**, أجراس الحرية، الأربعاء 2009/7/21م

10/ **التقرير الإستراتيجي الأفريقي**، جامعة القاهرة، 2010م – 2011م، الصفحات 4، 5، 10، 14.

11/ سلسلة ندوات المجلس القومي للصحافة والمطبوعات , **فجر الصحافة السودانية** . الخرطوم 1998م .

12/عوض، إبراهيم عوض، **الإعلام السوداني والانتخابات**، ورقه نقدية، مجلة صدي، مركز دراسات المجتمع، العدد الرابع.

13/معروف, محمد سعيد، **المؤتمر الأول حول قضايا الإعلام**، قاعة الصداقة، 1990م

رابعاً : المراجع المترجمة :

– شيرلى بناجي – **المقابلة الصحفية فن – دليل عمل للصحفيين** – ترحمه. محمد كمال عبدالرؤوف – الجمعية المصرية للنشر والمعرفة ط 1 2009

- جون قاهر نبيتبرج – **الصحفي المحترف** – ترجمة محمد كمال عبدالرؤوف ا-لدار الدولية للنشر ط 15 1990 .

-ديفيد أس بودر – **ماوراء الصفحة ألأولى** , نظرة صريحة على صناعة الخبر – عمان الأردن – مركز الكتاب الاردنى 1990

- شون ماكبريد وآخرون , **أصوات عديدة وعالم واحد** . ترجمة الدار الوطنية للنشر والتوزيع 1991 – الجزائر .

خامساً : رسائل علمية غير منشوره:

1/ كوثر أحمد سعيد، **التغطية الصحفية للقضايا البرلمانية** في الصحف السودانية، بالتطبيق على المجلس الوطني 2001م – 2004م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2004م

2/ النور أحمد دفع الله، **الصحافة الحزبية السودانية**, رسالة دكتوراه، لم تنشر, كلية الإعلام, جامعة القاهرة، 1986م.

3/ عبد الحليم موسى، **التغطية الإخبارية لمشكلة الجنوب في الصحافة السودانية** – دراسة تحليلية لصحيفتي السياسة – الأسبوع 1986م –1989م، رسالة ماجستير، جامعة أمدرمان الإسلامية.

4/ النور عبد الله جادين، **اتجاهات الصحف السودانية إزاء الحل السلمي لمشكلة جنوب** السودان، غير منشورة، من المعهد العالي للصحافة بالرباط، المغرب، لنيل الدبلوم العالي، 1990م، بالتطبيق على صحيفتي الأيام والسياسة، أول مايو 1988م إلي نهاية ديسمبر.

5/ عمار الشيخ محمد، **معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان** في الفترة من 1983م – 1989م، رسالة دكتوراه ، جامعة أفريقيا، بالتطبيق علي صحيفتي الميدان والراية، 1999م.

6/ صلاح الدين أحمد عباس، **مبادرات السلام لجنوب السودان** 1956م – 2002م، رسالة ماجستير، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، 2003م.

7/ عفاف عبد الله محمد شبرين، **اقتصاديات الإعلام**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2004م، ص: 153.

سادساً : الوثائق:

– مسألة الجنوب **ومبادرات السلام، سلسلة** ثقافة السلام، مجلس الإعلام الخارجي، طبعة أولى، 2002م.

– **صحيفة صوت الأمة**، العدد 294، الأحد 13 ديسمبر 1987م.

– **نص اتفاقية السلام الشامل** 2005م.

– **قانون الصحافة 1930م**، المادة الثانية.

– **قانون الصحافة 1985م.**

– **قانون الصحافة 1993م.**

– **قانون الصحافة والمطبوعات 1999م.**

– **قانون الصحافة والمطبوعات 2009م.**

– **قانون استفتاء جنوب السودان.**

– **النظام الأساسي لحزب المؤتمر الوطني.**

– **قرار مجلس قيادة الثورة** في 18 أغسطس 1970م، والخاص بتأميم الصحف، صحيفة الصحافة السودانية.

سادسا :الصحف والمجلات المتخصصة

– ادم محمد احمد – **مجلة صدى** – مركز دراسات المجتمع – دراسة تحليلية العدد 4 يوليو 2010.

- سيف الإسلام, الزبير **(القيم الإخبارية القائمة حول مشاكل الإعلام)** مجلة الدراسات الإعلامية عدد 38 – 1988م.
- الشهري, فائز عبد الله، **التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة**، مجلة العربية للدراسات **الأمنية، جامعة نايف، فبراير 2005م**
- **عوض إبراهيم عوض – الإعلام السوداني والانتخابات** – مجلة صدى العدد4
- صلاح حافظ . **مجلة الدراسات الإعلامية .** 1986العدد رقم
- الزبير سيف الإسلام – **مجلة الدراسات الإعلامية** 1982العدد رقم
- الطيب مصطفي، **(آبيي الدروس والعبر)**، عمود زفرات حرى، صحيفة الانتباهة 2009/7/23م.
- عبد الرسول النور، حوار **منشور بصحيفة أخبار** اليوم، بتاريخ 2008/6/13م.
- عمر ألقراي، **ورقة إشكاليات قيام الانتخابات**, أجراس الحرية، الأربعاء 2009/7/21م
- حمدي , حسين – **جريدة الشعب** – دمشق – عدد 1550 1986/1/15
- كورياك كور, صحيفة الانتباهة والكذب المبين، مقال منشور على موقع سودانايل، بتاريخ 2010/5/11م.
- عادل الباز، **صحيفة الأحداث، تاريخ 2 يوليو 2010م، العدد 1076**
- هاني رسلان، **حق تقرير المصير لجنوب السودان**، جدلية المسار والتداعيات، كراسات مركز الدراسات الإستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية، قيلوب، مصر، العدد رقم 138.
- هاني رسلان, **اتفاق تقاسم السلطة، مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
-)صحيفة صوت الأمة، العدد 294، الأحد 13 ديسمبر 1987م

سابعا: مقابلات:

- *الأستاذ/ **هاشم بابكر**، المدير الإداري، صحيفة الانتباهة.*
- *الأستاذ/ **أبو عبيدة وهب الله**، المدير الإداري، صحيفة الصحافة.*
- *الأستاذ/ **بله على عمر**، صحيفة الصحافة.*
- *الأستاذ / **ياسر يوسف** . أمين أمانة الإعلام بالمؤتمر الوطني*
- *الدكتور/ **ربيع عبد العاطي**، القيادي بحزب المؤتمر الوطني.*
- *الأستاذ / **المثنى الفحل** – مسئول العلاقات الدولية والإقليمية والمهتم الجنوبي*
- *الأستاذ/ **فيصل محمد صالح** – مركز طيبه برس*
- *الأستاذ/ **عبدا لله رزق** – جريدة الخرطوم*
- *الأستاذ/ **سعد عبدا لقادر**– المجلس القومي للصحافة .*
- *الأستاذ/ **مكي المغربي** – اتحاد الصحفيين السودانيين*
- *الأستاذة **فاطمة رابح** – صحيفة الصحافة*

ثامنًا : المواقع الإلكترونية مراجع باللغة الإنجليزية:

_ *www.aljazeera.net.*

_ *http/www .wikpedia.org*

_ *www.yaberouth.com*

_ *Burleson. Bernard (Contentanaylisis, Communication Research), fipple 1952.*

_ *www.google.com.*

_ *www.almaany.com*

_ *www.sudanile.org*

_ *www.sudan egeance*

_ *www.ssrc.sdta southern Sudan vote secession 2011 carter center new Atlanta*

_ *www.ssrc.sd.ssrc.news view*

_ *Mahjoub Abdel- Malik – press and polities in the Sudan uk of Khartoum pp 38- 40 1985*

_ *www.Marefa. Org. index.*

_ *Joseph – R – Do mink- James .E. Fleche Broadcasting. Research- Methods NY- 1984*

Borne Sean leder Writing, P. 134.(WWW.WAW.com L News +letter writing.

_ *www.ahram.org .eg.acpss*

- JOSEPH, R. DOMINICK-JAMES, E, FLETCHER, BRODCASTING RESEARCH METHODS, N.Y, 1984, P, 8

https://ar.wikipedia.org/wiki/

الملاحق

ملحق رقم (1)

aaaaaaa

قائمة باسماء الصحف التي صدرت خلال فترة الإنقاذ حتي 2012م[256]

الرقم	اسم المطبوعة	تاريخ التصديق	الجهة التى صدرت عنها	رئيس التحرير
1	أخبار اليوم	يوليو 1994م	اليوم للطباعة والنشر	أحمد البلال الطيب
2	الشارع السياسي	ديسمبر 1994م	دار البلد للصحافة والنشر	محمد محمد أحمد كرار
3	الرأى العام	سبتمبر 1995م	الرأى العام للصحافة والنشر	كمال حسن بخيت
4	ألوان	يوليو1996م	ألوان للصحافة والنشر	حسين خوجلي
5	الوفاق	ديسمبر 1997م	الطريق للطباعة والنشر	رحاب طه محمد أحمد
6	الأيام	ديسمبر 1999م	الأيام للطباعة والنشر	محجوب محمد صالح
7	خرطوم مونتور	سبتمبر 2000م	أفريقيا الكبرى للخدمات	ألفريد تعبان
8	الوطن	أبريل 2001م	القرن الأفريقي للطباعة	عادل سيد أحمد
9	رأى الشعب	فبراير 2001م	شركة الندوة للصحافة	يسن عمر الإمام
10	الخرطوم	أبريل 2001م	الخرطوم للصحافة	فضل الله محمد
11	المحرر	أغسطس 2001م	الزمان للإنتاج الإعلاني	صادق عبد الله عبد الماجد
12	الصحافة	مارس 2003م	الإعلاميات المتعددة	النور أحمد النور
13	الحياة	أبريل 2003م	منابر للطباعة والنشر	محمد عمر الخضر
14	سودان فشن	أغسطس 2003م	روان للإنتاج الفني والإعلامي	سيف الدين البشير
15	إيلاف	أبريل 2004م	هواديت للاستثمار والخدمات	د. خالد التجاني
16	الخبر	مارس 2005م	شركة النجوم للصحافة والنشر	عثمان سنادة

[256] المصدر: قسم المعلومات، المجلس القومي للصحافة.

17	جوبا بوست	أغسطس 2005م	جوبا ميديا	بولين أكيني
18	الوحدة	سبتمبر 2005م	إصلاح للصحافة والنشر	إدريس حسن
19	الانتباهة	أكتوبر 2005م	المنبر للطباعة والنشر	الصادق الرزيقي
20	ستزن	نوفمبر 2005م	راموكيل للتجارة المحدودة	نيال بول
21	السوداني	ديسمبر 2005م	دار السوداني للطباعة	محجوب محمد الحسن
22	مجلة مرآة المستثمر	يناير 2006م	الأمازون للتقنية والإنتاج الإعلامي	بكري عمر
23	سودان تربيون	مايو 2006م	أكورد إعلامية للخدمات	ويليام أزيكيال
24	آخر لحظة	يونيو 2006م	المنحى للطباعة والنشر	مصطفى أبو العزائم
25	مجلة الصباح الجديد	فبراير 2007م	الفوارس للطباعة والنشر	عابد سيد أحمد
26	الوسط الاقتصادي	فبراير 2007م	مستقبليات للإعلام	أحمد عبد الله التوم
27	الميدان	مارس 2007م	التنوير للطباعة والنشر	التجاني الطيب بابكر
28	المراقب	أبريل 2007م	أفريقيا الكبرى للخدمات	إبراهيم محمد بلال
29	البداية	أبريل 2007م	مانجو للصحافة والنشر	فتح الرحمن النحاس
30	عافية دارفور	مايو 2007م	طيبة للطباعة والنشر	فيصل محمد صالح
31	أدفوكيت	يوليو 2007م	أدفوكيت للصحافة والطباعة والنشر	أغيوك ديفيد
32	الأحداث	سبتمبر 2007م	نسق أنترناشونال	عادل الباز
33	صوت الأمة	نوفمبر 2007م	الشكابة	النجيب نور الدين
34	أجراس الحرية	فبراير 2008م	مسارات جديدة للإنتاج الإعلامي المحدودة	د. مرتضي الغالي
35	الشرق الدولية		شركة طابا للطباعة والنشر	متوكل عبد الدافع

36	الأخبار	2008م	شركة طيبة برس	محمد لطيف
37	الرائد	2008م	الحصن للإعلام المحدودة	عبد المحمود نور الدائم الكرنكي
38	الأتحاد	أغسطس 2000م	سنابل للنشر المحدودة	محمد أحمد بقادي

الرقم	اسم المطبوعة	تاريخ التصديق	الجهة التى صدرت عنها	رئيس التحرير
39	العاصمة	يناير 2009م	الملتزمة للوسائط الإعلامية	د. صلاح محمد إبراهيم
40	المستقلة	نوفمبر 2008م	البطران للإعلام	عبد الله عبيد
41	الشمس	يناير 2009م	حركة اللجان الثورية	ربيع حامد
42	صوت بروؤت اليوم	مارس 2009م	الثغر للطباعة والنشر المحدودة	محمد زين محمد عثمان
43	الحرة	أكتوبر 2008م	دار السحاب للطباعة والنشر	جمال على حسن
44	قضايا الساعة	فبراير 2010م	الأهرام للحلول المتكاملة	
45	The democrat	مارس 2010م	ذا نيوز اسرا للاستثمار	جون ليمي إستيفن
46	Sudan turbine	مارس 2010م	روان للإنتاج الفني والإعلامي	وليم ايزكل
47	الحقيقة	أبريل 2010م	أم أتش فارما للتجارة	عبد الرحمن الأمين
48	المحرر	مايو 2010م	الزمان للإنتاج الإعلامي	سيد على كرار
49	الشاهد	يونيو 2010م		فتح الرحمن النحاس
50	البلد	يونيو2010م		
51	الجريدة	أغسطس 2010م	شركة قيسان للإنتاج الإعلامي	إدريس الدومة
52	المصير	فبراير 2011م		
53	الاستقلال	أكتوبر 2011م		

54	اليوم التالي	فبراير 2012م	شركة GBS للإعلام	فتح الرحمن النحاس
55	المجهر السياسي	أبريل 2012م	شركة لافوتين المحدودة	صلا(257)

(257) نفس المصدر، قسم المعلومات، مجلس الصحافة.

ملحق رقم (2)

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاثنين 28 شعبان 1431هـ 9 أغسطس 2010م العدد 11577

البروفسور محمد خليل لـ"الشرق الأوسط": المفوضية لن تسمح بأي تدخل أو تأثير على مجريات استفتاء جنوب السودان.

رئيس مفوضية الاستفتاء السوداني: الرقابة الدولية والإقليمية ضرورية لصالح نزاهة وحيدة النتائج.

محمد سعيد محمد الحسن.

أكد رئيس مفوضية الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان البروفسور محمد إبراهيم خليل، أن "المفوضية لن تسمح لأي محاولة للتدخل في مجريات الاستفتاء أو التأثير على أي المستويات". وكشف خليل في حديث خاص لـ"الشرق الأوسط" عن أن الدستور نص على صدور قانون الاستفتاء في مايو (أيار) 2007م، أي قبل 42 شهراً من إجرائه في مطلع 2011م، ولكن القانون صدر في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2009م، والمفوضية شكلت في 29 يونيو (حزيران) 2010م وأمامها 5 أشهر فقط لإنجازه. وأضاف خليل أنه يمكن تأجيل الاستفتاء بموافقة الشريكين – الحكومة الاتحادية وحكومة الجنوب – ولكن الدستور واتفاقية السلام ينصان على إجراء الاستفتاء خلال 6 أشهر قبل نهاية الفترة الانتقالية في يناير 2011. ونبه خليل على أن اتفاقية السلام والدستور ينصان على خيار الوحدة الجاذبة، وأن مسؤولية المفوضية الإشراف على الاستفتاء بجدية ونزاهة وشفافية ومصداقية.

وأوضح خليل أن البرلمان المنتخب في الجنوب لا يستطيع إعلان الاستقلال أو الانفصال من داخل البرلمان لأن الدستور ينص على الاستفتاء وتقرير المصير.

واستبعد رئيس المفوضية للاستفتاء حدوث طعن في نتائج الاستفتاء ما دامت إجراءاتها شفافة وسليمة وعلى المستويات كافة، وأكد على أن قانون الاستفتاء يكفل ويوفر مناخ التعبير الإيجابي ويحظر إشعال الفتن الدينية والترويج للنعرات العنصرية، ونفى أن يكون إجراء الاستفتاء ونتائجه قفزة في الظلام فالأمور كلها جلية وواضحة بدءا من اتفاقية السلام والدستور والترتيبات اللاحقة لإجرائه، بما فيها إعلان النتائج، برقابة إقليمية ودولية.

وقال خليل إن نتيجة الاستفتاء في حالة غلبة خيار الانفصال على الوحدة لا تقع مسؤوليتها على المفوضية وإنما على أداء الشريكين والقوى السياسية، لأن اتفاقية السلام نصت على خيار الوحدة، وأن مهمة المفوضية هي توفير الأجواء الإيجابية لتمكين الناخب الجنوبي من الإدلاء بصوته بإرادة حرة.

وفيما يلي نص الحوار:

*** هل يسمح الزمن المتبقي – أقل من 5 أشهر – لإجراء استفتاء عام بحجم تقرير مصير الجنوب؟**

– لمعرفة حجم المشكلة، لابد من التذكير بأن الذين تفاوضوا وتوصلوا إلي اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي حددوا في الدستور الانتقالي في المادة (220) أنه يتعين علي الهيئة التشريعية القومية أن تصدر قانوناً للاستفتاء وتقرير المصير في أوائل السنة الثالثة من الفترة الانتقالية في يوليو 2007م مما يبرز ضخامة مهمة الاستفتاء وأنها تحتاج إلي كل هذا الوقت، أي نحو 42 شهراً لاستفتاء دقيق ومنضبط وشفاف ويتصف بالمصداقية التامة، ولا يحتمل أيما نوع من الخلل في الإجراءات. فعنصر الزمن الكافي مهم، وضيق الوقت وضعفه يخلق مشكلات.

*** كيف تسير الأمور الآن؟**

– الواقع الآن أن القانون – أي قانون الاستفتاء – لم يصدر إلا في 31 ديسمبر 2009م ومفوضية الاستفتاء شكلت في 29 يونيو 2010م، وحتى الآن المفوضية ليس لديها مقر ولم يعين الأمين العام للجهاز التنفيذي للمفوضية ولم تعد الميزانية أو الهيكل الإداري الخاص بالمفوضية.

*** كيف يمكن مواجهة الموقف في إطار الزمن الضيق المحدود؟**

– لابد أولاً من نشر الكشف النهائي للناخبين في مدى 3 أشهر (أكتوبر/ تشرين الأول، نوفمبر/ تشرين الثاني، ديسمبر) والقانون ينص على فترة للناخبين في السجل الأولي والاطلاع عليه قبل الانتقال للسجل النهائي، وقد تكون هنالك طعون في القوائم والفصل فيها يتم بواسطة المحكمة وأمامنا الآن 5 أشهر و9 أيام لإنجاز مهمة كبيرة وتعيين الأمين العام والجهاز الإداري ووضع الميزانية وتقديمها إلى رئاسة الجمهورية.

*** ألا يخول القانون للمفوضية اتخاذ قرار بالتأجيل في إطار ما هو مطلوب في زمن مناسب؟**

– يجوز للمفوضية بموافقة الحكومتين، الحكومة الاتحادية وحكومة الجنوب، تأجيل الاستفتاء ولكن هناك مشكلات أخرى، وهي أن الدستور واتفاقية السلام الشامل ينصان على أن يجري الاستفتاء في 6 أشهر قبل نهاية الفترة.

*** كم عدد أعضاء المفوضية التي تتولى الإشراف وتنفيذ الاستفتاء وتقرير المصير للجنوب؟**

– تتكون المفوضية من 9 أعضاء بمن فيهم الرئيس ومقرها الخرطوم، واتفق الشريكان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، أو الحكومة الاتحادية وحكومة الجنوب)، أن يكون 5 من أعضاء المفوضية بمن فيهم نائب رئيس المفوضية من الجنوب و4 من الشمال بمن فيهم رئيس المفوضية. وتوجد 5 أجهزة منها الجهاز الخاص بتحديد مراكز

أو مواقع الاقتراع طبقا للكثافة السكانية أو مجموعات الناخبين المؤهلين للاقتراع في الاستفتاء، في الشمال (السودان) والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ومصر وإثيوبيا وكينيا وأوغندا.

*** هل يحدد قانون الاستفتاء ضوابط لوجود مركز للاقتراع؟**

– نعم، القانون ينص على وجود مراكز في أي موقع يوجد فيه 20 ألف ناخب أو أكثر مؤهلين للتصويت، ونعمل لكي نتجنب بعض الصعوبات التي واجهت الناخبين في الانتخابات العامة، فمثلا لم تتوافر مراكز اقتراع وأماكن ذات كثافة للناخبين المؤهلين في الولايات المتحدة مما اضطر الكثيرون إلى التوجه إلى واشنطن حيث مركز الاقتراع، ولذلك يأتي الحرص على تهيئة مراكز للاقتراع للوصول إليها دون مشكلة.

*** ألا يمكن تمديد فترة الاستفتاء بما يتيح الوقت المعقول لتنفيذ متطلباته؟**

– الشريكان، الحكومة الاتحادية والحكومة في الجنوب، أي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، بمقدورهما بالاتفاق معا ومع القوى السياسة الاضطلاع بذلك.

*** هل تبدي المنظمات الدولية والإقليمية اهتماماً باستفتاء الجنوب؟ وهل هنالك تدخل من جانبها؟**

– الواقع أن المنظمات الدولية وبوجه خاص الأمم المتحدة أبدت نيات حسنة واستعدادا لتقديم مساعدات مادية وفنية وخبرات، وقد قلنا لهم إن لدينا خبرات، فالسودان من أوائل الدول التي عرفت الانتخابات قبل أكثر من نصف قرن، ولدينا كفاءات إدارية وقانونية، وإن أهل مكة أدرى بشعابها، ولدينا قوانين متكاملة، ولكن بمقدورها المساعدة في الجوانب الفنية والتقنية لعمليات الاقتراع ولا يوجد تدخل من أيما جهة، ولن نسمح بأي محاولة للتدخل في مجريات الاستفتاء أو التأثير على أي مستوى.

*** هل تعتقد أن الأجواء السياسية، محلياً وإقليمياً ودولياً، تمثل مناخاً ملائماً للاستفتاء؟**

– لابد أن نضع في الحسبان أن الاستفتاء يمثل قضية كبيرة وفاصلة، وتهيئة الأجواء الإيجابية على المستويات كافة تعتبر ضرورية وحيوية، ولا بد من تلافي المشكلات والمعوقات، التي قد تقود إلى سوء فهم وقد يفضي ذلك إلى تشويش، ولابد من إشارة إلى ما قام به أحد حكام ولايات الجنوب، حيث جمع جماهير الولاية ودعاهم للتصويت للانفصال قبل بدء الاستفتاء، وليست هذه الطريقة الصحيحة ولا الصائبة، لأن اتخاذ القرار يتم عبر إدلاء الناخب بصوته في صندوق الاقتراع دون ضغوط أو تخوف أو ترغيب.

*** هل قانون الاستفتاء يكفل الحريات العامة لجميع الأطراف للتعبئة والدعوة للخيارين.. الوحدة أو الانفصال؟**

– أولاً في إطار الاستفتاء لأهل الجنوب، لا بد من تهيئة الأجواء لإبداء الرأي وحرية التعبير، وذلك لا يعني إشعال الفتنة الدينية أو الترويج للنعرات العنصرية من نوع ما بدر من بعض الجهات، والقانون يكفل حرية التعبير للوحدة أو الانفصال مع ملاحظة أن الدستور واتفاقية السلام الشامل ينصان على الوحدة، وأن على الشريكين، وكذلك القوى السياسية كافة، تركيز الجهود نحو خيار الوحدة، وكعمل سياسي فإن مفوضية الانتخابات لا تتدخل فيه ولكن تتمنى أن يحدث، ومهمة المفوضية توفير المناخ الإيجابي الشفاف والمحايد والمنضبط لتسهيل وتمكين الناخبين المؤهلين كافة للإدلاء بأصواتهم بحرية تامة، "وليس لدينا صلة بالنتائج التي يتحكم فيها الناخب وصندوق الاقتراع"، ونأمل من الحكومة الاتحادية ومن حكومة الجنوب أن ينأوا عن أي فعل من نوع ما حدث في شرق الاستوائية، حرصا على القانون والنظام وتأمين المناخ الإيجابي للاستفتاء. كما نأمل في توفير الثقة المتبادلة وبث روح التعاون من الأطراف كافة لجعل الاستفتاء مظهرا حضاريا متقدما ومنضبطا، وسأسعى من جانبي لخلق أجواء الثقة والتعاون الإيجابي داخل المفوضية، فمن دون التعاون والتفاهم يصعب التغلب على الصعاب التي تكتنف المهمة الشاقة والفاصلة والتاريخية.

*** هل ستكون هنالك رقابة دولية وإقليمية على عملية الاستفتاء؟**

– نعم، ونحن نشجع على وجود الرقابة الدولية والإقليمية ومتابعة لصيقة لجميع إجراءات الاستفتاء ليكون الاستفتاء مقبولاً ومقنعاً للسودانيين وللعالم، لاحترام نتائجه وإرادة الاختيار الحر.

*** من يحق له الإدلاء بصوته في الاستفتاء؟**

– كل من ولد من أب وأم في الجنوب منذ عام 1956م.

*** ما هو وضع الجنوبيين في الشمال؟**

– هم مؤهلون ويحق لهم المشاركة في التصويت، ولكن عليهم في حالة التصويت أن يسجلوا في الجنوب.

*** هل يمكن للبرلمان المنتخب إعلان الاستقلال من داخل البرلمان حسبما أعلنت بعض القوى السياسية في الجنوب على غرار ما حدث في مطلع 1956م؟**

– حسب الوضع القانوني الخاص بالجنوب، وفي إطار اتفاقية السلام الشامل والدستور لا يستطيع ذلك إلا في حالة موافقة الأطراف كافة على تعديل الدستور، ولابد من مراعاة نصوص اتفاقية السلام ونصوص الدستور التي جعلت القرار عبر الاستفتاء الحر المباشر، تشرف عليه مفوضية الاستفتاء بوجود رقابة دولية وإقليمية.

*** هل يمكن الطعن في الاستفتاء باعتباره سابقة في تدشين التجزئة والانفصال؟**

– لا يمكن الطعن في الاستفتاء ونتائجه ما دامت سليمة في مستوياتها كافة وما دامت ملتزمة بنصوص الاتفاقية والدستور، وتمت بشفافية ونزاهة إلى جانب الإجماع السياسي على الاستفتاء الذي يصعب نقضه.

*** هل أبدت أي قوى سياسية داخل الجنوب اعتراضاً أو تحفظاً علي الاستفتاء بسبب الأوضاع الداخلية؟**

– لا علم لي بذلك.

*** ما هو رد الفعل في حالة وقوع الانفصال؟**

– إذا أسفرت النتيجة عن وحدة طوعية فإن ذلك سيكون مهماً جداً بالنسبة إلى السودان ومستقبله، وكذلك على المستوى الإقليمي، أما إذا كانت النتيجة هي الانفصال فإن ذلك بدوره سيكون حدثاً مهماً في تاريخ البلاد وستترتب على ذلك نتائج وتداعيات، ونتيجة الاستفتاء لا تقع تبعاتها أو مسؤوليتها على مفوضية الاستفتاء لأنها هي المنوط بها إجراؤه في حيدة ونزاهة وشفافية، ونتيجة الاستفتاء تتوقف على أداء شريكي اتفاقية السلام الشامل ومعها الدستور، وواجب الحكومة والمعارضة أن تعملا على جعل الوحدة جاذبة، والناخب له القول الفصل للإدلاء برأيه بحرية تامة، والمفوضية مسئولة عن توفير المناخ الإيجابي المطلوب.

*** هل يعتبر إجراء الاستفتاء ونتائجه قفزة في الظلام؟**

– لا بالطبع، لأن الاستفتاء نص عليه الدستور واتفاقية السلام الشامل ويستند إلى قانون وتشرف عليه مفوضية ويتاح لكل الناخبين المؤهلين حق التصويت لخيارهم وبرقابة محلية وإقليمية ودولية، والنتائج تعلن للجميع لا قفزة في الظلام، فالأمور كلها جلية وواضحة.

*** على من تقع مسؤولية تأمين وسلامة الاستفتاء؟**

الأجهزة الأمنية مسئولة عن التأمين والسلامة.

ملحق رقم (3)

لقاءات الصحفيين

**** الأستاذ/ مكي المغربي؛ متحدثاً عن أوضاع الصحفيين خلال فترة الاستفتاء:**

تعتبر الفترة من مايو 2011م إلي مايو 2012م فترة مفصلية في تاريخ الصحافة السودانية إذ شهدت اختيار شعب جنوب السودان إقامة دولته المستقلة. وقد لعبت الصحافة دوراً كبيراً لا يقل عن بقية اللاعبين المحليين والدوليين في التعامل مع هذه الحدث. وكانت الفترة السابقة لإقامة الاستفتاء تتميز بحرية الرأي في تناول هذا الموضوع باستثناء بعض الانتهاكات لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين في جنوب السودان خلال أشهر مايو ويونيو 2011م من منع بعض الأطقم الصحافية من حرية التجول وفرض استخراج بطاقة الصحافي الأجنبي على عدد المراسلين السودانيين القادمين من المؤسسات التي تتخذ من الخرطوم مقراً لها بما في ذلك الصحافيين الجنوبيين مما اعتبر إيذاناً مبكراً بقمع حرية النشر ما لم تصب في مصلحة انفصال جنوب السودان. بدأ الإتحاد العام للصحفيين السودانيين مهمته بعد التاسع من يوليو 2011م في فك الارتباط مع عضويته السابقة من جنوب السودان مع تقديم العرض لوزير الإعلام في حكومة جنوب السودان إبان زيارته لمقر الإتحاد في الخرطوم قبيل الاستفتاء بتدريب وتأهيل الصحافيين الجنوبيين لتأسيس نقابتهم التي تدافع عن حقوقهم ولكن لم تكن هنالك استجابة عملية.

وعن الصحف المملوكة للجنوبيين يقول أستاذ مكي:

قام مجلس الصحافة بسحب تراخيص صحف أجراس الحرية وذاديموقرات وخرطوم مونتير وآدفوكيت بسبب ملكيتها للجنوبيين الذين تم اعتبارهم أجانب بعد انفصال الجنوب في يوليو 2011م ويمنع القانون السوداني ملكية الصحف لغير

السودانيين. طالب الاتحاد السلطات بمنح الصحف فرصة للتصفية وتسوية حقوق العاملين والمساهمة في ذلك لدواعي وطنية.

وعن مصادرة وتوقيف الصحف يقول الأستاذ مكي:

صادرت السلطات أعداداً من صحف ألوان والجريدة والتيار والميدان والصحافة عدة مرات العام 2011م والربع الأول من العام 2012م. وظل الاتحاد يرفض هذه المصادرات التي تستند وفقاً لقانون الأمن الوطني ويطالب جهاز الأمن بإحالة ما يراه من مخالفات إلى القضاء. وقامت السلطات بتعديل الموقف فيما يتعلق بالتيار وألوان في شهر مارس 2012م.

ظلت بعض الصحف تتعرض للاحتجاز الأمني مما يعرقل التوزيع ويتسبب في خسائر مادية جسيمة للصحف ومارس الاتحاد دوره كاملاً إزاء هذه الحالات بمواقف معلنة في تأكيده على رفض المصادرة والإيقاف.

ظل الإتحاد يقوم بحملات مباشرة إزاء أي انتهاك للحريات الصحفية في السودان ويحرر نشرات صحفية فور وقوع الحدث كما يبذل الجهد الممكن عبر مكتبه التنفيذي وعبر التواصل مع عضويته العامة في حضور محاكمات الصحفيين وزيارتهم في السجون وبعد إطلاق السراح من باب التضامن مع عضويته. كما يقوم الاتحاد حالياً بجهود حثيثة لتعديل قانون الصحافة والمطبوعات الأمر الذي يمنع التدخل الأمني والحكومي عبر القوانين الأخرى.

**** الأستاذ/ سعد محمد عبد القادر، مدير الإدارة العامة للتدريب بالمجلس القومي للصحافة، متحدثاً عن تدريب الصحفيين على الاستفتاء قائلاً:**

التدريب للصحفيين أمراً منصوص عليه في قانون الصحافة وهو واحد من أهم أهداف المجلس, والمجلس من جانبه ظل قائم بهذا الدور حتى الآن.

وعن التمويل من قبل المؤسسات الصحفية، يقول الأستاذ/ سعد:

أكد أن الصحيفة من المفترض أن تكون من نسبة من الإرباح تعدها للتدريب، ونرى واقع المؤسسات الصحفية اليوم سلبي للغاية, لذا المجلس يعمل على هذا الأمر وأقام العديد من الدورات التدريبية. وهنالك دورات بالاشتراك مع العديد من المؤسسات الحكومية وغيرها, مثل الجمارك, الضرائب, والنفط.. الخ.

نحن دربنا العديد من خلال هذه الدورات وخرج منها الصحفي الإلكتروني والاقتصادي.. الخ، وشملت الدورات الصحفيين بالولايات بالتعاون مع الاتحاد الوطني للشباب السوداني, وهنالك دورات خارج البلاد أيضاً. منها إلي مصر, المغرب, لندن, وهذه شملت رؤساء التحرير.

كما دربنا العديد من الصحفيين في مجال التغطية الصحفية للاستفتاء لمدة ثلاث أيام, قدمت جرعات سريعة ومركزة.

**** الأستاذ/ فيصل محمد صالح، مدير البرامج، بمركز طيبة برس:**

مركز طيبه برس من المراكز التي تقدم التدريب الصحفي. سألناه عن التدريب وأهميته, خاصة وأن المركز يعمل في هذا المجال.

أجابنا: التدريب له أهميته, خاصة لمن يمتهنون مهنة الصحافة والمختصين في مجال تغطية الإحداث الجارية, وعموما التدريب مهم في كل المهن من أجل المواكبة والحداثة. فيما يتعلق بالصحفيين الذين يعملون في أقسام أخبار غالبيتهم من حديثي

السن وحديثي بالتالي الخبرة, ولذا نجده يحتاج دوماً للتجديد معلوماته وملاحقة التطورات الحديثة التي يمر بها عالم المعلومات وهو يحتاج دوماً إلى أعادة تأهيل.

مجال الصحافة من أكثر المجالات أهمية للارتباط المهنة بثورة الاتصال والمعلومات وهذه تتطلب دوماً (الآنية) وهو الجديد اليومي ربما على مدار الساعة, وعليه نحن بمركز طيبة نعمل في مجال التدريب الصحفي والإعلامي إلي جانب المناصرة والدفاع عن حرية الصحافة.

فيما يتعلق بتغطية الاستفتاء قال:

تم إجراء العديد من البرامج التدريبية خلال فترتي الانتخابات ثم فترة الاستفتاء, وما يميزنا في طيبة برس إننا عملنا على تدريب كل الصحفيين في الشمال والجنوب بالتعاون مع بعض المنظمات المحلية والأجنبية.

كان الهدف من ذلك تحقيق عدد من الأهداف منها:

– إن الجيل الجديد من الصحفيين لم تتح لهم الفرصة لتغطية الانتخابات ديمقراطية ويرجع ذلك بالتأكيد لحداثة سنهم, فآخر انتخابات في البلاد هي انتخابات 1986م, وبالتالي فهم يحتاجون إلي تدريب مكثف لكي يستطيعوا تغطية الانتخابات ثم الاستفتاء في أجواء ديمقراطية.

– أيضاً قصدنا أنه من خلال تدريب صحفيين شماليين وجنوبيين تعتبر في حد ذاتها خطوه جيدة تعمل على كسر الحواجز وتوفير منابر ووقت لهم تمكنهم من التحاور معاً وصولاً إلي رؤى ومفاهيم مشتركة.

– التدريب في الخرطوم – دارفور – القضارف – لقرابة الـ200 صحفي.

– خضعت بعد ذلك المجموعة التي ضمت (شماليين وجنوبيين) إلي سلسلة من الورش المركز التي استفادوا منها فائدة كبيرة.

ماذا عن ملاحظاتك للتغطية الصحفية خلال الاستفتاء؟

في السودان كما هو معلوم هنالك إشكاليات وسيطرة علي وسائل الإعلام بطرق ووسائل كثيرة, الإعلام الحكومي كان خاضعاً كلياً للحكومة وأما الصحف فقد كانت تمتع بحرية نسبية خلال الفترة من (2005م إلي 2011م) وتعتبر تلك أفضل فترة مرت بها الصحافة السودانية خلال فترة العشرين سنة الماضية.

لقاءات مع بعض صحفي مجتمع البحث إلي جانب مهتمين بالشأن الجنوبي:

** **الأستاذ/ المثني عبد القادر الفحل، الصحفي بصحيفة بالانتباهة مسئول العلاقات الدولية والإقليمية والمهتم الجنوبي.** سألناه عن هل تم توفير كل معينات العمل من أجل تغطية الاستفتاء.

أجابنا: هنا في الانتباهة توفرت لنا كل معينات العمل الممكنة وكان لدينا ميزانية منفصلة من 20 جنيه إلي 50 جنيه فيما يلي القسم هنا تم توفير مبلغ الـ50 جنيه يومياً, وذلك حتى يتسنى لنا الاتصال بسفارتنا بالخارج ومتابعة عملية الاستفتاء أولاً بأول, ودوماً السفارات التي يكون فيها دبلوماسي جنوبي نفضل متابعة العمل معها وخاصة السفارات التي بها جنوبيين (مصر– كينيا – يوغندا) وأوربا وأمريكا واستراليا.. الخ.

الصحيفة كانت تعمل على إرسال الصحفيين إلى الولايات المتاخمة مثل النيل الأبيض وجنوب كردفان, وذلك لمتابعة العملية عن قرب والتحدث إلي المقترعين عن الوحدة أو الانفصال ولكن للأسف وجد أن غالبية الجنوبيين كانوا يرغبون في الانفصال. وتم تهيئتهم لذلك.

عن التدريب لم يكن كافياً ولم يكن بحجم الحدث ربما لقلة الإمكانيات, كان الأجدى في حدث مثل هذا يقوم الاتحاد الأوربي أو منظمات المجتمع الأخرى بتقديم شراكات من أجل مزيداً من التدريب, فالعالم اليوم في تطور مستمر والصحفي الذي لا

يتدرب بين فينة وأخرى يكون غير مواكب. إضافة إلي أن الحدث لم تشهده البلاد من قبل.

نحن في الانتباهة كنا متفاعلين مع الحدث, هنالك من يقول غير ذلك, لأن الصحيفة لها (غرض من ذلك وهي تبنيها لدعوة الانفصال). أقول لك أن أغلبية الصحفيين العاملين بالصحيفة يعملون بمهنية وليست لديهم أي ميول تجاه (المنبر) منبر السلام العادل وهو مالك الصحيفة. ولذا إنا وبمبادرة من شخصي ابتكرت فكرة (العد التنازلي) وهي تعمل على إحصاء الأيام بالتنازل وصولاً للحظة الاستفتاء.

الصحافة السودانية فيما يلي الاستفتاء تعاملت معه بعدم اهتمام وعدم موضوعية واهتمت بالجنوبيين وتناست الطرف الآخر وهو (الشماليين الذين أبعدوا عن الاستفتاء ولم يهتم بهم ولم يسألوا عن رأيهم في الوحدة أو الانفصال. كل الناس تتعامل مع القضية كأنما الجنوب يعني (سلفاكير وقطاع الشمال) الجنوب به إثنيات لا علاقة لها بالطرفين هؤلاء لم تصلهم الرسالة بالمرة ووصلت لهم رسالة من طرف واحد. والمحصلة (انفصل الجنوب) وفي رأى انفصل الجنوب يوم وقعت اتفاقية نيفاشا.

الموضوعية في الصحيفة وللأمانة والتاريخ كان لا يتم تغييره وينزل كما هو, وأن كان في الأغلب تتلقى اللوم بطريقة أو بأخرى.

**** الأستاذة/ فاطمة رابح، الصحفية بالصحافة، القسم السياسي، المهتمة بالشأن الجنوبي.**

تحدثت لنا قائله:

التدريب لم يكن كافياً, وطبعاً الحدث لم يشهده السودان من قبل, لذا كانت أغلب محاضرات المدربين عن تجارب الدول التي شهدت مثل هذا النوع من الانقسامات أو عدمها مثل (اليمن – أثيوبيا – ألمانيا – كوريا) الخ، ونحن من جانبنا اقترحنا زيارة

للجارتين أثيوبيا, وإريتريا ولشح الإمكانات لم يتم ذلك. وكان الغرض طبعاً للوقوف علي التجربة والاستفادة من التغطيات الصحفية, كيف تمت؟

ملاحظة أخرى عن الدورة التدريبية لم تشمل الصحفيين العاملين في ملفات السلام والشئون السياسية إلا قليل منهم, ويلعب الاهتمام ونوعية العمل دوره هنا في نجاح التغطية.

التغطية الصحفية للاستفتاء كانت استثنائية بمعنى إننا أي غالبية الصحفيين العاملين في المجال عانوا ما عانوا من عدم توفر أي من المعينات, فأنا مثلاً عملت أيام الأعياد وصادف الاستفتاء أو لم يتم توفير وسائل نقل ولا حتى وجبات في الصحيفة. وكنا نعمل على الذهاب باكراً للمدارس وأماكن الاقتراع أحيانا يكون الحراس نائمون ولا يفهمون شيئاً, هنالك مواقف طريفة مضحكة ومبكية في آن واحد. كنا نعمل في كل هذه الظروف الاستثنائية من أجل تقديم عملنا للتاريخ وللبلد وكانت هذه رسالة إعلامية لابد أن نشارك فيها.

كنا نعانى أشد المعاناة لذلك انتظمنا وقسمنا أنفسنا, هذا يغطى بحري, وذاك يغطى أمدرمان, وهذا الخرطوم.. الخ، كل ذلك من أجل متابعة الحدث أولاً بأول. ومن أجل سرعة الحصول علي المعلومة.

أما العمل في جوبا التي ذهبنا إليها أغلبنا بالتعاون مع مصادرنا فالصحف معظمها لم تعمل على إرسال الصحفيين على نفقتها (ربما قلة الإمكانات وربما لعدم الاهتمام بالحدث) أول ما تشاهده يصدمك فكلمة (باي باي)على الجدران وفي أي موقع والمواطنين فرحين, تحس بأن الأمر عيد بالنسبة لهم, نحن الشماليين كانت الغصة في (حلقنا)... وكنا في غاية الإحباط.

ولكن الشيء الغريب هو التعامل الراقي الذي عاملنا له الأخوة الصحفيين الجنوبيين, غاية الاحترام والمودة والمساعدة في أماكن السكن والطعام, وكأنهم يعبرون عن أسفهم عن ما سيحدث, وعندما قررنا الرجوع للخرطوم تعانق البعض وبكي الكل. الأمر الذي أدهش الصحافة الغربية, فتسألوا باستغراب (إذن لما الانفصال؟).

وعن الأمان، جوبا درجة الأمان كانت عاليه وليس أبعد منها, حتى أنني كنت أتجول بما يشبه (الركشة هنا) ولم أكن خائفة.

الإخبار، كانت تنزل كما هي ولم يتم تحريفها أو تغييرها. نحن صحفيين كنا نتعامل بمهنية عالية.

** **الأستاذ/ عبد الله رزق، الصحفي بجريدة الخرطوم والمحلل السياسي والمهتم بالشأن الجنوبي**, حدثنا عن ملاحظاته حول التغطية لاستفتاء جنوب السودان قائلاً:

من أهم الملاحظات التي يلاحظها المتتبع لحدث مهم مثل الاستفتاء أنه علي الرغم من أهمية التدريب لمثل هذا النوع من التغطيات المتخصصة بين يسبق مثل هذا الحدث. أنه لم يم يتم للصحفيين بالصورة المطلوبة فأيام قليلة لا تكفي لتدريب الصحفي, خاصة وأن التجربة تعتبر الأولى من نوعها فالبلاد لم تشهد استفتاء على الانفصال من قبل.

كذلك تلاحظ أن الجو السياسي عموماً لم يهتم بالاستفتاء ولم يتعامل بالصورة المطلوبة كحدث يتوقف عليه مصير البلاد ووحدتها, والتعامل كان شكلياً, إلي جانب ذلك كان هنالك جواً عالمياً يعمل علي ضغط الحكومة ودفعها في طريق العمل السريع وصولاً إلى الاستفتاء.

هنالك سؤال: من هو المواطن الذي يحق له الاستفتاء. حتى الشماليين تجاوزهم أمر الاستفتاء ولم يحق لهم التصويت علي الوحدة أو الانفصال وبقى أمر الاستفتاء على الجنوبيين فقط. وفي الجنوب الحركة قمعت الأصوات الداعمة للوحدة.

نتيجة الاستفتاء لم تكن مفاجأة للرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي والمراقبين لأن الحدث سبقته تهيئة كاملة تدفع في اتجاه الانفصال كخيار محسوب نسبته 99%.

علي المستوى المهني فيما يتعلق بالتغطيات للحدث, المعلوم أنه في مثل هذه الظروف أن التغطيات تكون مباشرة من مناطق الحدث (أماكن الاقتراع) في الجنوب تسيطر عليها الحركة وواضح هذا من صوت الوحدة 1% والمناطق الأخرى في الشمال ذات الكثافة العالية للإخوة الجنوبيين مثل الخرطوم – كوستي, جنوب كردفان، الفاشر، نيالاً, سنار, الإشراف عليها أيضاً حكومي سواء إن كان من الحركة الشعبية أو الحكومة هنا في الشمال.

ملحق رقم (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد العام للصحفيين السودانيين

ميثاق الشرف الصحافي

نتعاهد نحن الصحافيين السودانيين على الالتزام الكامل بالمبادئ والقيم السلوكية المهنية المضمنة في ميثاق الشرف الصحافي هذا , وعلى احترامها طوعا واختيارا, ومهما كانت المغريات وسبل الترغيب والترهيب .

ونلتزم أولاً : الدفاع عن :

مصلحة الوطن , ووحدته , وبقائه , وسلامته , ومؤسسات وأساليب دفاعه , ومصلحة المواطنين , والنأي عن الخيانة , وشبهة الخيانة لواجبات الوطن , والعمل على مراعاة القوانين , واحترام الأديان , والأعراف , والتقاليد , وحماية المكتسبات الوطنية المادية والمعنوية , **وان نبذل في ذلك الأرواح والأموال ومداد الأقلام.**

ونلتزم ثانيا

باحترام حقوق الإنسان في مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية , وفقاً للقوانين والأعراف والقيم والموروثات السودانية الفاضلة , والقيم الإنسانية المرتضاة , في محيطنا المحلي والإقليمي والدولي , والعمل على صونها بأقلامنا إفرادا ومن خلال اتحاداتنا وروابطنا المهنية .

ونلتزم ثالثاً :

باحترام وحماية الآداب والأخلاق العامة , والقيم الدينية كافة , وعدم الإساءة أليها أو لمعتنقيها , وحماية الأغراض والأسرار الخاصة , وحرمات

الأفراد والهيئات , وعدم انتهاك مقومات الحياء العام , وتوخي المسئولية , والعدل في النقد والتقويم ,

ونلتزم رابعاً :

العدل في القول والكتابة , والنزاهة , والدقة , والتبيين في النقل والتعبير , والشفافية في تمليك الحقائق للجماهير , وتدويل المعلومات بين الناس بكل صدق واتزان وقسط , استشعارا للمسئولية الوطنية العامة , تحريكا للشورى وتبادل الأخبار والآراء وتحقيقاً لأهداف النهضة الشاملة والتزكية في كل أوجه الحياة للوطن وللإنسانية جمعاء .

ونلتزم خامساً :

بحماية إدارة العدالة في البلد , والابتعاد عن أى عمل صحافي من شأنه التأثير على مجرى العدالة او التحيز لآى من الأطراف المتخاصمة إمام القضاء .

ونلتزم سادسا :

بمحاربة كل أشكال الفساد والسلوك الضار بمصلحة الوطن والقيم الفاضلة في مجالات الاقتصاد والسياسة والحكم والاجتماع أو أى نشاط آخر .

ونلتزم سابعاً :

بتجنب الإثارة الضارة بمصلحة المجتمع , والابعاد عن نوازع الطمع المادى , ومغريات الربح الإقتصادي عند معالجة العمل المهني وإدارة

المؤسسات الصحافية وفي التعامل مع الصحافيين العامليين وتحديد حقوقهم وواجباتهم الوظيفية , وإتباع التقاليد الصحافية الراسخة والأمنية في التعامل مع المواد الإعلامية والاعلانات التحريرية .

ونلتزم ثامناً:

بترسيخ روح الإخاء والتعاون والتناصر والزمالة المهنية في المجتمع الصحافي كافة , والناى عن الهمز واللمز والمهاترات والتجريح الشخصي والتنابذ بالألقاب , وتجنب المساهمة في زراعة الكراهية بين الناس عامة أو بين الصحافيين خاصة .

ونلتزم تاسعا :

العمل الجاد لتأكيد أحترام ورفاهية كبار وقدامى الصحافيين , ولتأكيد الرعاية والتدريب والارشاد للمبتدئين وصغار الصحافيين , وبث روح التعاون والتناصر في الحق على المستويين الشخصي والنقابي , واتخاذ التدابيز الفاعلة والملموسة لتحقيق تماسك وقوة الكيان الصحافي بما من شأنه تحقيق الرسالة السامية للصحافة .

ونلتزم عاشرا:

بالتضامن مع قيم الحق محلياً وإقليمياً وعالمياً وبالتواصي بالحق قولا وفعلا مع الصحافة والصحافيين في افريقيا والبلاد العربية والنامية وسائر بلاد العالم

ونعاهد الله على هذا الالتزام , والله خير الشاهدين,,, ,,,